الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم

كليّة الأدب العربي والفنون

قسم الدّراسات اللّغوية والأدبيّة

الجمل التي لها محلّ من الإعراب في سورة الأحزاب

دراسة نحويّة دلاليّة

مذكّرة تخرج مقدّمة لنيل شهادة الماستر في

تخصص: اللّسانيّات العربيّة

إعداد الطالب:

1-العربي بن عطية عيسى

إشراف الأستاذة:

يطو عائشة

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
أ.د الخداوية زيدي	أستاذة محاضرة (أ)	رئيسة
أ.د عائشة يطو	أستاذة محاضرة (أ)	مشرفة ومقررة
أ.د تواتية بوكرباعة	أستاذة محاضرة (أ)	عضوة مناقشة

السنة الجامعية : 2022- 2023

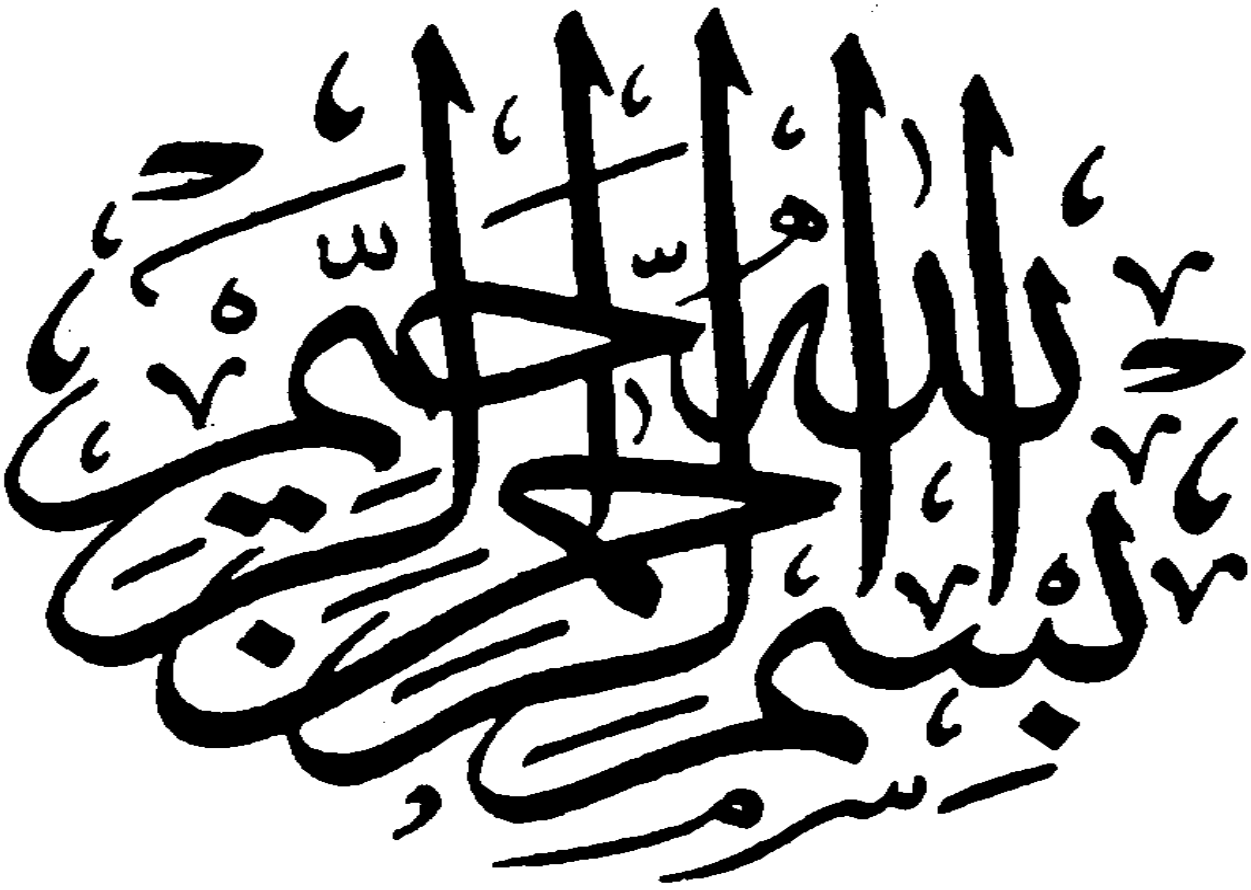

العلّامة سيدي محمد بن علي مفتي الجزائر

شكر وثناء

الحمد لله حمدا يوافي نعمه ويكافئ مزيده، فإنّما نحن بالله ولهُ.

والشّكر موصول إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها للأميّ الذي علَّم المتعلّمين، واليتيم الذي بعث الأمل في قلوب اليائسين محمد صلوات ربّي وسلامه عليه.

وأثني وأخصّ بالذّكر أستاذتي الفاضلة الدّكتورة: عائشة يطو... التي كان لها سبق الفضل في إنجاز هذا البحث بتوجيهاتها وملاحظاتها دون كلل ولا ملل.

وإلى كلّ أساتذتي الكرام، إلى أعضاء لجنة المناقشة مع دعائي لهم جميعا بدوام العافية.

إهداء

إلى هؤلاء...

أبي: الذي كان بي بَرّا وإليّ محسنا وعليّ مشفقا (رحمه الله)

أمّي: التي كان بطنها لي وعاء وثديها لي سقاء وحجرها لي وطاء (متّعها الله بالعافية)

إخوتي وأخواتي: الذين اختارهم الله ليشدّ بهم عضدي (حفظهم الله)

مشايخي: محمد بصغير وأحمد سعداوي (جزاهما الله عنّي خير الجزاء)

زوجتي (نادية): من أينَ أَبدَأ والحُروف تعَطّلت؟ (بارك الله لنا وجمع بيننا في الخير)

إلى أصدقائي وكلّ من نسيهم قلمي (أعزّهم الله)

العربي بن عطية عيسى

مقدمـــة

مقدّمة

اهتمّ علماء العربيّة بجوهر العمليّة التّعليميّة الّتي أسّسوا من خلالها قواعد وقوانين أصّلت لدارس العربيّة أصولا يهتدي بها لسانه ويُعصم بها نطقه وقلمه عن الخطأ، ومن بين هذه التّعليميّات العامّة للدّرس اللّغوي العربي نجد الدّرس النّحوي بصفة خاصّة، والّذي جِيء به للحفاظ على هذه اللّغة العصماء لا لا للابتداع فيها، فاختلفت آراء العلماء، وسالت أقلامهم، وتضافرت جهودهم في سبيل سلامة المنطق الذي نزل به الوحي المبين.

ومن المسائل التي عُني بها علم النّحو قديما وحديثا الجملة العربيّة، التي نالت حظّها من اهتمام أئمّة اللّغة باعتبارها الحجر الأساس في الكلام العربي.

لكن رغم اهتمامهم بالجملة، إلّا أنّهم لم يخصّصوا لها أبوابا تصفها كأيّ ظاهرة لغويّة أخرى، وإنّما كانت مبثوثة في كتبهم هنا وهناك إلى أن جاء ابن هشام الأنصاري وقام بحصر المسائل التي تتعلّق بأحكام الجملة وأقسامها، وأسس لها كتابا سمّاه "قواعد الإعراب" بشكل لم يسبق إليه وتبعه في ذلك شارحوه وناظموه.

وإن قال القائل: مازال النّحو مجنونا حتّى عقّله ابن السّراج بأصوله، فإنّنا نقول: مازالت الجملة مبثوثة في سكك النّحو حتّى هذّبها ابن هشام بقواعده.

وبما أنّ الجملة العربيّة هي الموضوع الرّئيسي للدّرس النّحويّ قديما وحديثا، وقع اختيارنا على مجال خصب ورحب لهذا النّوع من الدّراسات وهو القرآن الكريم جاعلين من سورة الأحزاب مجالا للتّطبيق، فجاء البحث معنونا بـ: الجمل الّتي لها محلّ من الإعراب في سورة الأحزاب دراسة نحويّة دلاليّة.

إذن: فما حقيقة الجملة العربيّة؟ وما هي أقسامها عامّة؟ وما هي أنواع الجمل الّتي لها محلّ من الإعراب خاصّة؟ وهل اشتملت سورة الأحزاب على جميع الجمل التي لها محلّ من الإعراب؟ وإن اشتملت عليها، فكيف وظّف القرآن الكريم الجملة التي لها محلّ من الإعراب في سورة الأحزاب نحويّا ودلاليا؟

أمّا عن سبب اختياري لهذه الدّراسة دون غيرها يعود إلى أمرين:

الأوّل: ذاتي: وهو شغفي بعلم النّحو، وربَطْتُه بالقرآن لعلّيَ ألتمس قَبَسًا من نوره، لأنّ دراسة النّحو ليست دائما مقترنة بالإتيان بشيء جديد، وإنّما أولى الأولويّات منه صون اللّسان عن الخطأ، وهو مرادي.

الثّاني: موضوعي: المساهمة في وضع لبنة من اللّبنات في صرح الدّراسات اللّغويّة القرآنيّة ولو باليسير.

ومن الصّعوبات التي اعترضت البحث نجد:

- صلة هذا الموضوع بالقرآن الكريم مما استوجب الاحتياط الشديد خشية الوقوع في الخطأ.
- ندرة التّفاسير الّتي عُنِيَت بدراسة القرآن الكريم دلاليّا.
- عسر حصر الجمل التي لها محلّ من الإعراب في سورة الأحزاب، وذلك راجع لتعدّد وجوه الإعراب لعدّة جمل.
- عدم القدرة على تصنيف أنواع الجمل الّتي لها محلّ في الجانب التّطبيقي، بسبب اشتمال الآية على أكثر من جملة لها محلّ، وهذا ما جعلني أتجنّب تصنيف كلّ نوع من أنواع الجمل التي لها محلّ في سورة الأحزاب على حدَة، فقمت بعرض تصنيفها على النّحو الّذي تيسّر.

واقتضت طبيعة الموضوع الأخذ بالمنهج الوصفي التّحليلي، ويظهر ذلك في الجانب النّظري من خلال تعريف الجملة العربيّة، والوصف الذي تخلّل التعريف بأجزائها، وتحليلها عن طريق التّعرّض لعناصرها المكوّنة لها وأقسامها.

كما اتّبعنا أيضا المنهج الإحصائي في الجانب التّطبيقي، وذلك برصد مواطن الجمل الّتي لها محلّ من الإعراب في السورة مع ذلر الآية ونوع الجملة ومحلّها الإعرابي.

وتكمن أهميّة البحث في كونه متّصلا بأمرين: أوّلهما: القرآن الكريم، وهو أوّل مصادر التّشريع والاستشهاد في النّحو، وثانيهما: الجملة العربيّة، وهي أساس اللّغة العربيّة الّتي من خلالها يستقيم الكلام.

ثمّ إنّ لكلّ بحث هيكلا، وهيكل بحثنا قام على: مقدّمة وخاتمة يتوسّطهما تمهيد وفصلان على النّحو التّالي:

فالتّمهيد خصّصته للحديث عن القرآن والدّراسات اللّغويّة عامّة والنّحويّة خاصّة، وسبب تجلّي الاهتمام بالقرآن الكريم من قبل هذه الدّراسات، والإشارة إلى علاقة النّحو بالدّلالة، ونثر بعض المصطلحات الّتي تتعلّق بالبحث.

الفصل الأوّل: تحت عنوان: حقيقة الجملة العربيّة وأنواعها، وفيه ثلاثة مباحث:

- المبحث الأوّل: حقيقة الجملة العربيّة.
- المبحث الثاني: أقسام الجملة العربيّة.
- المبحث الثّالث: الجمل الّتي لها محلّ من الإعراب.

ثمّ الفصل الثّاني: تحت عنوان الجمل الّتي لها محلّ من الإعراب في سورة الأحزاب، وجعلته ثلاث مباحث أيضا:

- المبحث الأوّل: تعريف سورة الأحزاب.
- المبحث الثّاني: دراسة إحصائيّة للجمل الّتي لها محلّ من الإعراب في سورة الأحزاب.
- المبحث الثّالث: دراسة تطبيقيّة لنماذج مختارة من الجمل التي لها محلّ من الإعراب في سورة الأحزاب.

أمّا الخاتمة: فحَوَتْ أهمّ نتائج البحث.

أمّا عن الأعمال السّابقة في الموضوع فمختلفة، من حيث دراسة الجمل ذات المحلّ في بعض سور القرآن، أو في نصوص الحديث أو الشّعر أو النّحو: "الجمل الّتي لها محلّ من الإعراب دراسة نحويّة تحليليّة تطبيقيّة في ديوان حسّان بن ثابت" لنيل درجة الماجستير في اللّغة العربيّة بجامعة أم درمان الإسلاميّة، للطّالبة: إيمان حسن جاد الله تحت إشراف الدكتورة: مريم النّعيم سليمان، وأخرى بعنوان: الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب (نقد وتوجيه)، رسالة مقدّمة لاستكمال متطلّبات الحصول على درجة الماجستير في اللّغة العربيّة وآدابها، للطّالب: سامي بن علي بن خلفان الكندي، إشراف الأستاذ الدّكتور: سعيد جاسم الزبيدي، بكليّة العلوم والآداب، سلطنة عمان السّنة الدّراسيّة 2016- 2017، وقامت على مناقشة الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب من خلال تتبّع آراء النّحويين في الجمل قديما وحديثا، والوقوف على تراكيب الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب، لكن دراستي جديدة من جهة التّطبيق، الّذي اختصّ بسورة لم يتناولها غيري، ألا وهي سورة الأحزاب، وما من شكّ أنّ النتائج ستختلف لاختلاف مدوّنة التّطبيق.

أهمّ المصادر والمراجع التي خدمت بحثي في جانبيه النّظري والتّطبيقي فكثيرة، منها:

في الجانب النّظري:

- كتاب مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام.
- موصل الطّلاب لقواعد الإعراب للأزهري.
- جامع الدّروس العربيّة للغلاييني.

أمّا الجنب التّطبيقي فنذكر:

- التّحرير والتّنوير لابن عاشور، وروح المعاني للألوسي: وذلك أنّهما من التّفاسير الّتي تعرّضت للقرآن من جانب اللّغة والدّلالة.
- إعراب القرآن الكريم وبيانه لمحي الدّين الدّرويش.
- الإعراب المفصّل لكتاب الله المنزّل لبهجت عبد الواحد صالح.
- بلاغة القرآن الكريم في إعجازه لبهجت عبد الواحد الشيخلي.
- والجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه لمحمود صافي.

واعتمدت على هذه الأربعة الأخيرة في الجانب الإعرابي، وفي العمليّة الإحصائيّة بالأخصّ.

تمهيـد

تمهيد

إذا لم يكن إلى معرفة العلوم سبيل، وجب صرف الاهتمام إلى معرفة أهمّها، والعناية بأولاها وأفضلها، وأجدر العلوم بالتّقديم، وأحقّها بالاقتباس والتَّعليم، بعد معرفة الله العظيم هو علم الدّين، وهو معرفة حقائق كلامه سبحانه، وفهم ما أنزل من الذّكر الحكيم، واستظهار ما استشكل من سنّة نبيّه الكريم صلى الله عليه وسلّم، لأنّ النّاس بمعرفة مُرَادِ الله يرشُدون، وبجهله يضلّون.

ولإصابة المراد بغير إخلال ولا إجحاف في حقّ الكتاب العزيز، فلا بدّ من أهل الشّريعة والبرهان أن يأخذوا علوم اللّسان العربيّ بقوّة، وفي ذلك يقول ابن خلدون: «أركانه أربعة: وهي اللّغة والنّحو والبيان والأدب، ومعرفتها ضروريّة على أهل الشّريعة، إذ مأخذ الأحكام كلّها من الكتاب والسنّة، وهي بلغة العرب ونَقَلَتْها من الصّحابة والتّابعين عربٌ، وشَرْح مشكلاتها من لغتهم، فلابدّ من معرفة العلوم المتعلّقة بهذا اللّسان لمن أراد علم الشّريعة... والّذي يتحصّل أنّ الأهمّ منها هو النّحو، إذ به يتبيّن أصول المقاصد بالدّلالة، فيُعرفُ الفاعل من المفعول، والمبتدأ من الخبر، ولولاه لَجُهِلَ أصل الإفادة»[1]، وهذا يستفِزُّنا لطرح هذا السّؤال:

لماذا كان الاهتمام بالقرآن الكريم في هذه الدّراسات اللّغويّة؟ وفيم تجلّى هذا الاهتمام؟

يرجع هذا الاهتمام إلى كون القرآن العزيز أقوَم كتاب جاء بلسان عربيّ مبين، فقال سبحانه: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾[2]، وعلوم اللّسان العربيّ قد

---

[1] عبد الرحمن بن خلدون، تاريخ العلّامة ابن خلدون، م2، دار الكتاب اللّبناني، بيروت، ط2، 1981، ص: 1055.

[2] سورة الزخرف، الآية 03.

وُضِعت قواعدها استنباطا من الوحي كمورِدٍ أوَّلٍ خالصٍ من كلّ شُبْهَة، وهذا كفيل بأن يكون القرآن محور اهتمام الدّراسات اللّغويّة، لأنّه نزل بهذا المنطق الّذي أعجز بلغاء العرب قاطبة، ويقول ابن خلدون في المقدّمة: "إعجاز القرآن إنّما هو في وفاء الدّلالة منه بجميع مقتضيات الأحوال، منطوقةٍ ومفهومةٍ، وهي أعلى مراتب الكلام مع الكمال فيما يختصّ بالألفاظ في انتقائها وجودة رصفها وتركيبها"[1]، وبذلك نرى أنّ القرآن الكريم قد استوعب كلّ خصائص العربيّة، ومميّزاتها الأسلوبيّة. ولابدّ لكلّ دارِس أن يملك الآليّات الّتي تؤهّله أن يكشف عن مقاصد هذا الكتاب المكنون، حيث يقول السّكاكي في كتاب (المفتاح): "فالويل كلّ الويل لمن تعاطى الحديث والتّفسير، وهو فيهما رَاجِلٌ"[2]، وهو يريد علمي المعاني والبيان، فمن افتقر إليهما لم يحزم أمره ليكون فارسا لخوض غمارهما.

أمّا علم النّحو الّذي ذكروا أنّه أهمّ هذه العلوم وأشرفها، كان السّبب في وضعه الخوف من امتداد يد التّحريف إلى القرآن الكريم أكثر من انتشار اللّحن على ألسنة المتكلّمين، وبهذا يتبيّن لنا أنّ الدّرس النّحوي كان عملا يخدم القرآن الكريم في بداية الأمر.

وهذا الدّافع هو الّذي تجلّى فيه اهتمام الدّراسات اللّغويّة بالقرآن الكريم، هذه الدّراسات الّتي لازالت تتطوّر إلى يومنا الحالي عاكِفَةً على البحث في هذا الكتاب الذي لا تنقضي عجائبه، فظهر منه للمتأخّرين ما لم يظهر للمتقدّمين.

---

[1] عبد الرؤوف مخلوف، الباقلاني وكتابه إعجاز القرآن دراسة تحليليّة نقديّة، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، 1978، ص: 20.

[2] صَفيّ الدّين الحِلّي، نتائج الألمعيّة في شرح الكافية البديعيّة، تح: عبد الرّشيد عبد الرحمن العبيدي، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ط1، 2000، ص: 82.

ولمّا كان القرآن بهذه المنزلة العظيمة، اعتُبِرَ أيّ عدوان أو غَائِلَةُ شَكٍّ ضدّه عدوانًا على اللّغة العربيّة.

وكأيّ بحث من بحوث الدّراسات اللّغويّة الّتي تتشرّف بنيل حظّها من القرآن، البحث في (الجمل الّتي لها محلّ من الإعراب في سور القرآن من زاوية نحويّة دلاليّة) قمنا بالجمع في هذه الدّراسة بين أصلٍ وهو النّحو الّذي يُعنى بمعرفة أحكام الكلمة العربيّة عند تركيبها، بمعنى أنّه يبحث في بناء الجملة، والفرع الّذي هو علم الدّلالة، ذلك العلم الّذي يعرّفه بعضهم: "بأنّه دراسة المعنى أو العلم الّذي يدرس المعنى، أو ذلك الفرع من علم اللّغة الّذي يتناول نظريّة المعنى"[1]، أي أنّه يدرس اللّغة من حيث دلالتها سواء على مستوى الكلمة مفردة أم على مستوى التّركيب.

وهذا الاتّساق بين الدّلالة والنّحو راجع إلى طبيعة العلاقة القائمة بينهما، المتمثّلة بين المعنى الدّلالي والوظيفة النّحويّة لكلّ كلمة داخل الجملة، ولو لم يؤدِّ تغيير مكان الكلمات في الجملة إلى تغيير المعنى لَمَا كان هناك فرق بين قولك: طَارَدَ الكَلبُ القِطَّ – طَارَدَ القِطُّ الكَلبَ[2]، وكما يحتاج علم الدّلالة إلى قواعد الإعراب لضبط نتائجه وتحقيق معنى مُسْتَفاد، فكذلك يستعين النّحو وعلوم اللّغة بعلم الدّلالة ليصل إلى المعنى المفيد، وأوّل ما نعزّز به وجود هذه العلاقة هو كون علم الدّلالة فرعا عن النّحو، ولا يمكن أن يفصل عنه ولا عن غيره من فروع اللّغة الأخرى.

ولكن تبقى هذه العلاقة محلّ دراسة ونظر ولا نفصل فيها قطعا، فنجد عبد اللّطيف حماسة يقول في نهاية دراسته لعلاقة النّحو بالدّلالة عبارات توحي بذلك

---

[1] أحمد مختار عمر، علم الدّلالة، علم الكتب، القاهرة، ط5، 1998، ص: 11

[2] رجب عبد الجواد إبراهيم، دراسات في الدّلالة والمعجم، دار غريب، القاهرة، ص: 17.

كقوله: ("ولا أزعم أنّ مشكلات علاقة الدّلالة بالنّحو قد حُلّت بهذه الطّريقة"، ويقول: "أمثال هذه الحالات تؤكّد أنّ العلاقة بين الدّلالة والنّحو معقّدة"، ويختم هذا الباب بقوله: "غير أنّ طرْق هذا الموضوع وتواصل البحث فيه واستمراره سوف يؤدّي إلى الكشف والإيضاح")[1]، وبذلك يتبيّن لنا أنّ الجزم في الكلام عن قضيّة العلاقة بين عِلْمي النّحو والدّلالة غير حاصل ولم يُفصَل فيه قطعيّا بعد، وإنّما مازال بين مدّ وجزر عند أهل الاختصاص بهذين الأخيرين.

وقبل الخوض في هذا الموضوع، سنتعرّض لبعض المصطلحات والمفاتيح التي تتّصل بموضوع بحثنا هذا كمدخل نلج من خلاله إلى بيان ما نحن بصدده بما بقدَّر من التيسير.

الإعراب: (ما يعرف اليوم بالنّحو): علم بأصول تُعرَف بها أحوال الكلمات العربيّة من حيث الإعراب والبناء، أي: من حيث ما يعرض لها في حال تركيبها، فبه نعرف ما يجب عليه أن يكون آخر الكلمة من رفع، أو نصب، أو جرّ، أو جزم، أو لزوم حالة واحدة بعد انتظامها في الجملة[2]، وهو اختلاف آخر الكلمة باختلاف العوامل: لفظًا، وتقديرًا، وهو أصلٌ في الأسماء، فرعٌ في الأفعال، فاختلاف آخر الكلمة هو الحركة، والحذف والسّكون، والحرف[3]، ومعرفته ضروريّة لكلّ من يزاول الكتابة والخطابة ومدارسة الآداب العربيّة، وله ثلاثة أقسام: إعراب لفظيّ، وتقديريّ، ومحليٌّ وهو الّذي يهمّنا.

---

[1] محمد حماسة عبد اللّطيف، النّحو والدّلالة مدخل لدراسة المعنى النّحوي الدّلالي، كلي ة دار العلوم، القاهرة، ط1، 1983، ص ص: 55-56-57.

[2] مصطفى الغلاييني، جامع الدّروس العربيّة، دار ابن الجوزي، القاهرة، ط1، 2009، ص: 04.

[3] عبد الغني الدقر، معجم القواعد العربيّة في النّحو والتّصريف، دار القلم، دمشق، ط1، 1986، باب الهمزة، ص: 66.

الإعراب المحليّ: تغيُّرٌ اعتباريٌّ بسبب العامل، فلا يكون ظاهرا ولا مقدّرًا، وهو يكون في الكلمات المبنيّة، مثل: (جاء هؤلاء التّلاميذ)، ويكون أيضًا في الجمل المحكيّة[1] مثل: قولك: قلت: (لا إله إلّا الله). وليس شرطا أن تكون الجملة محكيّة فقط، وإنّما هناك جمل وقعت موقع المفرد كما يأتي في الجمل الّتي لها محلّ من الإعراب تعرب إعرابًا محليًّا.

المفرد: قال الشّيخ بهاء الدّين بن النحاس في تعليقه على المقرَّب: «المفرد يستعمل في كلام النّحاة بأحد معانٍ خمسة:[2]

أحدهما: المفرد الّذي هو مقابِلٌ للجملة، يُذكر في خبر المبتدأ ونواسخه.

والثّاني: المفرد الّذي هو قبالة المركّب نحو: بَعْلَبَكَّ.

والثّالث: المفرد الّذي هو مقابل المضاف.

والرّابع: المفرد الّذي هو مقابل المثنّى والمجموع.

والخامس: المفرد الّذي هو في باب النّداء، وباب لا لنفي الجنس، وهو مقابل للمضاف والمشابه للمضاف.»

ومحلّ نظرنا من هذه الخمسة هو المفرد الّذي يقابل الجملة.

التّركيب: ضمّ كلمة إلى أخرى، لا على طريق سرد الأعداد، مثل قولك: قلمٌ قرطاسٌ كتابٌ بابٌ، "المركّب إذًا" ما ضممت فيه كلمة إلى أخرى بهذا المعنى،[3]والمركّب قول مؤلّف من كلمتين أو أكثر لفائدة، سواء أ كانت الفائدة تامّة مثل: (النّجاة في الصّدق)، أم ناقصة مثل: (نور الشّمس، الإنسانيّة الفاضلة،

---

[1] الغلاييني، جامع الدّروس العربيّة، ص: 19.

[2] السّيوطي، الأشباه والنّظائر في النّحو، ج2، تح: غازي مختار طليمات، مجمّع اللّغة العربيّة، دمشق، ص: 51.

[3] علي أيو المكارم، الجملة الفعليّة، مؤسسّة المختار، القاهرة، ط1، 2007، ص: 19.

إن تتقن عملك).[1]وهو ستّة أنواع: إسناديّ، وإضافيّ، وبيانيّ، وعطفيّ ومزجيّ، وعدديّ.

الإسناد: هو الحكم بشيء على شيء، كالحكم على زهير بالاجتهاد في قولك: زهير مجتهد، أو هو انضمام كلمة (المسند) إلى أخرى (المسند إليه) على وجه يفيد الحكم بإحداهما على الأخرى ثبوتًا أو نفيًا[2]. فالمسند هو ما حَكَمتَ به على شيء، والمحكوم عليه يسمّى مسندا إليه.

الأداة: في النّحو: لفظة تستعمل للرّبط بين الكلام، أو تؤدّي وظيفة نحويّة معيّنة مثل: (ال) وهي أداة تعريف، و(أن) أداة تنصب المضارع.[3]

وعرّف السّيوطي الأداة في حديثه عن معاني الأدوات الّتي يحتاج إليها المفسّر حيث قال: (وأعني بالأدوات: الحروف وما شاكلها من الأسماء والأفعال والظّروف).[4]

ووُفّق الغلاييني في تعريفه للأداة فقال: كلمة تكون رابطة بين جزءي الجملة، أو بينهما وبين الفضلة، أو بين جملتين، وذلك كأدوات الشّرط والاستفهام والتّحضيض والتمنّي والترجّي ونواصب المضارع وجوازمه وحروف الجر وغيرها، وحكمها أنّها ثابتة الآخر على حالة واحدة، لأنّها مبنيّة.

---

[1]الغلاييني، جامع الدّروس العربيّة، ص: 08.

[2]السيّد أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة، دار ابن الجوزي، القاهرة، ط1، 2009، ص36.

[3]أحمد مختار عمر وآخرون، المعجم العربيّ الأساسي للنّاطقين بالعربيّة ومتعلّميها، المنظمة العربيّة للتّربية والثّقافة والعلوم، (لاروس)، 1989، ص: 79.

[4]السّيوطي، الإتقان في علوم القرآن، تح: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرّسالة ناشرون، دمشق، ط1، 2008، ص: 312.

والأداة، إن كانت اسما تقع مسندا إليه مثل: (من مجتهد؟)، ومسندا مثل: (خير مالك ما أنفقته في سبيل المصلحة العامّة)، وحينئذ يكون إعرابها في أحوال الرّفع والنّصب والجرّ محليًّا.[1]

كانت هذه مجموعة من المصطلحات الّتي كثيرا ما نجدها تتردّد عند من أسّسوا للجملة العربيّة، ولابدّ لكلّ من أراد أن يقصد هذا الباب رغبة في الإعراب عامّة، والجملة خاصّة أن يكون على ذُكْرٍ بهذه المفاتيح التي يحتاج إليها المبتدئ ولا يستغني عنها المنتهي، وهناك مصطلحات أخرى سنتطرّق إليها في أماكنها بشيء من التّفصيل.

[1] الغلاييني، جامع الدّروس العربيّة، ص: 22.

الفصل الأوّل: حقيقة الجملة العربيّة وأقسامها

المبحث الأوّل: بيان الجملة العربيّة.

المبحث الثّاني: أقسام الجملة العربيّة.

المبحث الثّالث: الجمل التي لها محلّ من الإعراب.

الفصل الأوّل: حقيقة الجملة العربيّة وأقسامها

من المتعارف عليه عند النّحاة وغالبيّة طلّابهم أنّ عمود الظّاهرة اللّغوية ودراستها، هو الجملة العربيّة التي تُبنى بأجزاء تُسَمّى الأركان، ولكن رغم تلك الأهميّة إلّا أنّنا نجد أنّ مفهوم هذه الجملة لدى الدّارسين بقي غامضا لقرون، لأنّ رواد هذه الصّنعة كان جلُّ مُرادهم من الدّراسة، كيفية بناء هذه الجملة العربيّة، لا عن ماهيتها وحقيقتها، ولذلك نجد كثيرا من الباحثين يضرب صفحا عن تحديد الجملة تحديدا ثابتا.

إلّا أنّ المتتبّع لتاريخ تطوّر مفهوم الجملة لدى أئمّة النّحو: يرى أنّ الجملة قد نالت حظّها مع مطلع القرن الثّامن للهجرة عند بعض المتأخّرين من حيث الأحكام الإعرابيّة والمصطلح والمنهجيّة، فبدأ ذلك الغموض ينجلي عن تحديد مفهوم الجملة، وقَطَعَ الالتباس الواقع بينها وبين ما يسمّى كلامًا.

وبناء على ما تقدّم نعرض لمفهوم الجملة استنادا لما ورد في بعض المدوّنات النّحوية لِثُلَّةٍ مِنَ المُتَقَدِّمينَ وثُلَّةٍ من المتأخّرين.

المبحث الأوّل: بيان الجملة العربيّة.

بما أنّ تسمية الشّيء فرع عن تصوّره، سنقوم برصد مفهوم الجملة عند أهل اللّغة، لأنّ علماء النّحو لم يطلقوا مصطلح الجملة اعتباطا، وإنّما كان ذلك نتيجة تبحُّر وتصوّر في كلام العرب، ومن ثمّ يأتي توظيف هذا المصطلح في حقله الدّلالي الّذي يناسب هذا التّخصص.

1) حقيقة الجملة:

أ- **لغة:** جاء في كتاب العين في مادّة (جمل): الجملةُ: جماعة كلّ شيء بكماله من الحساب وغيره. وأجملت له الحساب والكلام من الجملة.[1]

وفي القاموس المحيط: "الجملة بالضّم جماعة الشّيء"[2] وجاء في لسان العرب: "والجملة واحدة الجُمَلُ. والجملة: جماعة الشّيء. وأَجمَلَ الشيء: جمعه عن تفرقة، والجملة جماعة كلّ شيء بكماله من الحساب وغيره، قال الله تعالى: ﴿لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ القُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً﴾[3].

وفي المعجم الوسيط: "الجملة: جماعة كلّ شيء، ويُقال: أخذ الشّيء جملةً، وباعه جملةً، مُتَجَمِّعًا لا مُتَفَرّقًا. والجملة عند البلاغيين والنّحويين: كلّ كلام اشتمل على مسند ومسندٍ إليه. (ج) جُمَل"[4].

خلال هذه التّعريفات المنثورة في معاجم اللّغة، يتبيّن لنا أنّ مفهوم الجملة اللّغوي يصبّ في قالب واحد وإنّ تعدّدت التعريفات، ألا وهو: أنّ الجملة هي جماع كلّ شيء، واكتماله بعد أن كان متفرّقًا.

ب- **اصطلاحا:** لم يحدّد النّحاة الجملة العربيّة تحديدا دقيقا، ولم يقيّدوها بمصطلح ثابت يوحي بتصوّر ذهني يدور في إطار الجملة العربيّة.

---

[1] الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، مادة (جمل)، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 2002، ج1، ص: 261.

[2] الفيروزي آبادي، القاموس المحيط (مادة: جمل)، تح: مكتب تحقيق التّراث في مؤسّسة الرّسالة، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ط8، 2005، ص: 980.

[3] ابن منظور، لسان العرب، م11، مادّة (جمل)، دار صادر، بيروت، دط، دت، ص: 128.

[4] مجمع اللّغة العربيّة، معجم الوسيط: باب (ج)، مادّة (جمل)، مكتبة الشّروق الدّولية، مصر، ط4، 2004، ص: 136.

فقد ذهب قسم من النّحاة إلى أنّ الكلام والجملة وجهان لعملة واحدة، وأنّ كلّ كلام جملة، وأنّ كلّ جملة كلام، في حين يرى سواد من جملة النّحاة أنّ بين الجملة والكلام عموم وخصوص، ووجود شرط يسمّى الإفادة، وأنّ كلّ كلامٍ جملةً، ولا عكس، يتبيّن ذلك بعد عرض ما ذكره الفريقان.

ب-1 عند القدماء:

عند سبويه (ت180هـ): إنّ المتتبّع لكلام سبويه عن الجملة يرى أنّه لم يتحدّث عنها كمصطلح، وإنّما وظّفها بمفهومها اللّغوي، إلّ أنّه أشار إليها من طَرْفٍ خفيّ يتفطّن له أهل الاختصاص في باب يقول فيه: (باب المسند والمسند إليه وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلّم منه بدّا، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنيّ عليه –يقصد الخبر-، وهو قولك: عبد الله أخوك، وهذا أخوك. ومثل ذلك: يذهب عبد الله، فلا بدّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأوّل بدّ من الآخر في الابتداء).[1]

وهنا يتبيّن لنا أنّ سبويه لم يضع تعريفا خاصّا بالجملة، إلّا أنّنا نراه قد نوّه إلى الجملة بذكر الأساس الّذي توجد الجملة بوجوده، ولا ريب في أنّ عدم استعمال سبويه لكلمة (جملة) بالمعنى الاصطلاحي النّحوي يعني أنّ الرّجل لم يعِ مفهوم الجملة، أو أنّه لم يعرض لهذا المفهوم في كتابه، لا، بل إنّه كثيرا ما كان يعرض لهذا المفهوم بممارسات مصطلحيّة تمثّلت باستعماله كلمات (المسند والمسند إليه، والمبتدأ والمبنيّ على المبتدأ، والخبر والفعل والفاعل).

---

[1] سبويه، الكتاب، تح: عبد السّلام محمد هارون، مكتبة الغانجي، القاهرة، ط3، 1988، (ج1)، ص: 23.

عند ابن جنيّ: (ت392هـ): قال في كتاب اللّمع: "وأمّا الجملة فهي كلّ كلام مفيد مستقلّ بنفسه، وهي على ضربين: جملة مركّبة من مبتدأ وخبر، وجملة مركّبة من فعل وفاعل، ولابدّ لكلّ واحدة من هاتين الجملتين إذا وقعت خبرا على المبتدأ، من ضمير يعود إليه منها، تقول زَيدٌ قَامَ أَخُوهُ، فزيد مرفوع بالابتداء، والجملة بعده خبر عنه وهي مركّبة من فعل وفاعل".[1]

ويقول كذلك: "أمّا الكلام فكلّ لفظ مستقلّ بنفسه مفيد لمعناه، وهو الّذي يسمّيه النّحويون الجمل، نحو: زيدٌ أخوك، وقامَ محمّدٌ".[2]

فمن خلال ما أدلى به ابن جنيّ نرى أنّه يعرّف الجملة بكونها الكلام المفيد المستقلّ بنفسه، وبناء على ذلك نستنتج أنّ الجملة والكلام عنده مترادفان.

عند الزّمخشري:(ت538هـ): قال في المفصّل تحت فصل "في معنى الكلمة والكلام": "والكلام هو المركّب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، وذلك لا يتأتى إلّا في اسمين كقوله: زيد أخوك، وبَشِّرْ صَاحبَك، أو في فعل واسم، نحو قولك: ضَرَبَ زَيدُ، وانطلق بكر، ويسمّى جملة".[3]

عند ابن يعيش:(ت643هـ):سار ابن يعيش على خطا الزمخشري في كتابه شرح المفصّل، وذلك تعليقا على الفصل الذي عقده الزمخشري في معنى الكلمة

---

[1] الأصفهاني، شرح اللّمع، تح: إبراهيم بن محمد أبو عبادة، إدارة الثّقافة والنّشر بالجامعة، السّعوديّة، 1990، (ج1)، ص: 292.

[2] فاضل صالح السّامرائي، الجملة العربيّة تأليفها وأقسامها، دار الفكر، عمان، الأردن، ط2، 2007، ص: 11.

[3] الزّمخشري، المفصّل في علم العربيّة، تح: فخر صلاح قدارة، دار عمار، عمان، الأردن، ط1، 2004، ص: 32.

والكلام -وهو الذي ذكرته عند الزمخشري آنفا- قال: قال صاحب الكتاب -وهو يعني الزمخشري-: "وهذا لا يأتي إلّا في اسمين أو في فعل واسم، ويسمّى جملة"، وعلّق قائلا: "وهذا إشارة إلى التّركيب الّذي ينعقد به الكلام ويحصل منه الفائدة... ولم يُفِد الحرف مع الاسم إلّا في موطن واحد وهو النّداء".[1]

إذن نرى أنّ ابن يعيش أيّد كلام الزّمخشري، وزاده شيئا من التّوضيح، وذهبا تقريبا مذهب من ذكرنا قبلهما في عدم التّفريق بين الجملة والكلام.

ابن الخبّاز: (ت639هـ): قال في باب الخبر حين يأتي جملة: "القسم الثّاني من خبر المبتدأ: الجملة، والكلام والجملة بمعنى واحد".[2]

وقد اتّبع ابن الخبّاز ابن جنّي في أنّ الكلام والجملة مترادفان، وذلك واضح في شرحه لكتاب اللّمع لابن جنّي. فلهذا الحين نرى أنّ هذه الثلّة من النّحويين الّذين ذكرنا أسماءهم لم يضعوا حدّا للجملة العربيّة في معناها الاصطلاحي، فمنهم من عبّر عنها بالأركان الّتي تقوم عليها الجملة كسيبويه، ومنهم من عبر عنها بأنّها كلام مفيد ولم يفرق بينها وبين الكلام.

في مقابل هؤلاء نجد فريقا من النّحاة فرّقبين الجملة والكلام، منهم:

الرّضي الاستراباذي: (ت684هـ): يقول في شرحه للكافية في: (باب الكلام) "والفرق بين الجملة والكلام: أنّ الجملة ما تَضَمَنَ الإسناد الأصلي سواء كانت مقصودة لذاتها أو لا، كالجملة التي هي خبر المبتدأ، وسائر ما ذُكِرَ من الجمل

---

[1] انظر: ابن يعيش، شرح المفصّل، تح: مشيخة الأزهر المعمور، إدارة الطباعة المنيريّة، مصر، دط، دت، ص: 20.

[2] أحمد الحسين ابن الخباز، توجيه اللّمع، تح: فايز زكي محمد دياب، دار السّلام، القاهرة، ط1، 2002، ص: 108.

فيخرج المصدر، واسما الفاعل والمفعول، والصّفة المشبّهة، والظّرف مع ما أسندت إليه.

والكلام تضمّن الإسناد الأصلي، وكان مقصودا لذاته، فكلّ كلام جملة، ولا ينعكس".[1]

نرى أنّ الرّضي حسم القول في الكلام والجملة بالإسناد الأصلي المقصود لذاته، وهذا لا يكون إلّا كلاما. أمّا ما يتضمّن إسنادا أصليّا ولم يكن مقصودا لذاته كجملة الصّلة فهذا جملة، وربّما كان يعني بهذا كلّه الفائدة.

ابن هشام الأنصاري: (ت761هـ):وقد فصل ابن هشام في (المُغْنِي) بين الكلام والجملة حيث قال: "الكلام هو اللّفظ المفيد بالوضع، والمراد بالمفيد ما دلّ على معنى يحسن السّكوت عليه. والجملة عبارة عن الفعل وفاعله كـ (قام زيدٌ)، والمبتدأ وخبره كـ (زيدٌ قائمٌ)، وما كان بمنزلة أحدهما نحو (ضُرِبَ اللّصُ) و(أَقَائِمُ الزيدان) و(كَانَ زَيدٌ قَائماً) و(ظَنَنْتُهُ قائمًا).

وبهذا يظهر لك أنّهما ليسا مترادفين كما يتوهّم كثير من النّاس، وهو ظاهر قول صاحب المفصّل، فإنّه بعد أن فرغ من حدّ الكلام قال: ويُسَمّى جملة، والصّواب أنّها أعَمُّ منه، إذ شرطه الإفادة بخلافها، ولهذا تسمعهم يقولون: جملة الشّرط، جملة الجواب، جملة الصّلة، وكلّ ذلك ليس مفيدا فليس بكلام".[2]

---

[1]محمد حماسة عبد اللّطيف، العلامة الإعرابيّة في الجملة بين القديم والحديث، كلية دار العلوم، القاهرة، دط، 1984، ص: 22.

[2]ابن هشام الأنصاري، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب: تح: مازن المبارك وآخرين، دار الفكر، دمشق، ط1، 1964، ج1، ص: 419.

الشريف الجرجاني: (ت816هـ):قال في معجم التّعريفات: "الجملة: عبارة عن مركّب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، سواء أفاد، كقولك: (زَيدٌ قَائمٌ)، أو لم يفد كقولك: (إنْ يُكْرِمْني)، فإنّه جملة لا تفيد إلّا بعد مجيء جوابه فتكون الجملة أعمّ من الكلام مطلقًا".[1]

يظهر جليّا من كلام ابن هشام أنّ بين الجملة والكلام عموم وخصوص، وأنّ الجملة أعمّ من الكلام لأنّها لا تتقيّد بشرط الإفادة، وأنّ الكلام لابدّ أن يكون مفيدا حتّى يسمّى كلاما، وهو بذلك قد زاد توضيحا على توضيح الأستراباذي، ولعلّه اقتفى أثره في وضع الحدّ بين الكلام والجملة.

أمّا عن الشّريف الجرجاني فقد اتّبع هدي ابن هشام والرّضي في تعريفه للجملة، وقال بأنّها أعمّ من الكلام. فمن خلال هذه التّعريفات والآراء نجد أنّ مفهوم الجملة عند القدماء كسيبويه وابن جنّي والزّمخشري وابن يعيش وابن الخبّاز ليس ثابتا، إلى أن جاء هؤلاء المتأخّرون كابن هشام والرّضي قبله فوضعوا للجملة شروطًا، ورسموا لها حدودًا، وأزالوا الالتباس الحاصل بينها وبين الكلام.

ب-2 عند المحدثين:

مصطفى الغلاييني: (ت1944م): قال في كتابه الجامع تحت عنوان: الكلام: "الكلام هو الجملة المفيدة معنًى تامًّا مكتفيًا بنفسه، مثل: رَأْسُ الحِكْمَة مَخافَةُ الله، فازَ المُتَّقونَ، منْ صَدَقَ نجَا.

---

[1]الشّريف الجرجاني، معجم التّعريفات: باب (ج)، تح: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، دط، دت، ص: 70.

فإن لم تفد الجملة معنًى تامًّا مكتفيًا بنفسه فلا تسمّى كلاما مثل: (إنْ تَجْتَهِد في عَمَلِك)، فهذه الجملة ناقصة الإفادة، لأنّ جواب الشّرط فيها غير مذكور، وغير معلوم، فلا تسمى كلاما، فإن ذكرت الجواب فقلت: (إنْ تَجْتَهِدْ في عَمَلك تَنْجَحْ)، صار كلامًا."[1]

فبهذا التّعبير الصّريح نكتشف أنّ الغلاييني اقتفى أثر ابن هشام في تعريف كلّ من الكلام والجملة.

إبراهيم أنيس: (ت1977م):يقول: "إنّ الجملة في أقصر صورها هي أقلّ قدر من الكلام يفيد السّامع معنى مستقلًا بنفسه، سواء تركّب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر، فإذا سأل القاضي أحد المتّهمين قائلا: مَنْ كانَ مَعَك وَقْتَ ارْتِكابِ الجَريمَةِ؟ فأجاب: (زيدٌ)، فقد نطق هذا المتّهم بكلام مفيد في أقصر صورة".[2]

فمن خلال تعريف إبراهيم أنيس نفهم أنّه من الّذين يعتقدون بترادف الجملة والكلام، بحيث أنّه أشار إلى الجملة في أقصر صورها بأنّها أقلّ قدر من الكلام يفيد السّامع، فترى أنّه عرّف الجملة بأنّها الكلام المفيد للسّامع، وكما نجده ركّز على جانب الفائدة، نجده كذلك يركّز على جانب شكل الجملة وتركيبها، حيث يمكن للجملة أن تأتي مركّبة من كلمة واحدة، وهذا فيما مثّل به بعد سؤال القاضي بجواب المتّهم بـ (زيد) وقد اكتفى بذكر المسند إليه فقط، وحذف المسند، والجملة القصيرة عنده هي الجملة الّتي اكتفت بِرُكْنَيْها كما قال في موضع آخر.

---

[1] الغلاييني، جامع الدّروس العربيّة، ص09.

[2] إبراهيم أنيس، من أسرار اللّغة، مكتبة الأنجلو المصريّة، القاهرة، ط2، 1966، ص: 260.

مهدي المخزومي: (ت1993م):يقول: "الجملة هي الصّورة اللّفظية الصغرى للكلام المفيد في أيّة لغة من اللّغات، وهي المركَّب الّذي يبيّن المتكلّم به أي صورة ذهنيّة كانت قد تألّفت أجزاؤها في ذهنه".

ويقول أيضا: "والجملة في أقصر صورها هي أقلّ قدر من الكلام يفيد السّامع معنًى مستقلًّا بنفسه، وليس لازما أن تحتوي العناصر المطلوبة كلّها".[1]

فالمخزومي يرمي من خلال تعريفه إلى أنّ الجملة هي الآلة التي يصوّر من خلالها ما يدور في ذهنه في شكل تركيبيّ يتكوّن من مسند ومسند إليه، وحتّى لو حذف أحد هذين الرّكنين في بعض الأحيان –وعندما تكون الجملة في أقصر صورها- إلّا أنّها تتضمّن كلاما يفيد السّامع، وهو بهذا يوافق كلام إبراهيم أنيس.

عباس حسن: (ت1979م):يقول: "الكلام أو الجملة: هو ما تركّب من كلمتين أو أكثر، وله معنى مفيد مستقلّ، مثل: أَقْبَلَ الضَّيْفُ، فازَ طَالِبٌ نَبيهٌ، لَنْ يُهْمِلَ عَاقِلٌ واجِبًا. فلابدّ في الكلام أمرين معا، وهما: التّركيب والإفادة المستقلّة. فلو قلنا (أَقْبَلَ) فَقَط، أو (فَازَ) فقط، لم يكن كلامًا، لأنّه غير مركّب".

ويقول كذلك: "ليس من اللازم في التّركيب المفيد أن تكون الكلمتان ظاهرتين في النّطق، بل يكفي أن تكون إحداهما ظاهرة، والأخرى مستترة، كأن تقول للضّيف: تفضّل".[2]

عبد السلام محمد هارون: (ت1988م):قال: "وسأقول في الكلام والجملة، إذ يقال أحيانا: هذا كلام إنشائيّ وهذه جملة إنشائيّة، والحقّ أنّ الكلام أخصّ من

---

[1] مهدي المخزومي، في النّحو العربيّ نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1986، ص: 31-33.

[2] عباس حسن، النّحو الوافي، دار المعارف بمصر، القاهرة، ط3، دت، ج1، ص: 15- 16.

الجملة، والجملة أعمّ منه، وإنّما كان الكلام أخصّ من الجملة لأنّه مزيد فيه قيد الفائدة".[1]

ويقول أيضا: "وعلى ذلك فتعريف الجملة هو (القول المركّب) أفاد أم لم يفد، قُصِدَ لذاته أو لم يقصد، وسواء أ كانت مركّبة من فعل وفاعل ، أم من مبتدأ وخبر، أم ممّا نزل منزلتهما".[2]

فتعريف عبد السّلام تناول الجملة سيرًا على خطى الأقدمين وحذا حذو النّحاة القدماء الّذين فرّقوا بين الجملة والكلام كابن هشام مخالفا في ذلك ابن جنّي والزّمخشري.

إذن بعد النّظر في آراء المحدثين في معرفة حدود الجملة، يجد الباحث أنّهم لم يتّفقوا على رأي واحد، فمنهم من يرى أنّ الجملة هي تلك العلاقة التّركيبيّة بين المسند والمسند إليه دون النّظر إلى عنصر الفائدة، ومنهم من يرى أنّ دلالة الجملة تكمن في التّركيب المفيد دون النّظر إلى قضيّة الإسناد، وهذا ما ذهب إليه إبراهيم أنيس ومهدي المخزومي، وهناك من جمع بين الاثنين وذلك بتوفّر عنصري الإسناد والفائدة.

نخلص إلى أنّ الخلاف في الجملة عند أئمة العربيّة قديما بمفهومين: أحدهما يرى: أنّ الجملة ما قام على التّركيب الإسناديّ المتمثّل بجزأيه المستقلّين المسند والمسند إليه، دونما اشتراط للاستقلال الدّلالي لهذا المركّب لأنّ هذا الاستقلال في المركّب الإسناديّ يشترط فيما يسمّى كلاما عند هؤلاء الذين فرقوا بين الجملة والكلام، في حين لم يشترط آخرون الاستقلال الدّلالي للمركّب الإسنادي ذي

---

[1] عبد السّلام محمد هارون، الأساليب الإنشائيّة في النّحو العربي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط5، 2001، ص25.

[2] عبد السّلام هارون، الأساليب الإنشائيّة في النّحو العربي، ص: 25.

الجزأين المستقلّين حتى يسمّى جملة، ومنهم من أشار إلى الجملة بذكر مستلزماتها دون ذكرها كمصطلح مثل سيبويه، ومنهم من جعلها مرادفة للكلام كابن جنّي والزّمخشري، وقد خالفهما في ذلك الرّضي وابن هشام ومن تبعهما، فأعطوا لكلّ من الجملة والكلام دلالة خاصّة، وتبعهم في ذلك من المحدثين نفرٌ كالغلاييني وعبد السّلام هارون، وعبده الراجحي: فقالوا بأنّه بين الجملة والكلام عموم وخصوص، لأنّ الجملة أعمّ منه، ولأنّ شرط الكلام الإفادة، أي حسن السّكوت عليه، أمّا الجملة فلم يلزموها شرط الإفادة، وبذلك يصبح كلّ كلام جملة وليس كلّ جملة كلامًا عندهم.

المبحث الثّاني: أقسام الجملة العربيّة

من المسلّم به أنّ جمهور النّحاة يرى بأنّ الجملة العربيّة في جميع أحوالها تقوم على ركنين أساسيين هما: المسند والمسند إليه، ووفق طبيعة هذا التّركيب الإسنادي، قسموا الجملة إلى عدّة تقسيمات باعتبارات مختلفة نوردها على النّحو الآتي:

1- **الجملة باعتبار التّسمية:** قسّم النّحاة الجملة العربيّة باعتبار تسميتها، أو باعتبار صدرها إلى أربعة أقسام، اتّفقوا في قسمين، واختلفوا في قسمين. أمّا المتّفق عليهما فهما: الجملة الإسميّة والجملة الفعليّة، وأمّا المختلف فيهما فهما: الجملة الظرفيّة والجملة الشّرطيّة.

فمن الّذين قسموها أربعا نجد: الزّمخشري (ت538هـ) حين قال: "والجملة أربعة أضرب: فعليّة واسميّة وشرطيّة وظرفيّة، وذلك: زيد ذهب أخوه، وعمر أبوه منطلق، وبكرٌ إن تعطه يشكرك، وخَالد في الدّار، قال ابن يعيش معلّقا على هذا: وهذه قسمة أبي عليّ وهي قسمة لفظيّة، وهي في الحقيقة ضربان: فعليّة واسميّة"[1].

فمن كلام ابن يعيش يتبيّن لك أنّ الزمخشري اتّبع أبا عليّ الفارسي (ت377هـ) في تقسيمه للجملة، وإنّ ابن يعيش واحد من جملة الذين اتّفقوا على أنّ الجملة العربيّة قسمان: فعليّة واسميّة.

---

[1] الزّمخشري، المفصّل في علم العربيّة، ص: 49.

ومنهم من قسّم الجملة إلى ثلاثة أقسام، كابن هشام حين قال في المغني: "انقسام الجملة إلى اسميّة وفعليّة وظرفيّة"[1].

والظرفيّة عند ابن هشام هي المصدّرة بظرف أو مجرور نحو: أَعِنْدَكَ زَيْدٌ؟، وَ"أَفي الدَّارِ زَيْدٌ؟

أمّا من جمهور النّحاة الّذين اتّفقوا على أنّ الجملة تنقسم إلى قسمين: فعليّة واسميّة، وأنّ باقي الجملة تدخل ضمن الصّنفين، فنجد أبا إسحاق الزّجاج يقول في بداية كتابه إعراب القرآن: "ولاشكّ قد عرفتَ الجمل، ألا ترى أنّهم زعموا أنّ الجمل اثنتان: فعليّة، واسميّة، وقد ورد القبيلان في التّنزيل"[2].

وفي هذه الزّاوية نجد ابن يعيش يقول في شرح المفصّل معلّقا على نصّ الزّمخشري: "واعلم أنّه قد قسّم الجملة إلى أربعة أقسام: فعليّة واسميّة وشرطيّة وظرفيّة، وهذه قسمة أبي عليّ وهي قسمة لفظيّة، وهي في الحقيقة ضربان: فعليّة واسميّة، لأنّ الشرطيّة في التّحقيق مركّبة من جملتين فعليّتين: الشّرط فعل وفاعل، والجزاء فعل وفاعل، والظّرف في الحقيقة للخبر الذي هو استقرّ وهو فعل وفاعل".[3]

فجملة قوله أنّ الجملة الشرطيّة والجملة الظرفيّة لا تنفكّان عن كونهما جملة اسميّة أو فعليّة، وهو بذلك قد وافق رأي الجمهور، وعارض الزّمخشري في قسمته الشّكليّة للجملة، وأنّ تقسيمه عبارة عن تقسيم لفظي.

---

[1] ابن هشام، مغني اللّبيب، ج2، ص: 420.

[2] الزّجاج، إعراب القرآن، تح: إراهيم الأنباري، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1982، ج1، ص:11.

[3] ابن يعيش، شرح المفصّل، ج1، ص: 88.

ومن المحدثين من وافق هذه القسمة الّتي وضعها القدماء واتّخذ الرّأي التّقليدي بأنّ الجملة إمّا إسميّة وإمّا فعليّة، ومنهم من زاد على ذلك الجملة الوصفيّة فنجد علي أبو المكارم يقول: "توصّل البحث إلى وجود خمسة أنواع متميّزة من الجملة في العربيّة، وهذه الأنواع هي: الجملة الفعليّة، الجملة الاسميّة، والجملة الظرفيّة، والجملة الوصفيّة، والجملة الشرطيّة"[1].

وهو يقصد بالجملة الوصفيّة، تلك الجملة الّتي يقع المسند فيها مشتقّا عاملا عمل الفعل، نحو: أَقَائمٌ هذان؟

ومن المحدثين الّذين اتّبعوا رأي الجمهور نجد: عبده الراجحي حين قال: "والجملة العربيّة قسمان لا ثالث لهما: جملة إسميّة وجملة فعليّة"[2].

إذن، فالمتّفق عليه والغالب أنّ تقسيم الجملة عند النّحاة ينحصر في نوعين اثنين هما: الجملة الاسميّة، والجملة الفعليّة، وكلُّ محاولة أخرى لإيجاد نوع ثالث أو رابع في داخل هذا الإطار نفسه لا تكون إلّا تفريعا يمكن ردّه في سهولة إلى أحد هذين النّوعين، كما رُدَّت الجملة الظّرفيّة إلى الاسميّة أو الفعليّة بحسب التّقدير، وكما رُدَّت الجملة الشرطيّة إلى الجملة الفعليّة.

أ- **الجملة الفعليّة:** ما تألّفت من الفعل والفاعل، نحو: (سَبَقَ السَّيفُ العذَلَ)، أو الفعل ونائب الفاعل نحو: (يُنْصَرُ المَظْلُومُ)، أو الفعل النّاقص واسمه وخبره نحو: (يكون المُجتَهِدَ سَعيداً)[3].

---

[1] علي أبو المكارم، مقوّمات الجملة العربيّة، دار غريب، القاهرة، ط1، 2006م، ص: 10.

[2] عبده الراجحي، التّطبيق النّحوي، دار المعرفة الجامعيّة، الإسكندريّة، ط2، 1998م، ص: 83.

[3] الغلاييني، جامع الدّروس العربيّة، ص: 632.

وتوضيح ذلك؛ أنّ الجملة الفعليّة هي الّتي صُدِّرَت بفعل، سواء أكان الفعل تامّا معلوما أم تامّا مجهولا أم كان ناقصا.

ولا عبرة ها هنا أيضا بما قد يتقدّم على هذه الجملة من الحروف، فالجملة من نحو: (قد جاء زَيْد) فعليّة على الرّغم من تقدّم هذا الحرف وكذلك القول في: (لمْ يَأتِ زَيدٌ)، و(إنْ جاء زَيدٌ، وما جاءَ زَيدٌ)، ولا عبرة أيضا بما قد يسبق الفعل من الأسماء الّتي حقّها أن تكون متأخّرة عنه، فالجملة من نحو: (مُبْتَسِمًا أَقْبَلَ زَيدٌ) فعليّة لأنّ الحال الّتي في أوّلها مقدّمة من تأخير، إذ حقّها أن تكون بعد الفعل لا قبله، وكذلك الجملة من نحو: (أيَّ كِتَابٍ قَرَأتَ)، فعليّة، لأنّ الاسم ها هنا مفعول به مقدّم، وحقّ المفعول أن يكون بعد الفعل لا قبله، وإذا كان في الجملة حذف فلا يعلم ما هي حتّى يَرِدَ المحذوف، فالجمل من نحو: (يا عبدَ الله، وزَيدًا أكرمه، إذا القوم قالوا، والله لأجتهدنَّ)، جمل فعليّة على الرّغم ممّا يبدو من ظاهر ألفاظها، لأنّها جميعا محذوفة الفعل. والتّقدير: (أدعو عبد الله، أكرم زيدا أكرمه).[1]

ب- الجملة الاسميّة: ما كانت مؤلّفة من المبتدأ والخبر نحو: (الحقُّ مَنْصُورٌ)، أو ممّا أصله مبتدأ وخبر، نحو: (إنَّ البَاطِلَ مَخْذُولٌ، لا رَيْبَ فيه، مَا أحدٌ مُسافِرًا، لا رجُلٌ قَائمًا، إنْ أَحَدٌ خَيرًا منْ أحدٍ إلّا بالعَافيَة، لَاتَ حينَ منَاص).[2]

وبيان ذلك أنّ: الجملة الاسميّة هي الّتي صُدِّتْ باسم سواء كان الاسم صريحًا، أو مؤوّلاً، أو اسما مشتقّا رافعا لفاعل سدّ مسدّ الخبر، أو اسم فعل رافعا للفاعل، ولا عبرة بما قد يتقدّم على هذه الجملة من الحروف، فالجملة من نحو: إنّ

---

[1] الحسن مرداس السّباعي، القبس النّحوي في شرح نظم الزواري، دار الكلم الطيّب، دمشق، ص: 18

[2] الغلاييني، جامع الدّروس العربيّة، ص: 632.

المَطَرَ غَزيرٌ، مَا قَادمٌ أبُوكَ، ليتَ زيدًا قَادم، وإنّما المُومِنُونَ إِخْوَةٌ) اسميّة على رّغم من هذه الحروف الّتي سبقتها.[1]

ومن هنا يتجلّى لنا أنّ النّحاة قد أسّسوا تركيزهم في تقسيم الجملة على نوع الكلمة المصدّرة ودورها في الإسناد، ولمّا كان الحرف لا يتعلّق به إسنادٌ، أخرجوه عن دائرة تقسيم الجملة، فلم يقولوا هناك جملة حرفيّة، وحتّى الجملة المصدّرة بحرف جرّ لم يُسَمِّها النّحاة كابن هشام حرفيّة، وإنّما سمّاها ظرفيّة، نحو: (أَفِي الدَّارِ مُحَمّد؟)، لأنّها لا تسلم قسيما لأنواع الجملة إلّا بعد أن تجتاز تقديرات محتملة.

وبناء على ذلك فالجملة من حيث التّسمية نوعان: اسمية وهي المكوّنة من مبتدأ وخبر، وفعليّة وهي المكوّنة من فعل وفاعل، أمّا بقيّة الجمل فما هي إلّا غصون تفرّعت عن هذين الجذرين اللّذين هما أصل الإسناد في الجملة العربيّة,

2- **الجملة باعتبار الصّفة:** تنقسم الجملة بالنّسبة إلى الوصفيّة إلى صغرى وكبرى، ومعنى الصّفة يعني صفة الجملة، أي: "إلى صغيرة وكبيرة باعتبار قِلَّة أجزائها وكثرتها، فليس المقصود المفاضلة."[2]

فالجملة الصّغرى هي الجملة المُخبَر بها عن مبتدأ في الأصل أو في الحال، اسميّة كانت أو فعليّة، والكبرى هي الجملة الاسميّة الّتي خبرها جملة، كزَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ: فجملة (قَامَ أَبُوهُ) صُغرى، لأنّها خبر عن مبتدأ وهو (زَيدٌ)، وجملة (زَيْدٌ قَامَ

---

[1] مرداس السباعي، القبس النّحوي، ص: 16.

[2] خالد بن عبد الله الأزهري، موصل الطّلاب إلى قواعد الإعراب، تح: أبو بلال الحضرمي، خالد بن عبود با عامر، دار الآثار، صنعاء، ط4، 2018م، ص: 55.

أَبُوهُ) كبرى، لأنّها صُدِّرت باسم وهو (زَيدٌ)، وخبرها جملة، هذا ما ذهب إليه الجمهور في تعريفها[1].

وأكثر من أجاد وأحسن في الكلام عن هذا الباب هو ابن هشام في كتابه المغني، عند تقسيمه للجملة بعد ما فرغ من تعريفها، ومن المحدثين من تبعه في ذلك كفخر الدّين قباوة في كتابه إعراب الجمل وأشباه الجمل حيث قال: "الجملة الكبرى هي الجملة الّتي تتكوّن من جملتين أو أكثر، إحداهما مبتدأ، أو فاعل، أو خبر، أو مفعول ثان لفعل ناسخ، والجملة الصّغرى هي الجملة الّتي تكوّن جزءًا متمّمًا للجملة الكبرى، أي: مبتدأ فيها، أو فاعلًا أو خبرا أو مفعولًا ثانيًا"[2].

وظاهر قوله أنّ سائر الجمل الّتي لا تتّصل بغيرها اتّصالا إسناديّا أصليّا أو فرعيًا فهي قائمة بنفسها، ومركّبة تركيبا بسيطا كالعلم نافع، وصدقَ الله، وأصبح العِلْمُ يَسيرًا، فهي ليست بكبرى ولا بصغرى.

تنبيه:

قلنا إنّ الجملة الكبرى هي المصدّرة باسم مخبر عنها بجملة، فكما تُصَدّرُ بالاسم قد تصدّر بالفعل كذلك كما قال صاحب المغني: ما فسَّرتُ به الجملة الكبرى –أي أنّها مصدّرة باسم- هو مقتضى كلاهما، وقد يقال: كما تكون مصدّرة بالمبتدأ، تكون مصدّرة بالفعل نحو: ظَنَنْتُ زَيْدًا يَقُومُ أَبُوهُ.[3]

---

[1] يحيا بن محمد بن أحمد السوسي البعقيلي، المنهجل العذب الحاوي في شرح أرجوزة الزواوي، دار الفرقان، الدّار البيضاء، ص: 12.

[2] فخر الدين قباوة، إعراب الجمل وأشباه الجمل، دار القلم العربي، حلب، ط5، 1989م، ص: 25- 26.

[3] ابن هشام الأنصاري، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص: 425.

ومن الأمثلة الّتي يضربها النّحويون في هذا، قوله سبحانه وتعالى: ﴿لَكِنَّا هُوَ الله رَبِّيَ﴾ [1]، والأصل –أي أصل (لَكِنَّا)- لَكِنْ أَنَا، فحذفت الهمزة بنقل الحركة، وتلاقت النّونان فأُدغِمَ.

لكن حرف استدراك من أَكَفَرْتَ –الآية الّتي قبلها- كأنّه قال: (أنت كافر بالله، لكن أنا هو الله ربّي)، (فأنا): مبتدأ أوّل، و(هو) ضمير الشّأن مبتدأ ثانٍ، و(الله): مبتدأ ثالث، و(ربّي) خبر المبتدأ الثّالث، والثّالث وخبره وخبر الثّاني، ولا يُحتاج إلى رابط، لأنّها خبر عن ضمير الشّأن، والثّاني وخبره خبر الأوّل، والرّابط بينهما ياء المتكلّم، ويسمّى المجموع جملة كبرى، و(الله رَبّي) جملة صغرى، و(هُوَ الله رَبّيَ) جملة كبرى بالنّسبة إلى (الله رَبّي)، وصغرى بالنّسبة إلى (أَنَا).[2]

إذن، أنا مبتدأ، وهو ضمير الشّأن خبره مرفوع المحلّ، ولفظ الجلالة مبتدأ أيضا، فجملة (هُوَ الله رَبّيَ) صغرى بالنّسبة إلى (أَنَا هُوَ الله رَبّيَ)، وكبرى بالنّسبة إلى (الله رَبّي)، وبهذا تكون جملة (هُوَ الله رَبّيَ) صغرى وكبرى.

وتنقسم الجملة الكبرى بدورها إلى قسمين كما قال ابن هشام: إلى ذات وجه، وإلى ذات وجهين، فذات الوجهين: هي اسميّة الصّدر فعليّة العجز، نحو: (زَيدٌ يَقومُ أَبُوهُ) كذا قالوا، وينبغي أن يُزادَ عكس ذلك في نحو: (ظَنَنْتُ زَيْدًا أبوهُ قائم) بناء على ما قدّمنا، وذات الوجه: نحو: (زَيْدٌ أَبوهُ قَائِمٌ)، ومثله على ما قدّمنا نحو: (ظَنَنْتُ زَيْدًا يقومُ أبوهُ).[3]

وخلاصة ما تقدّم، أنّ الجملة تنقسم باعتبار أجزائها من حيث القلّة والكثرة إلى: جملة صغرى وهي الّتي أُخْبِرَ بها عن المبتدأ، سواء أكانت اسميّة أم فعليّة،

---

[1] سورة الكهف، الآية: 38.

[2] خالد بن عبد الله الأزهري، موصل الطّلاب إلى قواعد الإعراب، ص: 60.

[3] ابن هشام الأنصاري، مغني اللّبيب، ج2، ص: 427.

وضابطها أن تكون خبرا عن المبتدأ. وجملة كبرى يتمثّل ضابطها في وقوع خبرها جملة، وقد تكون الجملة صغرى وكبرى باعتبارين كما مثّلنا بـ (هو الله ربّيَ)، وبيان ذلك في هذه الأمثلة البسيطة: - [زَيْدٌ (يَنْظُمُ الشّعِرَ)] - [إنّ زَيْدًا (يَنْظُمُ الشّعِرَ)] – [كَانَ زَيْدٌ (يَنْظُمُ الشّعِرَ)] – [ظَنَنْتُ زَيْدًا (يَنْظُمُ الشّعِرَ)]

فما بين المعقوفات جمل كبرى، أمّا ما بين القوسين فجمل صغرى.

وإذا كانت الكبرى متّحدة الجنس بين صدرها وعجزها سمّيت بذات الوجه الواحد، وذلك كأن يكون صدرها وعجزها اسمين، أو أن يكونا فعلين نحو: - [زَيْدٌ (أَبوهُ مُسَافِرٌ)] و [ظَنَنْتُ زَيْدًا (يَنْظُمُ الشّعِرَ)]

أمّا إذا اختلف صدرها عن عجزها في الاسميّة أو الفعليّة فإنّها تُسَمَّى بذات الوجهين نحو: - [زَيْدٌ (يَنْظُمُ الشّعِرَ)] أو [ظَنَنْتُ زَيْدًا (أَبُوهُ مُسافِرٌ)]

وإنّ أكثر من عُنِيَ بِهَذَا التّقسيم وبَرَعَ فيه من بين النّحاة نجد ابن هشام في كتابه المغني، ومن خطا خطاه من نُظّامٍ وشُرّاحٍ.

3- **الجملة باعتبار المحلّ:** الجملة العربيّة نوعان: لها محلّ من الإعراب، وليس لها محلّ من الإعراب، وهذا المحلّ هو الحكم الإعرابيّ لهذه الجملة من: رفع أو نصب أو جرّ إن وُجدَ.

والجملة إن أُوّلت بمفرد، كان لها محلّ من الإعراب (الرّفع والنّصب والجرّ)، كالمفرد الّذي تؤَوّل به، ويكون إعرابها كإعرابه، فإن أُوّلت بمفرد مجرور كانت في محلّ جرّ، نحو: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ يَعْمَلُ الخَيْرَ)، فإنّ التّأويل: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عامِلٍ الخَيْرَ).

وإنلم يصحّ تأويلها بمفرد، لأنّها غير واقعة موقعه، لم يكن لها محلّ من الإعراب، نحو: (جاء الّذي كتب)، إذ لا يصحّ أن تقول: (جاء الّذي كاتب).[1]

وسنبدأ بالجمل الّتي لا محلّ لها من الإعراب كما قال ابن هشام في المغني: "وبدأنا بها لأنّها لم تحلّ محلّ المفرد، وذلك، هو الأصل في الجمل".[2] وكما جاء في الأشباه والنّظائر: "وقال أبو حيّان: أصل الجملة أن لا يكون لها موضع من الإعراب، وإنّما كان كذلك، لأنّها إذا كان لها موضع من الإعراب تقدّرت بالمفرد، لأنّ المعرب إنّما هو المفرد، والأصل في الجملة ألّا تكون مقدّرة بالمفرد"[3]

ومنهم من يقدّم الجمل الّتي لها محلّ من الإعراب، لشرف الإعراب، كصاحب "موصل الطّلاب إلى قواعد الإعراب".

4- الجمل الّتي ليس لها محلّ من الإعراب: وهي سبع[4]: وسأذكرها من باب الاقتضاب والتّجاوز لبعض التّفاصيل الّتي أوردها النّحاة، لأنّ موضوعنا يتعلّق بالجمل الّتي لها محلّ من الإعراب، وإلّا فنحن بصدد بيان أقسام الجمل باعتبار المحلّ، وهذه الجمل السّبع هي:

الأولى: المستأنفة: وتسمّى أيضا الاستئنافيّة، والابتدائيّة لأنّ الكلام يبدأ بها، ولها نوعان:

1. المفتتح بها النّطق: مثل: (جَاءَ زَيْدٌ) يَحْمِلُ كُتُبَهُ، وكفواتح السّور مثل: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا﴾، ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾، ﴿إِنّا أَعْطَيْنَاكَ﴾.

---

[1] مصطفى الغلاييني، جامع الدّروس العربيّة، ص: 632.

[2] ابن هشام الأنصاري، مغني اللّبيب، ج2، ص: 427.

[3] السيوطي، الأشباه والنّظائر في النّحو، ج2، ص: 40.

[4] ابن هشام، مغني اللّبيب، ج2، ص: 427.

2. المنقطعة عمّا قبلها: كالجملة الثّانية من قولك: مات فلانٌ (رَحِمهَ الله).[1]

وللفصل نقول–كما أشار أهل النّحو كفخر الدّين قباوة في معنى كلامه- أنّ الجملة المفتتح بها النّطق تسمّى ابتدائيّة، وأنّ الجملة المنقطعة عمّا قبلها هي الجملة الاستئنافيّة، كما أنّ الاستئناف قد يقع بحروف الابتداء كالواو والفاء وثمّ وغيرها، وقد نقول أنّ الحملة استئنافيّة ابتدائيّة ولا عكس.

الثّانية: جملة الصّلة: وهي الواقعة صلة للموصول الإسمي، كقوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى﴾[2]، أو الحرفي كقوله تعالى: ﴿نَخْشَى أَنْ تُصِيبَنَا دَائِرَةٌ﴾، والمراد بالموصول الحرفي: الحرف المصدريّ، وهو ما يؤوّل وما بعده بمصدر، وهو ستّة (أن، وأنّ، وكي، وما، ولو، وهمزة التّسوية)[3]

والموصول الاسميّ وحده له محلّ من الإعراب بحسب ما يقتضيه العامل بدليل ظهور الإعراب، أمّا الموصول الحرفي فلا محلّ له من الإعراب لانتفاء الإعراب عن الحروف لفظا ومحلّا.

وإنّما كانت جملة الصّلة لا محلّ لها لأنّها بمنزلة الجزء من الاسم، والجزء من الاسم لا محلّ له، فكذلك ما تنزّل منزلته[4]، نحو (ال) فهي صلة الضّارب والضّاربة، لأنّها أيضا بمنزلة الجزء.

الثّالثة: المعترضة: أو الاعتراضيّة، وهي الّتي تعترض بين شيئين متلازمين، لإفادة الكلام تقوية وتسديدا وتحسينا، كالمبتدأ والخبر، والفعل

---

[1] الحسين مرداس السّباعي، القبس النّحوي في شرح نظم الزواوي، ص: 635.

[2] سورة الأعلى، الآية: 14.

[3] مصطفى الغلاييني، جامع الدّروس العربيّة، ص: 635

[4] يحي السوسي البعقيلي، المرشد الآوي، ص: 55.

ومرفوعه، والفعل ومنصوبه، والشّرط والجواب، والحال وصاحبها، والصّفة والموصوف، وحرف الجرّ ومتعلّقه، والقسم وجوابه.

فالأوّل كقول الشّاعر:

وَفِيهِنَّ –والأَيَامُ يَعْثُرْنَ بالفَتَى- نَوَادِبُ لَا يَمْلُلْنَهُ، وَنَوَائِحُ.

والثّاني كقول الآخر:

وَقَدْ أَدْرَكَتْنِي –والحَوَادِثُ جَمَّةٌ- أَسِنَّةُ قَوْمٍ لا ضِعَافٍ، ولا عُزَّلُ.

والثّالث كقوله:

وَبُدِّلَتْ –والدَّهْرُ ذُو تَبَدُّلٍ- هَيْفًا دَبُوْرًا بالصَّبَا، والشَّمْأَلِ.

والرّابع كقوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا -ولَنْ تَفْعَلُوا- فَاتَّقُوا النَّارَ الّتي وَقودُهَا النَّاسُ والحِجَارَةُ﴾[1]، والخامس، نحو: (سَعَيْتُ –وَرَبُّ الكَعْبَةِ- مجتهِدًا)، والسّادس كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ قَسَمٌ –لَوْ تَعْلَمُونَ- عَظِيم﴾[2]، السّابع، نحو: (اعتَصِمْ –أَصْلَحَكَ الله- بالفَضيلَةِ)، والثّامن كقول الشّاعر:

لَعَمْري –ومَا عَمْرِي عَلَيَّ بِهَيِّنٍ- لَقَد نَطَقَتْ بُصْلًا عَلَيَّ الأَقَارِعُ.

ونقول لا محلّ لها من الإعراب، لأنّها ليست متعلّقة بشيء، وهي منقطعة عمّا قبلها، ولا يصحّ أن يحلّ محلّها لفظ مفرد، وهي في ذلك شبيهة للجملة الاستئنافيّة، أو الابتدائيّة في استقلاليّتها.

الرّابعة: المفسّرة: أو التّفسيريّة، وهي الكاشفة لحقيقة ما تليه من مفردٍ أو مركّب، وليست عمدة، فخرج بقوله: (لحقيقة ما تليه): صلة الموصول، فإنّها وإن كانت كاشفة وموضّحة للموصول، لكنّها لا توضّح حقيقته، بل تشير إليها بحال

---

[1] سورة البقرة، الآية: 24.

[2] سورة الواقعة، الآية: 76.

من أحوالها، وخرج بقوله: (وليست عمدة): الجملة المخبر بها عن ضمير الشّأن.[1]

ويمثّل لها النّحاة بقوله تعالى: ﴿وأَسَرّوا النّجْوَى الّذينَ ظَلموا هَلْ هَذَا إلّا بَشَرٌ مِثْلُكُم﴾[2] فجملة ﴿هَلْ هَذَا إلّا بَشَرٌ مِثْلُكُم﴾ مفسّرة للنّجوى، فلا محلّ لها، أي أنّ الكلام الّذي تناجوه وأسرّوه هو ﴿هَلْ هَذَا إلّا بَشَرٌ مِثْلُكُم﴾ [3]

والجملة التّفسيريّة تنقسم إلى ثلاثة أقسام: مجرّدة من حرف التّفسير –كما رأينا في الآية-، ومقرونة بأي، نحو: (أَشَرْتُ إلَيْهِ: أي اذْهَب)، ومقرونة بأن، نحو: (كَتَبْتُ إلَيْهِ: أَنْ وَافِنَا)، ومنه قوله تعالى: ﴿فأَوْحَيْنَا إلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا﴾.[4]

إذن فالجملة المفسّرة لا محلّ لها من الإعراب، لأنّها لا تحلّ محلّ المفرد، وهذا ما اتّفق عليه النّحاة، وإلّا فهناك من قال بأنّها قد يكون لها محلّ إذا كان المُفسَّر قبلها له محلّ.

الخامسة: جملة جواب القسم: لا محلّ لها سواء ذكر فعل القسم وحروفه، أو ذكر الحرف فقط، أو لم يذكر، فالمثال الأوّل: (أُقْسِمُ بالله [لأَفْعَلَنَّ])،ومثال ثاني: قوله تعالى: ﴿يَس وَ القُرْآنِ الحَكِيمِ [إنَّكَ لَمِنَ المُرْسَلِينَ]﴾[5].

ومثال ثالث: قوله سبحانه: ﴿أمْ لَكُمْ أَيْمَنٌ عَلَيْنَا بَالِغَةٌ إلى يَوْمِ القِيَامَة [إنَّ لَكُم لَمَا تَحْكُمُون]﴾ فجملة [لأَفْعَلَنَّ] و [إنَّكَ لَمِنَ المُرْسَلِينَ] و [إنَّ لَكُم لَمَا تَحْكُمُون]،

---

[1] خالد بن عبد الله الأزهري، موصل الطّلاب إلى قراءة الإعراب، ص: 109.

[2] سورة الأنبياء، الآية: 3.

[3] خالد بن عبد الله الأزهري، موصل الطّلاب، ص: 110، بتصرّف.

[4] سورة المومنون، الآية: 27.

[5] سورة يس، الآية: 1-3.

لا محلّ لها من الإعراب لوقوعها جوابا للقسم. ويمكن لجملتي القسم والجواب معا أن يكون لهما محلّ، كقولك: (قَالَ زَيدٌ: أقسمُ لأَفْعَلَنَّ)، فجملة (أقسمُ لأفعلنّ) محكيّة في محلّ نصب مفعول به.

السّادسة: جملة جواب الشّرط غير الجازم: وهو أن تكون الجملة جوابا لإحدى أدوات الشّرط غير الجازمة: (لو، لولا، لوما، إذا، لمّا، كيف)، نحو: قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْكَ إِنْ يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا﴾ [1]،

وكقول جرير: لَوْلَا الحَيَاءُ لهَاجَنِي اسْتِعْبَارُ وَلَزُرْتُ قَبْرَكِ والحَبِيبُ يُزَارُ

وقول المجنون:

فَيَا لَيْلُ كَمْ مِنْ حَاجَةٍ لِي مُهِمَّة إِذَا جِئْتُكُم باللَّيْلِ لَمْ أَدْرِ: مَا هِيَا؟

فحكم جمل الجواب هذه واحد وهو أنّها لا محلّ لها من الإعراب، فجملة: ﴿إِنْ يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا﴾ و(لهَاجَنِي اسْتِعْبَارُ) و(لَمْ أَدْرِ مَا هِيَا)، فليس لها محلّ لأنّها جملة جواب لشرط غير جازم.

أو الواقعة جوابا لشرط جازم، ولم تقترن بالفاء ولا بإذا الفجائيّة، نحو قولك: (إِذَا جَاءَنِي زَيْدٌ أَكْرَمْتُهُ)، فجملة (أَكْرَمْتُهُ) وقعت جوابا لشرط جازم، ولم تقترن بالفاء ولا بإذا الفجائيّة، فلا محلّ لها، فإن اقترنت بأحدهما كانت في محلّ جزم.[2]

والجملة الواقعة جوابا لشرط غير جازم لا محلّ لها من الإعراب، وإن اقترنت بالفاء أو بإذا الفجائية، لأنّ الأداة غير جازمة، ولا نستطيع أن نؤوّل جملة جوابها بمفرد.

---

[1] سورة الفرقان، الآية 41.

[2] خالد بن عبد الله الأزهري، موصل الطّلاب، ص: 126.

السّابعة: التّابعة لجملة لا محلّ لها من الإعراب: هي التّابعة لما لا محلّ له نحو: (قامَ زيدٌ ولمْ يَقُمْ عَمْرُو)، إذا قدّرت الواو العاطفة، لا واو الحال[1]، فجملة (ولمْ يَقُمْ عَمْرُو) لا محلّ لها من الإعراب، لأنّها معطوفة على جملة (قَامَ زَيدٌ)، وهي جملة ابتدائيّة لا محلّ لها، فأخذت حكمها ، والمعطوف له نفس حكم المعطوف عليه.

ذكرنا أقسام الجمل الّتي لا محلّ لها من الإعراب، وهي سبعٌ، وهذا ما ذهب إليه كثيرٌ من النّحاة، إلّا أنّ هناك جمعا من النّحاة الّذين جعلوها تسعة، ففرقوا بين الابتدائيّة والاستئنافيّة، وزادوا التّعليليّة، ورجّعوا التّفريق.

1- **الجمل الّتي لها محلّ من الإعراب:** وهي عكس النّوع الأوّل، أي أنّها يمكن أن تؤوّل بمفرد وتأخذ حكمه، سيأتي الكلام عنها في بحث منفرد نستأنف فيه الكلام عن الجمل الّتي لها محلّ من الإعراب بشيء من التّفصيل.

وإذا عرضنا لآراء المحدثين عند تقسيمهم للجملة، فنجد أنّهم انقسموا إلى فريقين فمنهم من حافظ على قسمة الأوّلين، ومنهم من تناول الجملة العربيّة بتقسيمات جديدة باعتبارات أخرى، كتقسيمها باعتبار الإسناد والإفادة، ومنهم من نظر إليها باعتبار تركيب مكوّنات فقسمها إلى: جملة بسيطة، وهي تلك الجملة المركّبة من تركيب إسنادي واحد، وإلى جملة مركّبة، وهي المركّبة من مركّبين إسناديين أحدهما مرتبط بالأخر، فنجد ممّن قال بهذا محمد حماسة.

إذن، مهما اختلفت الآراء وتفاوتت العصور، فنظرة النّحاة إلى الجملة كانت من عدّة مزايا مختلفة، فمنهم من ينظر إليها من ناحية المضمون ومنهم من ينظر

---

[1] ابن هشام، مغني اللّبيب، ج2، ص: 458.

من ناحية الشّكل، ومنهم من ينظر إليهما معا، وهذا هو الأساس الّذي لابدّ من وجوده، ألا وهو توفّر عنصُرَيْ الفائدة والإسناد في الجملة العربيّة.

أمّا من ناحية التّقسيم، فهناك التّقسيم الّذي لا تضارب للآراء فيه، ألا وهو: أنّ الجملة العربيّة قسمان: إمّا اسمية أو فعليّة، وكلّ ما تبقّى من الاعتبارات فهو داخل تحت ظلّ الفعليّة والاسميّة، أمّا ما ذكره ابن هشام ومن تبعه في تقسيم الجملة إلى كبرى وصغرى، فليس أنواعا جديدة تضاف إلى نوعي الجملة، لكنّه تفريع لهما.

المبحث الثّالث: الجمل الّتي لها محلّ من الإعراب

أصل الجملة الاستقلال بنفسها، والمفرد ليس كذلك، إلّا أنّها قد تقع موقعه في بعض الاستعمال فتكون كغير المستقلّ، ويُحكَم عليه بإعراب في موضعها بحسب إعراب المفرد الّذي وقعت موقعه[1]، وهي سبع على المشهور[2]، وهذا مخالف لقول ابن هشام أنّها تسع: (فَيُلْحِقُ ابن هشام بهذه الجمل السّبع جملتين وهما: المستثناة والمسند إليها).[3]

وبعد هذا سنقتضي ما أقرّ به الجمهور، ونترك ما ليس بمشهور، وبالتّالي فالجمل الّتي لها محلّ من الإعراب سبع، وهي:

أوّلا: الواقعة خبرا: وهي التي تكون خبرا لمبتدأ، أو لفعل ناقص، أو لحرف مشبّه بالفعل، ومحلّها الرّفع إذا كانت خبرا للمبتدأ أو للحرف المشبّه بالفعل، والنّصب إذا كانت خبرا للفعل النّاقص، أو للحرف المشبّه به.[4]

والمقصود من أنّ الجملة الواقعة خبرا لها محلّان من الإعراب هماك الرّفع والنّصب، ومن أمثلة ذلك:

المثال الأوّل في الرّفع: فالمثال الأوّل: نحو: (زَيْدٌ قَامَ أَبوهُ)، فجملة (قَامَ أَبوهُ) في موضع خبر (زَيدٌ).

---

[1]ابن الخشاب، المرتَجَل في شرح الجمل، تح: علي حيدر، مجمّع اللّغة العربيّة، دمشق، 1972، ص: 340.

[2]خالد بن عبد الله الأزهري، موصل الطّلاب، ص: 61.

[3]ابن هشام، مغني اللّبيب، ج2، ص: 458.

[4]فخر الدين قباوة، إعراب الجمل وأشباه الجمل، ص: 147.

والمثال الثّاني: إنَّ زيدًا أَبوهُ قائِمٌ، فجملة (أَبوهُ قائِمٌ) في موضع رفع خبر إنّ.

وفرّق الأزهري بين البابين بوجوه:[1]

أحدهما: أنّ العامل في الخبر على الأوّل المبتدأ، وعلى الثّاني (إنَّ)

ثانيهما: أنّ العامل في الأوّل محكم –أي غير منسوخ-، وفي الثّاني منسوخ.

ثالثهما: أنّ الخبر في الأوّل يُلقى إلى خالي الذهن من الحكم والمتردّد فيه، وفي الثّاني يُلقى إلى الثّاني –المتردّد- والمذكّر في أوّل درجاته.

المثال الثّاني في النّصب: وموضعهما نصب في بابَيْ كان وكاد:

فالأوّل نحو: قوله تعالى: ﴿كَانُوا أَنْفُسَهُم يَظْلِمُونَ﴾ [2]، فجملة (يَظْلِمُونَ) من الفعل والفاعل في موضع نصب خبر لـ (كان)، والثّاني نحو: قوله تعالى: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ [3]، فجملة (يَفْعَلُونَ) في موضع نصب خبر لـ (كاد).[4]

إذن، كلّ من جُملَتَي (يَظْلِمُونَ) و(يَفْعَلُونَ) فعليّة تتكوّن من فعل وفاعل في محلّ نصب خبر، الأولى لكَانَ، والثّانية لكَادَ، إلّا أنّ بين البابين فرق من وجود، ذكرهما الأزهري في ما يلي:[5]

الأوّل: أنّ جملة خبر كان قد تكون جملة اسميّة أو فعليّة، وجملة خبر كاد لا تكون إلّا فعليّة فعلها مضارع.

الثّاني: أنّ خبر كان لا يجوز اقترانه لأن المصدريّة، ويجوز في خبر كاد، مثل: (ما كان زيدٌ أن يقوم).

---

[1] عبد الله بن يعقوب السلاوي، شرح نظم المجرادية في الجمل، تح: عبد الكريم قبول، المكتبة العصريّة، بيروت، ط1، 2004، ص: 55.

[2] سورة البقرة، الآية: 57.

[3] سورة البقرة، الآية: 71.

[4] خالدبن عبد الله الأزهري، موصل الطّلاب، ص: 63.

[5] عبد الله بن يعقوب السّلاوي، شرح نظم المجرتديّة في الجمل، ص: 55.

الثّالث: أنّ خبر كان مختلف في نصبه على ثلاثة أقوال:

أحدهما: أنّه خبر مشبّه بالمفعول عند البصريين.

ثانيهما: أنّه مشبّه بالحال عند الفرّاء.

ثالثهما: أنّه حال عند بقيّة الكوفيين.

ويشترط في الجملة الواقعة خبرا أن تشتمل على رابط يربطهما بالمبتدأ[1]، وهذا الرّابط يسمّى العائد، قال ابن جنّي: تقول: (زَيْدٌ أَخُوهُ منْطَلِقٌ)، فزيدٌ مرفوع بالابتداء، والجملة بعده خبرٌ عنه، وهي مركّبة من مبتدأ وخبر، فالمبتدأ (أخوهُ) والخبر (منطلقٌ)، والهاء عائدة إلى زيد أيضا، ولو قلت: (زيدٌ قامَ عَمرٌو) لم يَجُزْ، لأنّه ليس في الجملة إلّا المبتدأ، فإن قلت: إليه أو معه أو نحو ذلك صحّت المسألة لأجل الهاء العائدة، فأمّا قولهم: (السَّمْنُ مَنَوَانِ بِدِرْهَمٍ)، فإنّما تقديره: (السَّمْنُ مَنَوَانِ مِنْهُ بِدِرْهَمٍ) ولكنّهم حذفوا منه للعلم به، وكذا قولهم: (البُرُّ الكُرُّ بِسِتِّين)، أي (الكُرُّ مِنْهُ بِسِتِّين).[2]

ومنهم من اشترط شرطا آخر وهو أن تكون الجملة خبريّة تختمل الصّدق والكذب، لا إنشائيّة.

وإنّما أخبر عن المبتدأ بالجملة لوجهين: أحدهما: التّوسّع في العبارة، ولأنّ الجملة تتضمّن ضميرا يعود على المبتدأ، والضمير هو المبتدأ في المعنى، فيكون قد ذكر مرّتين، فيكون في الإخبار بالجملة توكيد،[3] وهو الوجه الثّاني.

---

[1] محمد فاضل السّامرائي، النّحو العربي، دار ابن كثير، بيروت، ط1، 2014، ج1، ص: 175.

[2] أحمد الحسين ابن الخباز، توجيه اللّمع، ص: 109.

[3] المرجع نفسه، ص: 109.

ثانيا: الواقعة حالا: أو الحاليّة، وهي الجملة الّتي تقع موقع الحال، والجملة الواقعة حالا تأتي إسميّة وتأتي فعليّة، نحو: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وأَنْتُم سُكَارَى﴾[1]، ﴿قَالُوا أَنُومِنُ لَكَ واتَّبَعَكَ الأَرْذَلُونَ﴾[2]، وقوله عليه الصّلاة والسّلام: (أَقْرَبُ مَا يَكُونُ العَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وهُوَ سَاجِدٌ)، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرْ﴾[3]، ﴿وجَاؤُوا أَبَاهُم عِشَاءً يَبْكُون﴾[4].[5]

فالجمل: (وأَنْتُم سُكَارَى)، (وهُوَ سَاجِدٌ)، جمل اسميّة، و(واتَّبَعَكَ الأَرْذَلُونَ)، و(تَسْتَكْثِر)، و(يَبْكُون) جمل فعليّة، وكلّ من هذه الجمل الاسميّة والفعليّة، في محلّ نصب حال، لأنّ حكم الحال مفردة هو النّصب، نحو: جاء زيدٌ راكبًا.

ويشترط في الجملة الحاليّة ثلاثة شروط:[6]

1- أن تكون جملة خبريّة، لا طلبيّة ولا تعجّبيّة.

2- أن تكون غير مصدريّة بعلامة استقبال.

3- أن تشتمل على رابط يربطها بصاحب الحال، والرّابط إمّا الضّمير وحده، كقوله تعالى: ﴿وجَاؤُوا أَبَاهُم عِشَاءً يَبْكُون﴾[7]، وإمّا الواو فقط، كقوله

---

[1] سورة النّساء، الآية: 43.

[2] سورة الشعراء، الآية: 111.

[3] سورةالمدثّر، الآية: 6.

[4] سورة يوسف، الآية: 16.

[5] محمد الساخي، ضالة الطّلاب في شرح نظم الزّواوي لقواعد الإعراب، دار البشير: الجزائر، مؤسسة الحسنى: المغرب، ط1، 2010، ص:31.

[6] مصطفى الغلاييني، جامع الدّروس العربيّة، ص: 500.

[7] سورة يوسف، الآية: 16.

سبحانه: ﴿قَالُوا لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّيبُ ونَحْنُ عُصْبَةٌ﴾[1]، وإمّا الواو والضّمير معا، كقوله تعالى: ﴿خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِم وَهُمْ أُلُوفٌ﴾[2].

وواو الحال: ما يصحّ وقوع (إذ) موقعها، فإذا قلت (جِئْتُ والشَّمْسُ تَغِيبُ)، صحّ أن تقول: (جِئْتُ إذَا الشَّمْسُ تَغِيبُ)، ولا تدخل إلّا على الجملة كما رأينا، فلا تدخل على حال مفردة ولا على حال شبه جملة. وأصل الرّبط أن يكون بضمير صاحب الحال، حيث لا ضمير وجبت الواو، لأنّ الجملة الحاليّة لا تخلو من أحدهما أو منهما معا، فإن كانت الواو مع الضّمير كالرّبط أشدّ وأحكم.[3]

والواو من مسوغات وقوع الحال جملة، وذلك: أن تكون الحال جملة مقرونة بالواو، نحو: قوله تعالى: ﴿أَوْ كالّذي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيةٌ علَى عُرُوشِهَا﴾ لأنّ الواو ترفع توهّم النّعتية[4]، يعني أن تقع الجملة نعتا أو حالا.

إذن يشترط في الجملة الحاليّة وجود رابط يربطها بالحال، إمّا واوا وإمّا ضميرا وإمّا هما معا، وماذا لو خلت منهما معا:

فإن خلت منهما معا وجب تقدير الواو كما قيل في بيت المسيّب على رواية (نَصَفَ النَّهَارُ)، أو تقدير الضّمير العائد، كالذي في نحو قول غاسل بن غزيّة:[5]

ثُمَّ انْصَيْنَا، جبَالُ الصُّفْرِ مُعرِضَةٌ عَنِ اليَسَارِ، وعَن أيْمَانِنَا جُدَدُ.

---

[1]سورة يوسف، الآية: 14.

[2]سورة البقرة، الآية: 243.

[3]انظر الغلاييني، جامع الدّروس العربيّة، ص: 500.

[4]الأشموني، شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك، تح: محمد علي محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1955، ص: 248.

[5]فخر الدين قباوة، الجمل وأشباه الجمل، ص: 186.

فقد حذف الضمير، لاتّساع ذلك، والتّقدير: جبال الصفر عن اليمين منّا، وأمّا في البيت الأوّل، فإنّ الماء مبتدأ وغامره خبره، والجملة من المبتدأ والخبر حال من ضمير نصف العائد إلى الأبيات السّابقة ولا رابط بينهما، فنقدّر الواو.

وتجب واو الحال في ثلاثة صور:[1]

1. أن تكون جملة الحال اسميّة مجرّدة من ضمير يربطها بصاحبها، نحو: (جئت والنّاس نائمون).

2. أن تكون مصدّرة بضمير صاحبها، نحو: (جاءَ سَعيدٌ وهو راكبٌ)، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وأَنْتُم سُكَارَى﴾ [2].

3. أن تكون ماضية غير مشتملة على ضمير صاحبها، مثبتة كانت أم منفيّة، غير أنّه تجب (قد) مع الواو في المثبتة، نحو: جِئْتُ وقد طَلَعَتِ الشّمسُ)، ولا تجوز مع المنفيّة، نحو: (جئت ومَا طَلَعَتِ الشّمسُ). وهناك مواضع يمنع فيها ورود واو الحال، وأخرى يجوز ورودها وتركها، قد ذكر الغلاييني في كتابه جامع الدّروس العربيّة بشيء من التّفصيل.

ثالثا: الواقعة مفعولا به: ومحلّها النّصب أيضا، وتقع في أربعة مواضع: محكيّة القول، وتالية للمفعول الأوّل في باب (ظنّ)، وتالية للمفعول الثّاني في باب (أعلم)، ومعلّقا عنها العمل.

الأولى: المحكيّة بالقول: وهي تقع كما قال ابن هشام في: (باب الحكاية بالقول أو مرادفه)، فالأوّل نحو: قوله تعالى: قَالَ إِنِّي عَبدُ الله، فجملة إِنِّي عَبدُ الله

---

[1] مصطفى الغلاييني، جامع الدّروس العربيّة، ص: 500.

[2] سورة النّساء، الآية: 43.

في محلّ نصب مفعول به مقول القول[1]، محكيّة (بِقَالَ)، والدّليل على أنّها محكيّة بـ(قال) كسرُ إنَّ بعد دخول (قالَ).[2]

والحكاية هي إيراد المرء لفظ المتكلّم على حسب ما أورده الكلام، بأن يأتي باللّفظ على الوجه الّذي أتى به المتكلّم من غير تقديم ولا تأخير، سواء كان المحكيّ مفردا أو جملة.[3]

هذا إن كانت الحكاية صحيحة، أمّا إن كان في الكلام المحكيّ لحنٌ، فهنا يتعيّن أنّ حكاية المقول بالمعنى مع التّنويه إلى الخطأ الموجود.

أمّا الثّاني فنوعان: ما معه حرف التّفسير كقوله:

وَتَرْمِينَنِي بالطَّرْفِ أَيْ أَنْتَ مُذْنِبٌ وَتَقْلِينَنِي لَكِن إِيَاكِ لا أَقْلي

وقولك (كَتَبْتُ إِلَيْهْ أنْ اِفْعَل)، إذا لم تقدّر باء الجرّ، والجملة في هذا النّوع مفسّرة للفعل فلا موضع لها[4]، نفس الشّيء مع جملة (أَنْتَ مُذْنِبٌ) فهي مفسّرة لقوله: (وَتَرْمِينَنِي بالطَّرْفِ)، والجملة التّفسيريّة لا محلّ لها من الإعراب.

وثاني نوع ما ليس معه حرف تفسير: نحو قول الشّاعر:

رَجُلَانِ مِن مَكّة أخْبَرانا إنّا رَأَيْنا رَجُلاً عرْيانَا

---

[1] فتحي عبد الفتاح الدّجني، الجملة النّحوية نشأة وتطوّرا وإعرابا، مكتبة الفلاح، الكويت، ط2، 1987، ص: 137.

[2] خالد بن عبد الله الأزهري، موصل الطّلاب، ص: 66.

[3] عبد الله بن أحمد الفاكهي، شرح كتاب الحدود في النّحو، تح: المتولي رمضان أحمد الدّميري، دار لتّضامن للطّباعة، القاهرة، 1988، ص: 300.

[4] ابن هشام، مغني اللّبيب، ج2، ص: 461.

فجملة (إنّا رَأَيْنا رَجُلاً عرْيانَا) في محلّ نصب مفعول به ثان لأخبر[1]، لأنّ أخبر تتضمّن معنى القول.

إذن فالجملة المحكيّة إمّا أن يكون عاملها بلفظ القول فعلا أو ما يشبه الفعل كاسم الفاعل وغيره، أو أن يكون متضمّنا لمنعى القول: كأَخْبَر وشَهِدَ نحو: ﴿والله يَشْهَدُ إنَّ المُنَافِقِينَ لَكَذِبُون﴾ [2] فجملة (إنَّ المُنَافِقِينَ لَكَذِبُون) في محلّ نصب مفعول به للعامل يشهد.

الثانية: أن تقع تالية للمفعول الأوّل في باب (ظنَّ): نحو: (ظَنَنْتُ زَيدًا يقرَأ)، فجملة (يقرَأ) من الفعل والفاعل المستتر فيه نصب على أنّها المفعول الثّاني لِـ (ظَنَّ)، ولا يَصِحّ أن يقع المفعول الأوّل جملة في هذا الباب، لأنّ الفعل لا يدخل على الفعل.[3]

ولا يمكن أن يأتي المفعول الأوّل جملة لأنّ مفعولي (ظنّ) في الأصل مبتدأ وخبر، والمبتدأ لا يمكت أن يكون جملة.

قال ابن جنّي: والمفعول الثّاني من ظننت وأخواتها كأخبار المبتدأ من المفرد والجملة والظّرف: تقول في المفرد: ظننت زَيْدًا قَائِمًا، وفي الجملة: ظننتُ زَيْدًا يَقُومُ أَخُوهُ، وفي الظّرف: ظننتُ زَيْدًا في الدَّارِ، وكما لا نقول: زَيْدٌ قَامَ عَمرُو، فكذلك لا نقول: (ظننتُ زَيْدًا قَامَ عَمرُو) حتّى تقول: في داره أو عنده، أو نحو ذلك.[4]

---

[1] فتحي عبد الفتاح الدّجني، الجملة النّحوية، ص: 138.

[2] سورة المنافقين، الآية: 1.

[3] يحي بن محمد البقعيلي السوسي، المرشد الآوي ومعين النّاوي، ص: 38.

[4] أحمد الحسين بن الخباز، توجيه اللّمع، ص: 180.

وعصارة قول ابن جنّي، أنّه كما يأتي خبر المبتدأ مفردا وجملة، كذلك المفعول الثاني لظنّ وأخواتها، لأنّه خبر في الأصل، ويشير كذلك إلى أنّ المفعول الثّاني لظنّ إذا وقع جملة أن يشتمل على عائد يربطه بالعامل، كما أنّ للخبر الواقع جملة رابط يربطه بالمبتدأ، نحو: قول أبي ذؤيب:

فَإنْ تَزْعُمِينِي كُنتُ أَجْهَل فيكُمُ فَإنِّي شَرَيْتُ الحِلْمَ بَعْدَكِ بالجَهلِ.

فجملة: (كُنتُ أَجْهَل فيكُمُ) في محلّ نصب مفعول به ثاني لزعم، والمفعول به الأوّل هو الضّمير (الياء)[1]، والضّمير العائد في المفعول الثّاني على الأوّل هو: الضّمير المتّصل (التّاء) والضّمير المستتر في (أجهل) وهو (أنا).

الثالثة: أن تقع تالية للمفعول الثّاني في أفعال القلوب الّتي تتعدّى إلى ثلاثة مفاعيل، وهي محصورة عند الجمهور على فعلين: (عَلمت ورأيت) دون أخواتهما، وعند الأخفش جميع أخوات ظنَّ يتعدّى إلى الثّالث بالهمزة. وعَلِمَ ورأَى لا يتعدّى إلى الثّالث إلّا بالهمزة: نحو: (أَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمْرًا أَبوهُ قائمٌ)، فجملة (أَبوهُ قائمٌ) في محلّ نصب أنه مفعول ثالث لأعلم، وكذا نحو: أَرَأَيْتُ خالدًا عَمْرًا أخُوهُ قاعِد.[2]

والشّرط نفسه للمفعول الثّالث لأَعْلَمَ وأرىَ إذا وقع جملة، وهو أن يحتوي على عائدٍ يربطه بعامله الذي هو في الأصل مبتدأ.

الرابعة: أن تقع معلّقا عنها العمل: أي من الجمل التي علّق عنها النّحاة عمل العامل، أعني أنّهم أعملوه في محلّها لا في لفظها، فإنّ من التّعليق إبطال العمل لفظا وإبقاؤه محلّاً لمجيء ما له صدر الكلام، سواء كان العامل من باب (عَلِمَ)

---

[1] فتحي عبد الفتاح الدّجني، الجملة النّحويّ، ص: 138.

[2] محمد الساخي، ضالة الطّلاب، ص: 32.

نحو: ﴿لِنَعْلَمَ أيُّ الحِزْبَينِ أحْصَى﴾[1]، (فأيُّ الحِزْبَينِ) مبتدأ ومضاف إليه، و(أحْصَى) خبره، وهو فعل ماض، لا اسم تفضيل على الأصحّ، وجملة المبتدأ وخبره في موضع نصب سدّت مسدّ مفعولي (نَعْلَمَ).[2]أو كان العامل غير باب (علم)، بأن كان من كلّ فعل قلبي نحو: قوله تعالى: ﴿فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا﴾[3] ف(أَيُّهَا) مبتدأ، و(أَزْكَى) خبره، و(طَعَامًا) تمييز، وجملة المبتدأ وخبره في موضع نصب سدّت مسدّ مفعولي ينظر.[4]

إذن، التّعليق ليس مختصًّا بباب (ظنّ) فقط، بل هو جائز في كلّ فعل قلبي، أي: كلّ فعلٍ دلّ على معنى قائم بالقلب كـ: عَلِمَ، وتَفَكّرَ، ونظر، وعرفَ.

والمقصود بما له صدر الكلام كأداة الاستفهام وما النّافية، ولام الابتداء، لأنّ ما قبلها لا يعمل فيما بعدها، نحو قوله تعالى: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَؤلاءِ يَنْطِقُونَ﴾[5] فجملة (مَا هَؤلاءِ يَنْطِقُونَ) جملة اسميّة في محلّ نصب سدّت مسدّ مفعولي عَلِمتَ.

وفائدة الحكم بالنّصب على محلّ الجملة المعلَّق عنها العمل، ظهور ذلك التّابع، فتقول: عرفتُ من زَيْدٍ وغير ذلك من أموره.

رابعا: الجملة المضاف إليها: أو الواقعة مضافا إليه، ومحلّها الجرّ، لوقوعها موضع الاسم المجرور، وهو الأصل في المضاف إليه[6]، وكلّ منهما قد ورد في قوله تعالى: ﴿لِيُنْذِرَ يَوْمَ التَّلاقِ يَوْمَ هُمْ بَارِزُون﴾ فالتّلاق اسم مضاف إلى يوم

---

[1]سورة الكهف، الآية: 12.

[2]يحي بن محمد بن أحمد السوسي البعقيلي، المنهل العذب الحاوي، ص: 17.

[3]سورة الكهف، الآية: 19.

[4]خالد بن عبد الله الأزهري، موصل الطّلاب، ص: 68.

[5]سورة الأنبياء، الآية: 65.

[6]محي الدين الكافيجي، شرح قواعد الإعراب لابن هشام، تح: فخر الدين قباوة، دار طلاس، دمشق، ط1، 1989، ص: 106.

الأولى، وهو مجرور، و(هُمْ بَارِزُون) جملة اسميّة مضاف إليها يوم الثّانية وهي في محلّ جرّ، وكما يقول أبو حيّان الأندلسي (ت745) في الأرشاف: "وفي موضع جرّ فباتّفاق أن يكون مضافا إليها أسماء الزّمان غير الشّرطيّة التي لا تجزم"[1]، وهو يقصد بكلامه أنّ الجملة الواقعة موقع المضاف إليه يكون محلّها الجرّ باتّفاق جمهور النّحاة، أمّا أسماء الزّمان الّتي تكون مضافة إليها سنذكرها بعد حين.

والجملة المضاف إليها تكون: إمّا فعليّة أو اسميّة:[2]

فأمّا الفعليّة فنحو قوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدقُهمْ﴾ فجملة (يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدقُهمْ) في محلّ جرّ بإضافة (يومُ) إليها.

وأمّا الفعليّة نحو قوله تعالى: ﴿يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ﴾، فجملة (هُمْ بَارِزُونَ) من المبتدأ والخبر في محلّ جرّ بإضافة (يَوْمَ) إليها، والدّليل على أنّ يوم فيها مضافٌ، عدم تنوينهِ.

ومن أسماء الزّمان ما يلازم الإضافة إلى الجملة وهو: (إذ، وحيث، وإذا، ولمّا، ومذ، ومنذ).

(إذ وحيث): تضافان إلى الجمل الفعليّة والاسميّة على تأويلها بالمصدر، فالأوّل كقوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا إذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا﴾[3]، وقوله: ﴿فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ

---

[1]أبو حيا الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تح: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1998، ص: 1618.

[2]الأزهري، موصل الطّلاب، ص: 69.

[3]سورة الأعراف، الآية: 86.

أَمَرَكُمُ الله﴾ [1]، والثّاني كقوله عزّ وجلّ: ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ﴾ [2]، وقَولك: اجلِس حيثُ العلمُ موجودٌ.[3]

فأمّا تقدير المثالين الأوّلين: (اذْكُروا وَقتَ كَونِكُمْ قَليلًا) و(مِنْ مَكَانِ أمرِ الله إِيَاكُم)، وأمّا مثالي الاسميّة على تقدير (اذْكُرُوا وقْتَ قِلَّتِكُم)، والأخير (اجْلِسْ مَكَانَ وُجُودِ العِلْمِ).

إذن، (حيث وإذ) يضافان إلى الجملة مطلقا، اسميّة أو فعليّة كانت، فـ(حيث) لا يضاف من أسماء المكان إلى الجمل غيرها، وندر إضافتها إلى المفرد كقولهم:[4]

وَنَطْعَنُهُم حَيْثُ الحُبَى بَعْدَ ضَرْبِهِمْ بِيضُ المَواصِي حَيْثُ لَيُّ العَمائِمِ

وقول آخر:

أَمَا تَرَى حَيثُ سُهَيْلٌ طَالِعًا نَجْمًا يُضِيءُ كَالشِّهَابِ لَامِعَا.

وقد أجاز النّحاة حذف الجملة التي تضاف إليها (إذ)، والإتيان بالتّنوين عوضا عنها، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَنْتُم حينَئِذٍ تَنْظُرُونَ﴾ [5]،[6] أي حين إذ بلغتِ الرّوح الحلقوم، فأتى بالتّنوين عوضًا عن هذه الجملة.

---

[1]سورة البقرة، الآية: 222.

[2]سورة الأنفال، الآية: 26.

[3]الغلاييني، جامع الدّروس العربيّة، ص: 584.

[4]انظر: الأزهري، موصل الطّلاب، ص: 70.

[5]سورة الواقعة، الآية: 87.

[6]علي أبو المكارم، المدخل إلى دراسة النّحو العربي، دار غريب، القاهرة، ط1، 2006، ص: 331.

(إذا): أمّا إذا فتختصّ بالجملة الفعليّة على الأصحّ، كقوله تعالى: ﴿إِذَا جاءَ نَصْرُ الله﴾ [1] فالجملة من الفعل والفاعل في محلّ خفض لإضافة (إذا) إليها، وأمّا نحو: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ﴾ [2]، فعلى تقدير الفعل، أي: (إِذَا انشَقَّتِ السَّمَاءُ انْشَقَّتْ)[3]، يعني أنّ الفعل المحذوف يفسّره الفعل المذكور، وهو في المثال (انْشَقَّت)، والمقصود بالفعليّة، الجملة التي فعلها ماضٍ، وقد يكون مضارعا في بعض الأحيان، وقد اجتمعتا في قول أبي ذُؤَيْب:

وَالنَّفْسُ رَاغِبَةٌ إِذَا رَغَّبْتَهَا وَإِذَا تُرَدُّ إِلَى قَلِيلٍ تَقْنَعُ[4]

فإذا الأولى فعلها ماض، وإذا الثّانية فعلها مضارع، وكلا الفعلين جملة فعليّة في محلّ جرّ مضاف إليه لإضافة إذا إليهما.

وكما قال صاحب المغني: "الغالب أن تكون –يعني إذا- ظرفا للمستقبل مُضَمّنَةً معنى الشّرط، وتختصّ بالدّخول على الجملة الفعليّة، عكس الفجائيّة - يقصد إذا الفجائيّة-، وقد اجتمعتا في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُم دَعْوَةً مِنَ الأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُون﴾ [5]. [6]

والمقصود من كلام ابن هشام أنّ (إذا) حال كونها فجائيّة تختصّ بالجملة الاسميّة كقوله تعالى: ﴿إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُون﴾ وأمّا إن كانت ظرفيّة فإنّها تختصّ بالجملة الفعليّة كما في قوله تعالى: ﴿إِذَا دَعَاكُم﴾.

---

[1] سورة النّصر، الآية: 1.

[2] سورة الانشقاق، الآية: 1.

[3] يحي بن محمد البعقيلي، المرشد الآوي، ص: 41.

[4] ابن هشام، مغني اللّبيب، ج:1، ص: 97.

[5] سورة الرّوم، الآية: 23.

[6] ابن هشام، مغني اللّبيب، ج1، ص: 97.

وتختصّ (إذا) هذه بالجملة الفعليّة على المختارِ عند سبويه والأخفش، فإنّهما يجوّزان الجملة الاسميّة بعدها لعدم تأصّلها في الشّرط مثل: إن ولو، ولكنّ المختار كونُ الجملة بعدها فعليّة، وعند المبرّد يجب الفعل بعدها لفظاً أو تقديرا.[1]

إذن، الغالب في (إذا) أن تكون ظرفا لما يستقبل من الزّمان، أي أنّها عكس (إذْ) فإنّها ظرف لما مضى من الزمن، وتُضاف –إذا- إلى الجملة الفعليّة سواء كانت فعلا ماضيا في أغلب الأحيان، أو مضارعا في أحيان قليلة.

(لَمَّا) الزّمانيّة: أي الوجوديّة، عند من يقول بإسميّتها، وهم: أبو عليّ الفارسي وابن السّراج، وابن جنّي، ومن تبعهم، وقالوا إنّها بمعنى حِينَ، وقال ابن مالك: هي بمعنى إذْ[2]، وعبارة ابن مالك أدقّ لأنّ (لَمَّا) تختصُّ بالفعل الماضي كما أنّ إذْ تختصُّ بالماضي على ما تقدّم بيانه، وذهب شيخ النّحاة سيبويه إلى أنّ (لَمّا) حرف يدلّ على وجود الشّيء لوجود غيره.[3]

وتختصّ (لَمَّا) هذه بالجملة الفعليّة الّتي فعلها ماض، وتطلب الجملتين، توجد الثّانية بوجود الأولى، كما تقدّم، وجملة جوابها تكون فعلا ماضٍ، أو جملة اسميّة مقرونة بـ(إذا أو الفاء) نحو: ﴿فَلَمَّ نَجَاهُمْ إلى البَرِّ إِذَا هُم يُشْرِكُون﴾ [4]، وفي آية

---

[1]محمد بن مصطفى القوجوي، شرح قواعد الإعراب، تح: إسماعيل إسماعيل مروة، دار الفكر المعاصر، بيروت، دط، دت، ص: 87.

[2]محمد الساخي، ضالة الطّلاب، ص: 38.

[3]محمد محي الدين عبد الحمي، أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، دار الفكر، بيروت، دط، دت، ج3، ص: 127.

[4]سورة العنكبوت، الآية: 65.

أخرى: ﴿فَمِنْهُمْ مُقْتَصِد﴾ [1] . [2]

اختلف النّحاة القائلون باسمّية (لمّا) هل هي بمعنى (حين) أو بمعنى (إذ)، ابن السّراج ومن تبعه على الأوّل، وابن مالك ومن تبعه على الثّاني، فتلخّص فيها مذهبين: القائلون باسميّتها، والقائلون بحرفيّتها، ومثال ذلك: (لمّا جاء زيد أكرمته)، فجملة (أكرمته) من الفعل والفاعل في محلّ جر لإضافة (لَمّا) إليها.

(بينما وبين): الجملة بعدهما في محلّ خفض أيضا لإضافتهما إليها، ويضافان للجملة الفعليّة والاسميّة، فمثال الجملة الفعليّة: (بينما/ بينا يقوم زيدٌ)، ومثال الجملة الاسميّة: (بينما/ بينا زيدٌ قائمٌ)[3]، وكلّ من الجملتين (زَيْدٌ قَائمٌ ويقوم زيدٌ) في محلّ جرّ لإضافة بينما أو بينا إليهما.

وأصل بينما هو بين، والميم والألف زائدتان، وأصل بينا بينما فحذفت الميم، والصّحيح أنّ الجملة بعد بينما لا محلّ لها من الإعراب لأنّ (ما) كافّة، وهنا تَكُفُّ (بين) عن الإضافة إلى الجملة بعدها[4]، وبذلك تمنعها عن العمل في معمولها.

(بينما وبينا) تحتاجان إلى جواب، لما فيهما من معنى الشّرط، والأفصح اقترانه بـ(إذا) إو (إذ) الفجائيتين، نحو: قول عمر: "بَيْنَمَا نَحْنُ جُلُوسٌ عِنْدَ رَسولِ الله إذْ طَلَعَ عَلَينَا..."

وقول الشّاعر:

اسْتَقْدِرِ الله خَيْـرًا وارْضَيْنَ بِه فَبَيْنَمَا العُسْرُ إذَا دَارَت مَيَاسِيرُ

وقول الحرقة بنت النّعمان:

---

[1] سورة لقمان، الآية: 32.

[2] محمد الساخي، ضالة الطلاب، ص: 39.

[3] الحسن مرداس السّباعي، القبس النّحوي، ص: 28.

[4] انظر: يحيى بن محمد البعقيلي، المنهل العذب الحاوي، ص: 19.

فَبَيْنَمَا نَسُوسُ النَّاسَ والأَمْرُ أَمْرُنَا إذَا نَحْنُ فِيهِم سُوقَة نَتَنَصَّفُ[1]

وهناك من النّحاة من يرى أنّ ترك (إذ وأو إذا) أقيس لأنّ المعنى المستفاد معها مستفاد بتركها، وكلاهما مرويّ عن العرب.

(مذ ومنذ): إذا دخلا على الجملة، فعليّة كانت –وهو الغالب- نحو (أسْرَعتُ إليكَ منذُ أو مذْ دَعَوْتَني)، أو اسميّة نحو: (مَا خَرجْتُ منذُ الجوّ مُمطِر)، فمنذ ظرف زمان مبني على الضّم في محلّ نصب، والعامل فيه الفعل قبله، وهو مضاف للجملة بعده[2]، والجملة بعده في محلّ جرّ مضاف إليه، هذا إن استعملناهما على أنّهما ظرفان، لأنّهما يستعملان حرفا جرّ أصليين كذلك.

هذا ممّا أضيف إلى الجملة بعده باتّفاق، وهناك ما أضيف إليها باختلاف، كالواقعة بعد (ذو) في قول العرب (اذْهَبْ بذِي تَسْلَمُ)، فقيل (ذو) موصولة فلا موضع للجملة، وقيل (ذو) بمعنى صاحب، فهي في موضع جرّ، وفي الواقعة بعد (آية) بمعنى علامة، فقيل: الجملة في موضع جرّ بالإضافة.[3]

قال الأعشى:

بِآيَةٍ يُقدِمونَ الخيل شُعثًا كَأنَّ على سَنَابِكِهَا مُدَامَا[4]

أمّا ابن جنّي فزعم أنّ (آية) لا تضاف إلى الجمل، ولابدّ من تقدير حرف مصدري بينها وبين الجملة، وأمّا الزّجاج فرغم أنّ الجملة بعدَ (آية) هي في محلّ

---

[1] الأزهري، موصل الطّلاب، ص: 72.

[2] محمد فاضل السامرائي، النّحو العربي، ج2، ص: 116.

[3] أبو حيّان الأندلسي، التّذييل والتّكميل في شرح كتاب التّسهيل، تح: حسن هنداوي، دار كنوز إشبيليا، الرياض، ط1، 2010، ج9، ص: 204.

[4] فخر الدين قباوة، إعراب الجمل وأشباه الجمل، ص: 227.

جرّ بالإضافة، على الحكاية[1]، وقد يشترك مع (آية) حكم الإضافة كثير من الكلمات مثل: مبحث، وقول، وقائل، وعِلم.

خامسا: الواقعة جوابا لشرط جازم: وهو إن الشّرطيّة–يعني الشّرط الجازم- وأخواتها، ومحلّها الجزم إذا كانت الجملة الجوابيّة مقرونة بـ(الفاء)، سواء كانت اسميّة أم فعليّة، خبريّة أم إنشائيّة، أو كانت مقرونة بـ(إذا) الفجائيّة، ولا تكون إلّا اسميّة، والأداة (إن) خاصّة[2]، لأنّها هي أمّ حروف الجزاء التي تجزم فعلين، واحترز بقوله (شرط جازم) عن غير الجازم كـ(إذا ولو)، فإنّ جوابه لا محلّ له وإن اقترن بالفاء أو إذا، كما ذكرنا في الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب.

والأصل في جواب الشّرط أن يكون كفعل الشّرط، أي: الأصل فيه أن يكون صالحا لأن يكون شرطا، غير أنّه قد يقع جوابا ما هو غير صالح لأنّه يكون شرطا، فيجب حينئذ اقترانه بالفاء لتربطه بالشّرط بسبب فقد المناسبة اللّفظيّة حينئذ بينهما، وتكون الجملة برمّتها في محلّ جزم على أنّها جواب الشّرط، وتسمّى هذه الفاء (فاء الجواب) لوقوعها في جواب الشّرط، و(فاء الرّبط) لربطها الجواب بالشّرط.[3]

إذن، هذه الفاء تدخل على الأشياء التي لا تصلح أن تكون جوابا مباشرا لأداة الشّرط الجازمة، ودخولها واجب في بعض المواضع نَظَمَهَا بَعضهم بقوله:

اسْمِيّة طَلَبِيّةٌ وبِجَامِدٍ وَبِمَا وقَدْ وبِلَنْ وبالتَّنْفِيسِ.[4]

---

[1] المرجع نفسه، ص: 228.

[2] الأزهري، موصل الطّلاب، ص: 73.

[3] الغلاييني، جامع الدّروس العربيّة، ص: 323.

[4] الأزهري، موصل الطّلاب، ص: 73.

اسميّة، أي: أن يكون الجواب جملة اسميّة ، طلبيّة: أن يكون الجواب فعلا طلبيّا كقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ الله فاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ الله﴾ [1] ، وجامدا: أن يكون الجواب فعلا جامدا كقوله تعالى: ﴿إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا فَعَسَى رَبِّي أَنْ يُؤتِيَنِي خَيْرًا مِنْ جَنَّتِكَ﴾ [2] ، وبما كقوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سأَلْتُكُم مِنْ أَجرٍ﴾ [3] ، وبقد: كقوله تعالى: ﴿قَالُوا إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ﴾ [4] ، ولن: كقوله تعالى: ﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوه﴾ [5] ، والتّنفيس: بسوف كقوله تعالى: ﴿وإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ الله مِنْ فَضْلِهِ﴾ [6] ،[7] فكلّ من (فاتَّبِعُونِي) و(فَعَسَى) و(فَمَا سأَلْتُكُم) و(فَقَدْ سَرَقَ) و(فَلَنْ يُكْفَرُوه) و(فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ) واقعة جواب شرط جازم، ومحلّها الجزم، لأنّها اقترنت بالفاء، واقترنت بالفاء وجوبا لعدم مباشرتها لأداة الشّرط الجازمة.

وكما قال ابن جنّي عن سبب مجيء الفاء هنا: "وإنّما جيء بالفاء في جواب الشّرط توصّلا إلى المجازاة بالجملة المركّبة من المبتدأ أو الخبر"[8]، من كلام ابن جنّي يتّضح أنّ الفاء وقعت في جواب الشّرط لتُكْسِب الجملة الاسميّة الأحقيّة في الوقوع جزاء لجواب الشّرط.

أمثلة عن الجملة الواقعة جوابا لشرط جازم واقترنت بالفاء أو إذا الفجائيّة:

---

[1] سورة آل عمران، الآية: 31.

[2] سورة الكهف، الآية: 40-41.

[3] سورة يونس، الآية: 72.

[4] سورة يوسف، الآية، 77.

[5] سورة آل عمران، الآية: 115.

[6] سورة التّوبة، الآية: 28.

[7] انظر: الغلاييني، جامع الدّروس العربيّة، ص: 323.

[8] ابن الخبّاز، توجيه اللّمع، ص: 376.

الأولى: المقرونة بـ(الفاء): قوله تعالى:﴿مَنْ يُضْلِلِ الله فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ﴾ [1] فجملة (فَلَا هَادِيَ لَهُ) من لا واسمها وخبرها في محلّ جزم لوقوعها جوابا لشرط جازم وهو: (مَنْ)، ولأجل كونها في محلّ جزم، عطف على محلّها (وَيَذَرُهُمْ) بالياء مجزوما في قراءة الكسائي وحمزة[2]، أي أنّه في قراءة حمزة والكسائي عُطِفَ الفعل (يَذَرْ) على محلّ جملة جواب الشّرط، وهو الجزم، والمعطوف على المجزوم مجزوم.

ومن بين الجمل المقرونة بها قوله تعالى: ﴿فَمَنْ يُومِنْ برَبّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا﴾ [3]،[4] فجملة (فَلَا يَخَافُ) واقعة جوابا لشرط جازم وهو (من) في محلّ جزم لاقترانها بالفاء على تقدير (فهو لا يخاف).

وقد تكون الفاء محذوفة وتُقَدَّرُ كالموجودة، كقوله من البسيط:

مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ الله يَشْكُرُها وَالشَّرُ بالشرِّ عِنْدَ الله مِثْلَانِ.[5]

فجملة (الله يَشْكُرُها) اسميّة أيضا في محلّ جزم لوقوعها جواب شرط جازم، وهي مقرونة بالفاء الرّابطة المقدّرة، إذ الأصل، فالله يشكرها.

وقول آخر:

مَنْ لاَيَزَالُ يَنْقَادُ للْغَيّ والهَوَى سَيُلْفِي عَلى طُولِ السَّلامَةِ نَادِما.

---

[1] سورة الأعراف، الآية 186.

[2] يحيى بن محمد البعقيلي، المرشد الآوي، ص: 42.

[3] سورة الجن، الآية: 13.

[4] ابن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تح: محمد أبو فضل عاشور، دار إحياء التّراث العربي، بيروت، لبنان، ط1، 2001، ص: 181.

[5] محمد بن أبي بكر الدماميني، شرح الدّماميني على مغني اللّبيب، تح: أحمد عزو عناية، مؤسسة التّاريخ العربي، بيروت، لبنان، ط1، 2007، ص: 323.

أراد: فَسَيُلْفِي، ولا تُحذَف الفاء إلّا في الضّرورة، وأجاز الكوفيّون حذفها على الاختيار. [1]

الثّانية المقرونة بـ(إذا) الفجائيّة: كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُصِبْهُم سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَت أَيْدِيهِم إِذَا هُمْ يَقْنَطُون﴾، وجملة (إِذَا هُمْ يَقْنَطُون) اسميّة في محلّ جزم على أنّها جواب شرط جازم، واقترنت بإذا الفجائيّة.

والجملة المقرونة بإذا الفجائيّة لا تكون إلّا اسميّة بخلاف المقرونة بالفاء الرابطة، فإنّها تكون اسميّة وتكون فعليّة كما رأينا في الأمثلة السابقة.[2]

فلو قلنا: إنْ قُمْتَ أقوم. ما محلّ (أقوم) من الإعراب؟

اختلف النّحاة في مثل هذا المثال: قال سيبويه (أقوم) ليس هو الجواب، وإنّما هو دليل عليه، أي: دليل عليه وهو مؤخّر من تقديم، والجواب محذوف، والأصل: (أقومُ إن قُمتَ أَقُمْ)، فيدلّ أقوم على أقم المجزوم الذي هو الجواب.

وقال الكوفيّون: إنّ (أقوم) نفس الجواب: ولكن الفاء الرّابطة بين الشّرط وجوابه (حذف) –أي محذوفة- مع مدخوله المبتدأ، والتّقدير (فأنا أقوم).

والقول الثّالث: أنّه نفس الجواب وليس على إضمار الفاء ولا على نية التّقديم، وإنّما لم يجزم لفظه لأنّ أداة الشّرط لمّا لم تعمل الجزء في لفظ فعل الشرط لكونه ماضيا مع قربه، فلا تعمل في الجواب مع ما بعده.

إذن، فعلى قول سيبويه لا محلّ لـ (أقوم) لأنّه مؤخّر من تقديم وبالتّالي فهو نستأنف، وعلى قول الكوفيين محلّه مع المبتدأ المحذوف الجزم، ويظهر ذلك الاختلاف في التّابع، فنقول على الأوّل: إن قمت أقوم ويقعد مع أخوك برفع الفعل

---

[1] الأزهري، موصل الطّلاب، ص: 73.

[2] محمد الساخي، ضالة الطّلاب، ص: 40.

المعطوف عليه، وعلى الثّاني، ويقعُدُ بالجزم[1]، لأنّ المعطوف عليه مجزوم المحلّ.

سادسا: التّابعة لمفرد: تتبع الجملة المفرد في العطف والبدل والصّفة، أمّا التّوكيد فلا ذكر له هنا، لأنّ الجملة لا تؤكّد المفرد أمّا عطف البيان فيُحْمَل على البدل، وقد أنكر الجمهور وقوع الجملة عطف البيان.

والمفرد المذكور هنا ليس المقصود به المفرد الذي يقابل التّثنية والجمع، وإنّما هو المفرد الذي يقابل الجملة، ومحلّ الجملة التّابعة للمفرد على حسب ما تبعت، وهي ثلاثة أنواع:

1- الوصفيّة: ونَعَتُوا بجملة بثلاثة شروط:[2]

شرط في المنعوت: وهو أن يكون منكرا إمّا لفظا ومعنى نحو: ﴿واتّقوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيه إلى الله﴾، أو معنى لا لفظا، وهو المعرف بأل الجنسية، كقوله:

وَلَقَدْ أَمُرُّ على اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي.

وشرطان في الجملة: أحدهما: أن تكون مشتملة على ضمير يربطها بالموصوف: إمّا ملفوظ كما تقدّم، أو مقدّر كقوله تعالى: ﴿واتَّقُوا يومًا لا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيئًا﴾، أي لا تجزي فيه.

الثّاني: أن تكون خبريّة: أي محتملة للصّدق والكذب، يعني غير طلبيّة، فلا يجوز: مررت بِرَجُلٍ اضربْهُ.

فالجملة الوصفيّة يكون محلّها على حسب ما تبعت، فجملة (تُرْجَعُونَ) في موضع نصب على أنّها نَعتٌ لـ(يَومًا)، وإن كان منعوتها مجرورا فمحلّها الجرّ،

---

[1] البعقيلي، المرشد الآوي، ص: 45.

[2] الأشموني، شرح الأشموني، ج1، ص: 396.

كجملة (يَسُبُّني) في المثال السّابق، فهي في محلّ جرّ صفة للَّئيمِ، وهكذا مع المنعوت إذا كان مرفوعا.

وممّا ينبغي التّنبيه عليه أنّ:

الجملة لا تكون صفة لمعرفة أبدًا، وأمّا المعرّف بلام الجنس فهو في حكم النّكرة، ولهذا حُمِلَ على (يَسُبُّني) على الوصف[1]، لأنّ (اللَّئِيمَ) وهو المعرّف الجنسي ليس معرفة مَحضةً ولا نكرة محضة، فيحتمل أن يأتي (يَسُبُّني) صفة، ويحتمل أن يأتي حالا.

وإذا جمعت بين الجملة والمفرد، فالجيّد تقديم المفرد كقوله تعالى: ﴿وَهَذَا ذِكْرٌ مُبَارَكٌ أَنْزَلْنَاهُ﴾ [2]، لأنّ المفرد هو الأصل[3]، فـ(مُبَارَكٌ) صفة لـ(ذِكْرٌ) وهي مرفوعة، وجاءت مفردة، و(أَنْزَلْنَاهُ) صفة ثانية لـ(ذِكْرٌ) وجاءت جملة فعليّة في محلّ رفع.

2- المعطوفة بالحرف: والعطف بالحرف كما يسمّيه النّحاة عطف النّسق، وهو الجمع بين الشّيئين أو الأشياء في الإعراب والمعنى: أو الإعراب دون المعنى، ويُعَرّفُ بأنّه التّابع المتوسّط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف.[4]

وكما يكون المعطوف مفردا، يأتي كذلك جملة محلّها الإعرابي على حسب ما تبعت نحو: (زَيدٌ منطلقٌ وأبوهُ ذاهِبٌ)، إن قدّرت الواو عاطفة على الخبر، فلو

---

[1] الكافيجي، شرح قواعد الإعراب ص: 126.

[2] سورة الأنبياء، الآية: 50.

[3] ابن الخباز، توجيه اللّمع، ص: 261.

[4] محمد بن حسن الصايغ، اللّمحة في شرح الملحة، تح: إبراهيم بن سالم الصاعدي، الجامعة الإسلامية فهرس مكتبة الملك فهد الوطنيّة، المدينة المنوّرة، ط1، 2004، ج1، ص: 679.

قدّرت العطف على الجملة فلا موضع لها، أو قدّرت الواو واو الحال فلا تبعيّة والمحلّ نَصْبٌ.[1]

وبيان مُراد ابن هشام، أنّ جملة (أبوهُ ذاهِبٌ) إن كانت معطوفة على الخبر الذي هو (منطلق) فمحلّها الرّفع، لأنّ الخبر مرفوع، أمّا إن كانت معطوفة على جملة (زَيدٌ منطلقٌ) فلا محلّ لها، لأنّها معطوفة على جملة ابتدائيّة، والابتدائيّة لا محلّ لها، أمّا إن قُدِّرَت الواوُ واوَ حال فالجملة في محلّ نصب حال.

3- المبدلة من مفرد: وهي الجملة الّتي تأتي بدلا من كلمة سبقتها، وقد اختلف النّحاة فيها، فمنهم من أثبتها ومثّلوا لها بقوله تعالى: ﴿وَأَسَرُوا النَّجْوَى الذِّينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُم﴾ [2]، فالجملة-هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُم- عند هؤلاء بدل من النّجوى، ومنهم من نفاها وردَّ ممّا ورد منها مشابها، للأية إلى نوع الجملة المفسّرة[3]، فإن كانت جملة (هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُم) بدل من النّجوى فهي في محلّ نصب، لأنّ النّجوى مفعول به منصوب، والمبْدَل من المنصوب منصوب.

وجمهور النّحاة لا يثبت وقوع الجملة بدلا، ويرى لها وجها آخر[4]، كأن تكون جملة تفسيريّة في المثال السّابق في قوله تعالى: ﴿هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُم﴾، والجملة هنا لا محلّ لها لأنّها تفسيريّة

---

[1] ابن هشام، مغني اللّبيب، ج2، ص: 474.

[2] سورة الأنبياء، الآية: 3.

[3] حسين مرداس السباعي، القبس النّحوي، ص: 31.

[4] قباوة، إعراب الجمل وأشباه الجمل، ص: 248.

سابعا: التّابعة لجملة لها محلّ: ويقع ذلك في بابي النّسق والبدل خاصّة، فالأوّل نحو: (زيدٌ قامَ أبوهُ وقَعدَ أخوهُ) إذا لم تقدّر الواو للحال، ولا قدّرت العطف على الجملة الكبرى.

والثّاني: شرطه كون الثّانية أوفى من الأولى بتأدية المعنى المراد، نحو: ﴿وَاتَّقُوا الذي أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ أَمَدَّكُم بأَنْعَامٍ وبَنِينَ وجَنّاتٍ وعُيُونٍ﴾ [1]، فإنّ دلالة الثّانية على نعم الله مفصلة، بخلاف الأولى.[2]

ففي المثال الأول (زيدٌ قامَ أبوهُ وقَعدَ أخوهُ) تقديران: التّقدير الأوّل: أنّ الواو عاطفة، فتصبح جملة (قَعدَ أخوهُ) فعليّة في محلّ رفع، لأنّها معطوفة على خبر زيد وهو جملة (قام أبوه) فأخذت حكمها، أمّا إن عطفنا جملة (قعد أخوه) على الجملة الكبرى (زيدٌ قامَ أبوهُ) فلا محلّ لها لأنّها معطوفة على جملة ابتدائيّة أو استئنافيّة لا محلّ لها من الإعراب فأخذت حكمها، وبالتّالي فالعطف يكون على الجملة الصّغرى (قام أبوه).

أمّا التّقدير الثّاني: أنّ الواو للحال، فجملة (قعد أخوه) في محلّ نصب حال مع إضمار (قد) فيها، وتقدير الكلام: زيد قام أبوهُ والحال قعَدَ أخوهُ.

أمّا المثال الثّاني: (وَاتَّقُوا الذي أَمَدَّكُم...) فجملة (أَمَدَّكُم) الثّانية بدل من جملة (أَمَدَّكُم) الأولى بدل بعض من الكلّ لأنّها أخصّ من الأولى باعتبار متعلّقيهما فتكون داخلة في الأولى لأنّ ما تعلمون يشمل الأنعام وغيرها، وقيل هي مفسّرة

---

[1] سورة الشّعراء، الآية: 132- 134.

[2] الدماميني، شرح الدماميني، ج2، ص: 326.

للجملة الأولى فتكون لا محلّ لها[1]، وجملة أمدّكم الأولى صلة موصول لا محلّ لها، وبالتّالي جملة (أَمَدَّكُم) الثّانية لا محلّ لها لأنّها أخذت حكمها.

ومثال المبدلة كذلك قول الشّاعر:

أَقُولُ لهُ ارْحَل لا تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا وإلَّا فَكُنْ في السرِّ والجَهْرِ مُسْلِمَا.

فجملة (لا تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا) في موضع نصب على البدليّة من (ارْحَل)، وشرطه أن تكون الجملة الثّانية وافية بتأدية المعنى المراد من الجملة الأولى كما في هذا المثال، فإنّ دلالة الثّانية على ما أراده من إظهار الكراهيّة لإقامته بالمطابقة، والأولى بالالتزام[2]. يعني أن مدلول (ارْحَل) مطابق لطلب الرّحيل وعدم الإقامة في هذا المكان، ويلزم من هذا كراهة إقامته.

وفي هذا المثال نظر، هل مجموع الجملة (ارْحَل لا تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا) هو المفعول لقول الشّاعر (أَقُولُ)؟

وعلى هذا أجاب الأزهري: أنّ بعض النّحويين، وهم إنّما يمثّلون به –يعني البيت الشّعري أو الشّاهد- بناء على أنّ الجملة الأولى محكيّة، والثّانية تابعة لها[3]. فالجملة الأولى (ارْحَل) مقول القول في محلّ نصب، والثّانية تابعة أو بدل منها أخذت حكمها بالتّبعيّة.

تنبيه: قالوا بأنّ الجملة تتبع جملة أخرى في بابي النّسق والبدل خاصّة، وذلك أنّ التّبعَ لا يقع في النّعت وعطف البيان، إذ الجملة لا تنعتُ، ولا يُعْطَفُ عليها

---

[1] محي الدين الدرويش، إعراب القرآن الكريم وبيانه، دار الإرشاد للشّؤون الجامعيّة، حمص، سورية، ط3، 1992، مج:7، ج19، ص: 108.

[2] السّلاوي، شرح نظم المجرادية، ص: 62.

[3] الأزهري، موصل الطّلاب، ص: 83.

عطف بيان، لأنّه كالنّعت، والتّوكيد المعنوي، لأنّه لا يؤكَّدُ بالألفاظ المخصوصة، يعني: أجمع، وتوابع أجمع إلّا المفردات، وأمّا اللّفظيّ ففيه نزاع.[1]

وخلاصة القول ممّا سبق أنّ الجمل التي لها محلّ من الإعراب محصورة في سبع جمل على المشهور، وكما أشرنا في بداية المبحث أنّ ابن هشام قال: "والحقُّ أنَّها تسعَةٌ"، لكنّ الجمهور أهمل اثنتان هما: الجملة المستثناة، والجملة المسند إليها، أمّا ما بقي من الجمل السّبع فقد أقرّوا به، وتمثّل في: الجملة الخبريّة: وتمثّلت في خبر المبتدأ وخبر إنّ ومحلهما الرّفع، وخبر كان وكاد ومحلّهما النّصب، والجملة المفعوليّة والحاليّة ومحلّهما النّصب كذلك، ثم الجملة المضاف إليها ومحلّها الجرّ، ثمّ الشّرطيّة بشرط جازم مقترنة بالفاء أو إذا ومحلّها الجزم، والجملتين: التّابعة لمفرد، والتّابعة لجملة لها محلّ، ويكون محلّها على حسب ما تتبعانه.

ولذلك فإنّ الحدّ الأدنى الذي تنعقد به الجملة العربيّة، ويكتمل معناها به، ركنان أساسيّان هما: المسند والمسند إليه، وما زاد عن هذين العنصرين فهي عناصر توسّعيّة تمتدّ وتستطيل بها الجملة، ويؤتى بها لتأدية وظائف أخرى دلاليّة تعينُ على فهم الجملة وزيادة معناها، وتسمّى هذه العناصر الفضلة أو كما يسمّيها آخرون القيد، وهو ما عدا المسند والمسند إليه، هذا من ناحية بنائها، أمّا من ناحية الحكم الإعرابي فلها حكمان: إمّا لها محلّ من الإعراب وهي وهي الّتي تؤوّل بمفرد، وإمّا لا محلّ لها من الإعراب وهي الّتي لا يمكن تأويلها بمفرد.

---

[1] الأزهري، موصل الطّلاب، ص: 80.

الفصل الثاني: الجمل الّتي لها محلّ من الإعراب في سورة الأحزاب

المبحث الأوّل: تعريف سورة الأحزاب.

المبحث الثاني: دراسة إحصائيّة للجمل الّتي لها محلّ من الإعراب في سورة الأحزاب.

المبحث الثالث: دراسة تطبيقيّة لنماذج من الجمل التي لها محلّ من الإعراب في سورة الأحزاب.

الفصل الثاني: الجمل التي لها محلّ من الإعراب في سورة الأحزاب.

نزل القرآن الكريم بلسان عربيّ مبين، للنّاس كافّة، عربيّهم وعجميّهم، وهؤلاء متفاوتون في قدراتهم اللّغويّة والثّقافيّة والمعرفيّة، يحتاجون إلى تقريب البعيد وتوضيح الغامض فيه، ولبلوغ البعيد وتوضيح الغامض لابدّ من سبيل إلى التّفسير، ولا سبيل إلى التّفسير إلّا بتقلّد علوم العربيّة الّتي نشأت خدمة وصونا للقرآن، وتيسيرا للغته وتوضيحا لمعانيه.

ولقد تعدّدت كتب التّفسير وتنوّعت، فمهما اختصّ بأفانين البلاغة من معان وبيان "كالكشّاف"، ومنها ما يغصّ بالجوانب النّحويّة والدّلاليّة والصّرفيّة "البحر المحيط والتّحرير والتّنوير" وهلُمّ جرّا... ولا عجب أن تكثر الدّراسات حول هذا الكتاب الخالد حتّى لا يحصى عددها، لأنّه حقيقة لا تنقضي عجائبه ولا يخلَق لكثرة الرّد.

واعتمادا على مجموعة من التّفاسير التي اعتنت ببيان وجوه إعراب القرآن الكريم، والوقوف عند ما استشكل من معانيه، سنقوم بتتبّع الجمل الّتي لها محلّ من الإعراب في سورة الأحزاب خلال المحاور التّالية:

المبحث الأوّل: تعريف سورة الأحزاب

معنى السورة: الأحزاب: جمع (حزب)، وهم القوم الّذين يجتمعون في أمر حَزَبهم، أي أصابهم للنّظر في إيجاد مخرج منه..، وقيل: الأحزاب هم طائفة من النّاس.. ومنها القول: تحزّب القوم: بمعنى: صاروا أحزابا وتجمّعوا.. ويُسَمّى (يوم الخندق): يوم الأحزاب، وقيل: الأحزاب: هي الطّوائف الّتي تجتمع على

محاربة الأنبياء–عليهم الصّلاة والسّلام- وقيل: هي جمع (حزب): أي: القسم من القرآن وغيره، ولفظة (حزب) وردت في الكتاب الكريم سبع مرّات.[1]

تسميتها: «هكذا سُمّيت (سورة الأحزاب) في المصاحف وكتب التّفسير والسنّة، وكذلك رُوِيت تسميتها عن ابن عبّاس وأبيٍّ بن كعب بأسانيد مقبولة، ولا يُعرَف لها اسم غيره، ووجه التّسمية أنّ فيها ذكر أحزاب المشركين من قريش، ومن تحزّب معهم أرادوا غزو المسلمين في المدينة فردّ الله كيدهم وكفى الله المؤمنين القتال».[2]

عدد آياتها وترتيبها ونزولها: قال صاحب البصائر: السورة مدنيّة بالاتّفاق، آياتها ثلاثٌ وسبعون. كلماتها ألف ومائتان وثمانون، حروفها خمسة آلاف وسبعمائة وستّة وتسعون.[3]

وهي التّسعون في إعداد السّور النّازلة من القرآن، نزلت بعد سورة الأنفال، وقيل سورة المائدة، وكان نزولها على قول ابن إسحاق، أواخر سنة خمس من الهجرة، وهو الذّي جرى عليه ابن رشد في البيان والتّحصيل. وروى ابن وهب وابن القاسم عن مالك: أنّها كانت سنة أربع، وهي سنة غزوة الأحزاب، وتسمّى

---

[1] بهجت عبد الواحد الشيخلي، بلاغة القرآن الكريم في الإعجاز، مكتبة دنديس، عمان، ط1، 2008، مج 8، ص: 81.

[2] الطّاهر بن عاشور، التّحرير والتّنوير، الدّار التّونسية للنّشر، تونس، 1984، ج21، ص: 245.

[3] عبد الحميد كشك، في رحاب التّفسير، المكتب الحصري الحديث، دط، دت، ج21ص: 4076.

غزوة الخندق حين أحاط جماعات من قريش وأحابيشهم وكنانة وغطفان وكانوا عشرة آلاف وكان المسلمون ثلاثة آلاف، وعقبتها غزوة قريظة والنّظير.[1]

مقاصدها: لكثير من آيات هذه السّورة أسباب نزولها، وأكثرها نزل للردّ على المنافقين أقوالا قصدوا بها أذى النّبيّ صلى الله عليه وسلّم.

وأهمّ أغراضها:[2]

- الردّ على قولهم لمّا تزوّج النّبيّ صلى الله عليه وسلّم زينب بنت جحش بعد أن طلّقها زيد بن حارثة فقالوا: تزوّج محمد امرأة ابنه وهو ينهى النّاس عن ذلك، فأنزل الله تعالى إبطال التّبنّي.
- وأنّ الحقّ في أحكام الله لأنّه الخبير بالأعمال وهو الذي يقول الحقّ.
- وأنّ وَلاية النّبي صى الله عليه وسلّم للمؤمنين أقوى وَلاية، ولأزواجه حرمة الأمّهات لهم، وتلك ولاية من جعل الله فهي أقوى وأشدّ من ولاية الأرحام.
- تحريض المؤمنين على التّمسّك بما شرع الله لهم لأنّه أخذ العهد بذلك على جميع النّبيئين.
- والاعتبار بما أظهره الله من عناية بنصر المؤمنين على أحزاب أعدائهم من الكفرة والمنافقين.
- الثّناء على صدق المؤمنين وثباتهم في الدّفاع عن الدّين.
- وانتقل من ذلك إلى أحكام في معاشرة أزواج النّبي صلى الله عليه وسلّم، وذكر فضلهنّ وفضل النّبي صلى الله عليه وسلّم وفضائل أهل الخير من المسلمين والمسلمات، والتّشريع في عدّة المطلّقة قبل البناء.

---

[1] ابن عاشور، التّحرير والتّنوير، ج21، ص: 245.

[2] التّحرير والتّنوير، ج21، ص: 248.

- ما يسوغ لرسول الله صلى الله عيه وسلّم من الأزواج، وحكم حجاب أمّهات المؤمنين.
- تهديد المنافقين على الإرجاف بالأخبار الكاذبة.
- ختمت السّورة بالتّنويه بالشّراح الإلهيّة فكان ختامها من ردّ العجز على الصّدر لقوله في أوّلها ﴿وَٱتَّبِع مَا يُوحَىٰٓ إِلَيكَ مِن رَّبِّكَ﴾ وتخلّل ذلك مستطردات من الأمر بالائتساء بالنّبي صلى الله عليه وسلّم.
- وتحريض المؤمنين على ذكر الله وتنزيهه شكرا له على هديّته، وتعظيم قدر النّبي صلّى الله عليه وسلّم عند الله في الملأ الأعلى، والأمر بالصّلاة عليه والسّلام.
- ووعيد المنافقين الّذين يأتون بما يؤذي الله ورسوله والمؤمنين.
- والتّحذير من التّورّط في ذلك كيلا يقعوا فيما وقع فيه الّذين آذوا موسى عليه السّلام.

مناسبتها لما قبلها وما بعدها: لمّا خُتِمت الّتي قبلها بالإعراض عن الكافرين، وانتظار ما يحكم به فيهم ربّ العالمين بعد تحقيق أن تنزيل الكتاب من عند المدبّر لهذا الخلق كلّه، والنّهي عن الشكّ في لقائه وافتتح هذه بالأمر بأساس ذلك، والنّهي عن طاعة المخالفين مجاهرين كانوا أو مساترين، والأمر باتّباع الوحي الذي أعظمه الكتاب تنبيها على أنّ الإعراض إنّما يكون طاعة لله مع مراعاة تقواه، فقال ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ﴾.[1]

ولمّا ختمت سورة الأحزاب بأنّه سبحانه عرض أداء الأمانة وحملها –وهي جميع ما في الوجود من المنافع- على السّماوات والأرض والجبال فأشفقن منها

---

[1] برهان الدين البقاعي، نظم الدّرر في تناسب الآيات والسّور، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، 1970، ج15، ص: 273.

وحملها الإنسان الّذي هو الإنس والجانّ، وأنّ نتيجة العرض والأداء ولحمل العذابُ والثّوابُ، فعلم أنّ الكلّ ملكه وفي ملكه، خائفون من عظمته، مشفقون من قهر سطوته وقاهر جبروته، وأنّه المالك التّامّ الملك، والملك المطاع المتصرّف في كلّ شيء من غير دفاع، وختم ذلك بصفتي المغفرة والرّحمة، دلّ على ذلك كلّه بأنّ ابتدأ هذه بقوله: (الحَمْدُ) أي الإحاطة بأوصاف الكمال من الخلق والأمر كلّه مطلقا في الأولى والأخرى، وغيرهما ممّا يمكن أن يكون ويحيط به علمه سبحانه (لله) ذي الجلال والجمال.[1]

المبحث الثّاني: دراسة إحصائيّة للجمل الّتي لها محلّ من الإعراب في سورة الأحزاب.

من الصّور اللّغويّة الّتي عبّر الله سبحانه عن مراده بها في كتابه العزيز: الجملة العربيّة بأنواعها، اسميّة وفعليّة، ذات محلّ وفاقدةٌ للمحلّ.

وقد ورد كلّ من هذا القبيل في القرآن الكريم، فسورة الأحزاب مثلا من السّور الزّاخرة بأنواع الجمل التي حاولنا تقصّيها بتبيان الجمل الّتي لها محلّ من الإعراب على النّحو الآتي:

الجدول الأوّل:

رقم الآية	الجملة	محلّها الإعرابي	نوعها
01	كَانَ عَلِيمًا	رفع خبر إنّ	خبر إنّ
02	كَانَ بِمَا تَعمَلُونَ	رفع خبر إنّ	خبر إنّ
04	يَقُولُ ٱلحَقَّ	رفع خبر المبتدأ (الله)	خبر مبتدأ

[1] المرجع نفسه، ج15، ص:428.

04	يَهدِي ٱلسَّبِيلَ	رفع خبر المبتدأ (هو)	خبر مبتدأ
05	فَإِخوَٰنُكُم	جزم جواب الشّرط مقترنة بالفاء	جواب شرط جازم
06	بَعضُهُم أَولَىٰ	رفع خبر المبتدأ (أولوا الأرحام)	خبر مبتدأ
07	أَخَذْنَا	جرّ مضاف إليه، لإضافة (إذا) إليها.	مضاف إليه.
07	أَخَذنَا (الثّانية)	معطوفة في محلّ جرّ على جملة (أخذنا) الأولى.	تابعة لجملة (معطوفة).
08	أَعَدَّ	معطوفة في محلّ جرّ على جملة (أَخَذنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـنَ)	تابعة لجملة (معطوفة).
09	جَاءَتْكُمْ جُنُودٌ	جرّ مضاف إليه.	مضاف إليه.
09	فَأَرْسَلْنَا	معطوفة في محلّ جرّ على جملة (جَاءَتْكُمْ)	تابعة لجملة (معطوفة)
09	لَّمْ تَرَوْهَا	نصب نعت لـ (جنودًا)	تابعا لمفرد (وصفيّة).
10	جَاءُوكُم	جرّ مضاف إليه.	مضاف إليه.
10	زَاغَتِ ٱلأَبْصَٰرُ	جرّ مضاف إليه.	مضاف إليه.

10	بَلَغَتِ ٱلۡقُلُوبُ	معطوفة في محلّ جرّ على جملة (زَاغَت).	تابعة لجملة (معطوفة)
10	تَظُنُّونَ	معطوفة في محلّ جرّ على جملة (زَاغَت).	تابعة لجملة (معطوفة)
12	يَقُولُ ٱلۡمُنَٰفِقُونَ	جرّ مضاف إليه.	مضاف إليه.
12	مَّا وَعَدَنَا	نص مقول القول.	مفعوليّة (مقول القول).
13	قَالَت طَّآئِفَةٌ	جرّ مضاف إليه	مضاف إليه
13	يَٰٓأَهۡلَ يَثۡرِبَ	نصب مقول القول.	مفعوليّة (مقول القول).
13	يَقُولُونَ	نصب حال من (فريق)	حاليّة.
13	إِنَّ بُيُوتَنَا عَوۡرَةٌ	نصب مقول القول.	مفعوليّة (مقول القول).
15	عَٰهَدُواْ ٱللَّهَ	نصب خبر كان	خبر كان
16	لَّن يَنفَعَكُمُ ٱلۡفِرَارُ	نصب مقول القول.	مفعوليّة (مقول القول).
17	مَن ذَا ٱلَّذِي يَعۡصِمُكُم	نصب مقول القول.	مفعوليّة (مقول القول).
18	هَلُمَّ إِلَيۡنَا	نصب مقول القول	مفعوليّة (مقول

		عامله(القائلين)	القول).
18	وَلَا يَأْتُونَ ٱلبَأسَ	نصب حال.	حاليّة
19	جَاءَ ٱلخَوْفُ	جرّ مضاف إليه	مضاف إليه.
19	يَنظُرُونَ	نصب حال من ضمير الغائب في (رأَيْتَهُمْ)	حاليّة.
19	تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ	نصب حال من فاعل (يَنْظُرُونَ)	حاليّة.
19	ذَهَبَ ٱلخَوْفُ	جرّ مضاف إليه.	مضاف إليه.
19	لَمْ يُؤْمِنُواْ	رفع خبر المبتدأ (أَوْلَئِكَ)	خبر مبتدأ.
19	فَأَحْبَطَ الله أَعْمَٰلَهُمْ	معطوفة في محلّ رفع على جملة (لَمْ يُؤْمِنُواْ)	تابعة لجملة (معطوفة)
20	يَحْسَبُونَ	نصب حال من الضّمير في (أَعْمَٰلَهُمْ)	حاليّة.
20	لَمْ يَذْهَبُواْ	نصب مفعول ثان لـ (يَحْسَبُونَ).	مفعوليّة.
20	وَإِن يَأتِ ٱلأَحْزَابُ	معطوفة على جملة (يَحْسَبُونَ) في محلّ نصب.	تابعة لجملة (معطوفة).
20	لَوْ أَنَّهُم بَادُونَ	نصب مفعول به، عامله (يَوَدُّواْ)	مفعوليّة.

20	يَسأَلُونَ	نصب حال من الضّمير في (بَادُونَ)	حاليّة.
21	يَرْجُواْ الله	نصب خبر كان	خبر كان.
22	رَءَا ٱلمُؤْمِنُونَ	جرّ لإضافة الظّرف إليها.	مضاف إليه.
22	هَٰذَا مَا وَعَدَنَا الله	نصب مقول القول.	مفعوليّة (مقول القول)
22	صَدَقَ الله	معطوفة في محلّ نصب على جملة (هَٰذَا مَا وَعَدَنَا الله)	تابعة لجملة (معطوفة)
23	صَدَقُواْ	رفع نعت لرجال	تابعة لمفرد (وصفيّة)
24	كَانَ غَفُورًا	رفع خبر (إنّ)	خبر إنّ.
25	لَمْ يَنَالُواْ	نصب حال ثانيّة من الموصول.	حالية.
27	لَّمْتَطَـؤُوهَا	نصب نعت لـ (أرضًا)	تابعة لمفرد (وصفيّة).
28	إِن كُنتُنَّ	نصب مقول القول.	مفعوليّة (مقول القول).
28	تُرِدْنَ ٱلحَيَوٰةَ	نصب خبر كان.	خبر كان.

28	تَعَالَينَ	جزم جواب الشّرط لاقترانه بالفاء.	جواب شرط جازم.
29	وَإِن كُنتُنَّ تُرِدْنَ	في محلّ نصب معطوفة على (كُنتُنَّ) الأولى.	تابعة لجملة معطوفة.
29	تُرِدْنَ الله	نصب خبر كان	خبر كان.
29	إِنَّ الله أَعَدَّ	جزم جواب الشّرط مقترنا بالفاء.	جواب شرط جازم.
29	أَعَدَّ لِلْمُحْسِنَٰتِ	رفع خبر (إنّ)	خبر إنّ.
30	يَأْتْ	رفع خبر المبتدأ (من)	خبر مبتدأ.
31	يَقْنُتْ مِنكُنَّ	رفع خبر المبتدأ (من)	خبر مبتدأ.
31	وَتَعْمَلْ صَٰلِحًا	معطوفة في محلّ رفع على جملة (يَقْنت)	تابعة لجملة (معطوفة)
32	لَا تَخْضَعْنَ	جزم جواب الشّرط مقترنة بالفاء	جواب شرط جازم
32	وَقُلْنَ قَوْلًا	معطوفة على جملة (لَا تَخْضَعْنَ) في محلّ جزم.	تابعة لجملة (معطوفة).
33	قَرْنَ	معطوفة على جملة (لَا تَخْضَعْنَ) في محلّ جزم.	تابعة لجملة (معطوفة).
33	لا تَبَرَجنَ	معطوفة على جملة (لَا تَخْضَعْنَ) في محلّ جزم.	تابعة لجملة

			(معطوفة).
33	أَقِمْنَ	معطوفة على جملة (لَا تَخْضَعْنَ) في محلّ جزم.	تابعة لجملة (معطوفة).
33	آتِينَ	معطوفة على جملة (لَا تَخْضَعْنَ) في محلّ جزم.	تابعة لجملة (معطوفة).
33	أَطِعْنَ	معطوفة على جملة (لَا تَخْضَعْنَ) أو(أَقِمْنَ) في محلّ جزم.	تابعة لجملة (معطوفة).
34	اذْكُرْنَ	معطوفة على جملة (أَقِمْنَ) في محلّ جزم.	تابعة لجملة (معطوفة).
34	كَانَ لَطِيفًا	رفع خبر (إنّ)	خبر إنَّ
35	أَعَدَّ الله لَهُم	رفع خبر (إنّ)	خبر إنّ
36	قَضَى الله	جرّ مضاف إليه	مضاف إليه
36	يَعْصِ الله	رفع خبر المبتدأ (مَنْ)	خبر مبتدأ
36	قد ظلّ	جزم جواب الشّرط لاقترانه بالفاء	جواب شرط جازم
37	تَقُول	جرّ مضاف إليه	مضاف إليه
37	أَمْسِكْ	نصب مقول القول	مفعوليّة (مقول القول)
37	اتّق الله	معطوفة على جملة	تابعة لجملة

		(أمسك)في محلّ نصب	(معطوفة).
37	تُخفى	معطوفة على جملة (تقول) في محلّ جرّ	تابعة لجملة (معطوفة).
37	تَخْشَى	معطوفة على جملة (تخْفَى) في محلّ جرّ	تابعة لجملة (معطوفة).
37	الله أحَقُ	نصب حال	حاليّة
37	قَضَى زَيْدٌ	جرّ مضاف إليه	مضاف إليه
37	قَضَوا	جرّ مضاف إليه	مضاف إليه
44	يَلْقَونَهُ	في محلّ جرّ لإضافة (يَوْمَ) إليها.	مضاف إليه
44	وأعدّ لهم	في محلّ نصب حال من ضمير الجلالة	حاليّة
45	أرسلناك	رفع خبر (إنّ)	خبر إنّ
49	نَكَحْتُمْ	جرّ مضاف إليه	مضاف إليه
49	طَلَقتُمُوهُنَّ	معطوفة على جملة (نَكَحْتُمْ) في محلّ جرّ	تابعة لجملة (معطوفة)
49	تَعْتَدُونَهَا	في محلّ جرّ أو رفع نعت لعِدّة	تابعة لمفرد (وصفيّة)
49	مَتِّعُوهُنَّ	جواب شرط مقدّر في محلّ جزم، أي: إنْ لَمْ	جواب شرط جازم

		تَفْرِضُوا لَهُنَّ صِدَاقًا فَمَتِعُوهُنَّ	
49	سَرِّحُهُنَّ	معطوفة على جملة (مَتِّعُوهُنَّ) في محلّ جزم	تابعة لجملة (معطوفة).
50	أَحْلَلْنَا	رفع خبر (أنّ)	خبر إنّ
50	وَهَبَتْ	نصب نعت ثانٍ لـ(اِمْرَأة) وجواب الشّرط محذوف أي: هي حِلٌّ لَهُ	تابعة لمفرد (وصفيّة)
51	يَعْلَمُ مَا	في محلّ رفع خبر المبتدأ (الله)	خبر مبتدأ
52	أَعْجَبَكَ حُسْنُهُنَّ	نصب حال من فاعل (تَبَدَّل)	حاليّة
53	دُعِيتُمْ	في محلّ جرّ لإضافة الظّرف إليه	مضاف إليه
53	طَعِمْتُمْ	في محلّ جرّ مضاف إليه	مضاف إليه
53	كَانَ يُؤْذِي	في محلّ رفع خبر إنّ	خبر إنّ
53	يُؤْذِي النَّبِيَّ	في محلّ نصب خبر كان	خبر كان
53	يَسْتَحِي مِنْكُمْ	معطوفة على جملة (يؤذِي) في محلّ نصب	تابعة لمجلة (معطوفة).

53	لَا يَسْتَحيۦ مِنَ ٱلْحَقِّ	في محلّ رفع خبر المبتدأ (الله)	خبر مبتدأ
53	سَأَلْتُمُوهُنَّ	في محلّ جرّ لإضافة الظّرف إليها	مضاف إليه
53	كَانَ عِندَ ٱللَّهِ عَظِيمًا	في محلّ رفع خبر (إنّ)	خبر إنّ
54	إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُلِّ	في محلّ جزم جواب الشّرط مقترنة بالفاء	جواب شرط جازم
54	كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ	في محلّ رفع خبر (إنّ)	خبر إنّ
55	كَانَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدًا	في محلّ رفع خبر (إنّ)	خبر إنَّ
56	يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ	في محلّ رفع خبر (إنّ)	خبر إنَّ
57	لَعَنَهُمُ ٱللَّهُ	في محلّ رفع خبر (إنّ)	خبر إنَّ
57	أَعَدَّ	معطوفة على جملة (لَعَنَهُمُ ٱللَّهُ) في محلّ رفع	تابعة لجملة (معطوفة).
58	احْتَمَلُوا	في محلّ رفع خبر المبتدأ (الّذين)	خبر مبتدأ
59	يُدْنِينَ	في محلّ نصب مقول القول.	مفعوليّة (مقول القول).
63	إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ ٱللَّهِ	في محلّ نصب مقول القول.	مفعوليّة (مقول

			القول).
63	لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ تَكُونُ	في محلّ نصب مفعول ثانٍ، عامله (يُدْرِيكَ)	مفعوليّة
63	تَكُونُ قَرِيبًا	في محلّ رفع خبر (لعلّ)	خبر لعلّ
64	لَعَنَ ٱلْكَٰفِرِينَ	في محلّ رفع خبر (إنّ)	خبر إنّ
64	أَعَدَّ	معطوفة على جملة (لَعَنَ)	تابعة لجملة معطوفة
65	لَا يَجِدُونَ	في محلّ نصب حال ثانية من الضّمير في (لَهُم) أو في (خَالِدِينَ)	حاليّة
66	تُقَلَّبُ	في محلّ جرّ لإضافة (يَومُ) إليها.	مضاف إليه.
66	يَقُولُونَ	في محلّ نصب حال من فاعل (يَجدون) أو من الضمير في (وُجُوهِهِم)	حاليّة
66	يَٰلَيْتَنَا أَطَعْنَا	في محلّ نصب جملة مقول القول	مفعوليّة (مقول القول)
66	أَطَعْنَا ٱللَّهَ	في محلّ رفع خبر ليت	خبر ليت
66	وَأَطَعْنَا ٱلرَّسُولَا	معطوفة على جملة (أطعنا الله) في محلّ	تابعة لجملة (معطوفة).

		رفع.	
67	قَالُوا رَبّنَا	معطوفة على جملة (يقُولونَ) في محلّ نصب	تابعة لجملة (معطوفة)
67	جملة النّداء وجوابه(رَبَّنَا)	في محلّ نصب مقول القول	مفعوليّة (مقول القول.
67	أَطَعْنَا	في محلّ رفع خبر (إنّ)	خبر إنّ
67	أَضَلّونَا ٱلسَّبِيلَا	معطوفة على جملة (أَطَعْنَا) في محلّ رفع.	تابعة لجملة (معطوفة).
71	قَدْ فَازَ	في محلّ جزم جواب الشّرط الجازم لاقترانها بالفاء	جواب شرط جازم.
71	يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ	في محلّ رفع خبر المبتدأ (مَنْ)	خبر مبتدأ
72	عَرَضْنَا	في محلّ رفع خبر (إنّ)	خبر إنّ
72	كَانَ ظَلُومَا	في محلّ رفع خبر (إنّ)	خبر إنّ

الجدول الثاني: بيّنت العمليّة الإحصائيّة من خلال الجدول الأوّل أنّ سورة الأحزاب قد استوفت جميع أنواع الجمل الّتي لها محلّ من الإعراب إجمالا، والّتي سنورد النّسبة الّتي تمثّلها كلٌ منها في الجدول الآتي:

نوع الجملة	عددها في السّورة	نسبتها المئويّة
الواقعة خبرا	36	%29
مفعولا به	16	%13
الحاليّة	12	%9.7
جواب شرط جازم مقترن بالفاء	08	%6.4
المضاف إليها	19	%15.3
التّابعة لجملة لها محلّ	28	%22.6
التّابعة لمفرد (الوصفيّة)	05	%04
العدد الإجمالي	124	%100

قراءة وتعقيب للجدول: قراءةً للجدولين، يتجلّى لنا أنّ الجمل الّتي لها محلّ من الإعراب وردت في سورة الأحزاب وتوزّعت وتنوّعت حسب ما تقتضيه مقاصد السّورة على النّحو الآتي:

1- **الواقعة خبرا:** بيّنت العمليّة الإحصائيّة لورود هذه الجمل في سورة الأحزاب أنّ الجملة الواقعة خبرا هي الأكثر ورودا، حيث بلغ عددها ستّة وثلاثين جملة بنسبة تسعة وعشرين بالمائة، وتنقسم هي كذلك بدورها إلى ثلاثة أنواع:

أوّلا: خبر إنّ الّذي ورد عشرين مرّة بنسبة ستة عشر جزءا من المائة.

ثانيا: خبر المبتدأ: وردت منه إحدى عشر جملة بنسبة تسعة أجزاء من المائة.

ثالثا: خبر كان: كأقلّ عدد من الجمل الواقعة خبرا، وهو خمس جمل بنسبة أربعة أجزاء من المائة.

وورود الجملة الواقعة خبرا بهذا العدد الكبير هو أمر طبيعي، لأنّ الخبر هو كلّ ما أسندته إلى المبتدأ وحدّثت به، وهو الّذي تتمّ به الفائدة في العمليّة الإسناديّة، ومجيئه على هذه الهيئة –أي الجملة- كما أشرنا من قبل للتّوسّع في العبارة أو للتّوكيد لأنّها تتضمّن ضميرا يعدّ مبتدأ في المعنى.

2- **التّابعة لجملة لها محلّ:** وتكون في بابَي النّسق والبدل، أمّا السّورة فقد تضمّنت باب النّسق بعدد يصل إلى ثمان وعشرين جملة معطوفة عطف نسق بنسبة ثلاث وعشرين جزءا من المائة، وهذه النّسبة راجعة إلى طبيعة النّظم القرآني عامّة وما تقتضيه سورة الأحزاب خاصّة، فلكلّ جملة دلالتها، فمنها ما دلّت على الاشتراك في الحكم مع سابقتها، ومنها ما جاءت للتّغيير في الأسلوب، ومنها ما أتت للتّفصيل والتّفريع، وهناك ما قُصِدَ بها ترتّب شيء على آخر، ومنها ما عني بها إعادة مضمون الجملة لزيادة تأكيدها.

3- **المضاف إليها:** وتعدّ التّابعة لجملة لها محلّ تأتي الجملة المضاف إليها في المرتبة الثّالثة من حيث الورود في السّورة بتسع عشرة مرّة، تمثّل نسبة خمسة عشر من المائة، وجاءت كلّها في محلّ جرّ لإضافة الظّروف الأربعة إليها، وهذه الظّروف تمثّلت في:

إذْ: والّتي جاءت في معظم السّورة اسم زمان مجرّد عن الظّرفيّة بتقدير "اُذْكُر وقْتًا".

إذا: وهي ظرف لما يستقبل من الزّمان -كما بيّنا في الفصل الأوّل- متضمّنة معنى الشّرط.

لمّا: وردت مرّتين في السّورة في الآيتين (22) و(37) اسم شرط غير جازم بمعنى (حين).

يومَ: وقعت مرّة واحدة في الآية (44) من السّورة مفعولا فيه ظرف زمان منصوب على الظّرفيّة.

جاءت هذه الظّروف مضافة إلى هذا العدد من الجمل، للدّلالة على ما يقتضيه كلّ مقام من أحداث وفق حيّز زماني معيّن يتناسب مع الغرض أو المقصود من مراد الله، بين الحينيّة والاستقبال والمضيّ.

4- **الواقعة مفعولا به:** وترتُّبًا على ذلك تأتي الجملة المفعوليّة، الرّابعة في التّصنيف بستّة عشر جملة، وهي ما يمثّل نسبة ثلاثة عشر جزءا من المائة، وانقسمت داخل السّورة إلى اثنتين.

أوّلا: المفعوليّة: وردت ثلاث مرّات في السوّرة، اثنتان في الآية (20) وواحدة في الآية (63).

ثانيا: المقوليّة: وبلغت بدورها ثلاث عشرة جملة، جاء معظمها للدّلالة على أقوال المنافقين والذّين في قلوبهم مرض، وبيان أمر النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم بتحريض أزواجه وبناته ونساء المؤمنين أن يدنين عليهنّ من جلابيبهنّ وهلمّ جرّا...

5- **الحاليّة:** وردت باثنتي عشرة جملة بنسبة ما يقارب عشر بالمائة من مجموع الجمل التي لها محلّ:

والحال على قسمين: مبنيّة للهيئة وتسمّى مؤسِّسة، وسمّيت كذلك لأنّها تؤسّس معنى جديدا يستفاد بذكرها، وحال مؤكّدة وهي الّتي يستفاد معناها ممّا

قبلها[1]، وكلّ من هذه القبيلين وارد في السّورة، فأحيانا يعبّر عنها النّظم الكريم بجملة فعليّة وذلك في جميع الجمل إلّا واحدة وردت جملة اسميّة، وهي قوله سبحانه، ﴿ٱللَّهُ أَحَقُّ﴾ في الآية (37)، ومجيئها بصورة الجملة الفعليّة لما فيها من دلالة التّجدّد والاستمرار والاختصار في الجملة والفعل العربيّ بنفسه يدلّ على الزّمان، ولمّا تتضمّنه الجملة الاسميّة من معنى الثّبوت للمسند إليه[2]. وكلّه وارد في ذكر أحوال المنافقين وغيرها من الأحوال...

6- **الواقعة جوابا لشرط جازم مقترنة بالفاء:** تصدّرت المركز السادس بثمان جمل تمثّل نسبة أكبر من ستّة أجزاء من المائة، وقد وقعت هذه الجمل الثّمانية جوابا مقترنا بالفاء لأداتين شرطيّتين هما: إنْ ومنْ: ف(إنْ) تستعمل في المعاني المختلفة الوقوع والمشكوك في حصولها، والمَوهومَة والنّادرة والمستحيلة وسائر الافتراضات الأخرى، فهي لتعليق أمر بغيره[3]، وأمّا (منْ) فتكون شرطا للعاقل من إنس وجنّ وملائكة ومن تنزّل منزلة العاقل.

7- **التّابعة لمفرد:** وهي الأقلّ ورودا في السّورة متمثّلة في خمس جمل بنسبة أربعة أجزاء من المائة من المجموع العام، وهي عبارة عن نعوت جاءت لتبيّن صفات موصوفاتها للدّلالة على معنى من معاني التّخصيص أو التّوضيح أو الثّناء والمدح أو الذمّ والتّحقير أو التّأكيد أو التّعميم... وهلمّ جرّا... وأظنّ أنّ الوصف بالجملة يكون فيه بسط في العبارة، وذلك ما يزيد الوصف بيانا ووضوحا.

---

[1] انظر: فاضل صالح السامرائي، معاني النّحو، دار الفكر، عمان، الأردن، ط1، 2000، ج2، ص: 277.

[2] انظر: محمد ألتنوخي، الجامع في علوم البلاغة المعاني البيان البديع، دار العزّة والكرامة للكتاب، وهران، الجزائر، ط1، 2013، ص: 46.

[3] السامرائي، معاني القرآن، ج4، ص: 69.

من بين الجمل المحصاة في الجدول، يوجد جمل تحتلّ أكثر من وجه إعرابيّ نذكرها كالآتي:

في الآية (10) قوله تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ﴾: يقول ابن عاشور يجوز أن تكون عطفا على جملة ﴿زَاغَتِ ٱلأَبْصَٰرُ﴾ ويجوز أن تكون الواو للحال[1]. فهي محتملة للوجهين.

في الآية (13) قوله سبحانه: ﴿وَمَا هِيَ بِعَوْرَةٍ﴾: احتملت وجهين إعرابيين سنورد أقوال المفسّرين فيهما في الجانب التّطبيقي من البحث.

في الآية (18) قوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْتُونَ ٱلبَأْسَ﴾ يقول الألوسي: "فالجملة حال من ﴿ٱلقَائِلِينَ﴾، وقيل يجوز أيضا أن تكون عطف بيان على ﴿قَدْ يَعْلَمُ﴾ وقيل هي من مقول القول وضمير الجمع لأصحاب محمّد صلّى الله عليه وسلّم".[2]

ويقول ابن عاشور: "وجملة ﴿لَا يَأتُونَ ٱلبَأْسَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾كلام مستقلّ فيجوز أن تكون الجملة حالا من القائلين لإخوانهم ﴿هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾ ويجوز أن تكون عطفا على المعوقين والقائلين، لأنّ الفعل يُعطف على المشتقّ".[3]

في الآية (19) قوله تعالى: ﴿تَدُورُ﴾: يقول السّمين الحلبي: "إمّا حال ثانية، وإمّا حالٌ من ﴿يَنظُرُونَ﴾".[4]

---

[1] التّحرير والتّنوير، ج21، ص: 281

[2] الألوسي، روح المعاني، دار إحياء التّراث العربي، بيروت، لبنان، ج21، ص: 164.

[3] التّحرير والتّنوير، ج21، ص: 295.

[4] السّمين الحلبي، الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، تح: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ج9، ص: 109.

في الآية (20) قوله تعالى: ﴿يَحْسَبُونَ﴾: يقول ابن عاشور: استئنافا ابتدائيا مرتبطا بقوله: ﴿ٱذْكُرُواْ نِعْمَةَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَاءَتْكُم جُنُودٌ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا﴾ إلخ، ثمّ يعربها بوجه آخر فيقول: "فتكون جملة ﴿يَحْسِبُونَ﴾ حالًا من ضمير الرّفع في ﴿سَلَقُوكمْ﴾.[1] وقال مثل ذلك السّمين الحلبي.[2]

في الآية (49) قوله تعالى: ﴿مَتِّعُوهُنَّ﴾ فابن عاشور يقول: "الفاء للتّفريع"[3]، ويقول طائفة من مُعرِبي القرآن أنّها استئنافيّة، من بينهم: أحمد بن محمد الخراط حيث قال: "وجملة ﴿مَتِّعُوهُنَّ﴾ مستأنفة".[4]وهناك من قال بأنّها سببيّة، ومنهم من قال بأنّها فصيحة، وقال محمود صافي: "وجملة ﴿مَتِّعُوهُنَّ﴾ جواب شرط مقدّر، أي: إنّ لم تفرضوا لهنّ صداقا فمتّعوهُنَّ.[5]

فتقدير المعنى في كلّ ما ذكرناه من الأمثلة المختلف فيها يكون على حسب الوجه الإعرابي، وهكذا في سائر القرآن الكريم.

من خلال هذه العمليّة الإحصائيّة يتبيّن لنا أنّ السورة قد اشتملت على جميع أنواع الجمل التي لها محلّ من الإعراب، إلّا بعض الجمل الّتي تدخل في حيّز جملة من هذه الجمل مثل: خبر "كاد" الّذي هو نوع من أنواع الجملة الواقعة خبرا، والجملة المُبدَلة التي تدخل في نطاق الجمل التّابعة لجملة لها محلّ، والجملة الواقعة مفعولا ثالثا "لأَعْلَمَ وأَرَى" وهي بدورها داخلة في حيّز الجملة المفعوليّة.

---

[1] انظر: التّحرير والتّنوير، ج21، ص: 301.

[2] انظر: السّمين الحلبي، الدرّ المصون، ج9، ص: 107.

[3] التّحرير والتّنوير، ج22، ص: 62.

[4] أحمد بن محمّد الخرّاط، المجتبى من مشكل إعراب القرآن الكريم، مجمّع الملك فهد لطباعة المصحف، المدينة المنوّرة، 1426هـ، ص: 973.

[5] محمود صافي، الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه، دار الرّشيد، بيروت، دمشق، ط3، 1955، مج11، ص: 174.

وهذه الدّراسة الإحصائيّة ليست ثابتة من حيث العدد الذي توصّلنا إليه، وإنّما تبقى نسبيّة، وذلك راجع إلى بعض الجمل التي لها عدّة احتمالات وأوجه إعرابيّة.

المبحث الثالث: دراسة تطبيقيّة لنماذج من الجمل الّتي لها محلّ من الإعراب في سورة الأحزاب.

أوّلا: الجملة الواقعة خبرا

قال عزّ وجلّ: ﴿مِّنَ ٱلمُؤۡمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُواْ مَا عَٰهَدُواْ ٱللَّهَ عَلَيۡهِ﴾.[1]

الإعراب: (من المؤمنين): خبر قدّم، و(رجال) مبتدأ مؤخّر، وجملة (صدقوا) صفة لرجال، و(ما): اسم موصول مفعول به، و(عاهدوا الله عليه) صلة ما، (وعليه) متعلّقان بعاهدوا.[2]

ففي الآية الكريمة جملة لها محلّ، هي: (صَدَقُواْ مَا عَٰهَدُواْ)الجملة الفعليّة في محلّ رفع صفة –نعت- لرجال، وهي فعل ماض مبني على الضّم لاتّصاله بواو الجماعة، الواو ضمير متّصل في محلّ رفع فاعل والألف فارقة.[3]

دلالتها: يقول الألوسي: "(صدقوا) أتوا بالصّدق من صَدَقَنِي إذا قال الصِّدق".[4]

ويقول ابن عاشور: ومعنى (صَدَقُواْ مَا عَٰهَدُواْ ٱللَّهَ عَلَيۡهِ) أنّهم حقّقوا ما عاهدوا عليه، فإنّ العهد وعد وهو إخبار بأنّه يفعل شيئا في المستقبل فإذا فعله فقد صدق"[5]. والمراد من الآية كما قال ابن عاشور: "رِجال من المؤمنين ثبتوا في

---

[1]سورة الأحزاب، الآية (23)

[2]محي الدين الدرويش، إعراب القرآن الكريم وبيانه، دار بن كثير، دمشق، بيروت، ط3، 1992، مج7، ج21، ص: 626.

[3]الشيخلي، بلاغة القرآن الكريم في الإعجاز، مج: 8، ص: 117.

[4]الألوسي، روح المعاني، دار إحياء التراث، بيروت لبنان ج21، 170.

[5]التّحرير والتنوير، ج21، ص: 307.

وجه العدوّ يوم أحد وهم: عثمان بن عفّان، وأنس بن النّضر، وطلعة بن عبيد الله، وحمزة، وسعيد بن زيد، ومصعب بن عمير".[1]

قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ غَفُورا رَّحِيما﴾.[2]

الإعراب: (إنّ الله) حرف نصب وتوكيد مشبّه بالفعل يدلّ هنا على التّعليل، (الله) لفظ جلالة اسمها منصوب للتّعظيم بالفتحة، والجملة الفعليّة بعده في محلّ رفع خبر (إنّ)، (كان غَفُورا رَحِيما) فعل ماض ناقص مبني على الفتح واسمها ضمير مستتر جوازا تقديره هو. (غَفُورَا رَحِيما) خبران لكان منصوبان بالفتحة.[3]

المعنى: يقول ابن عاشور: وجملة (كَانَ ٱللَّهَ غَفُورا رَّحِيما) تعليل للجزاء والتّعذيب كليهما على التّوزيع، أي: غفور للمذنب إذا أناب إليه، رحيم بالمحسن أن يجازيه على قدر نصبه، وفي ذكر فعل (كان) إفادة أنّ المغفرة والرّحمة صفتان ذاتيتان له سبحانه.[4]

لمّا ذكر الله المؤمنين بنعمته وهي إرسال جنوده على أعدائهم، وبيّن بعد ذلك أحوال المنافقين والصّادقين المتمثّلة في إقامة المنافقين على النّفاق وثمرته التّعذيب، أو التّوبة منه وثمرتها المغفرة والرّحمة، ختم بصيغتي المغفرة والرّحمة بصيغةٍ دالّة على الدّوام، وفي هذا يقول برهان الدّين البقاعي: "ولمّا كانت توبة المنافقين مستبعدة لِما يرون من صلابتهم في الخداع وخبث سرائرهم قال مُعلّلا

---

[1] المرجع نفسه، ص: 307.

[2] سورة الأحزاب، الآية (27).

[3] بهجت عند الواحد صالح، الإعراب المفصّل لكتاب الله المنزّل، دار الفكر للنشر، مج9، ص: 244.

[4] التّحرير والتّنوير، ج21، ص: 309.

ذلك كلّه على وجه التّأكيد: (إنَّ الله) أي بما له من الجلال والجمال (كاَنَ) أزلا وأبدا (غَفُورًا رَحِيمًا)يستر الذّنب وينعم على صاحبه بالكرامة، وفي حكمه بالعدل عموم الرّاحة أيضا، فهو –سبحانه- لا يعذّب أحدا فوق ما يستحقّ".[1]

من معاني كان اتّصاف المسند إليه بالمسند على وجه الدّوام والاستمرار بمعنى (لم يزل) كما في الآية الكريمة، وفي مجيء خبر (إنّ) بهذه الصيغة دليل على وجود فسحة لقبول توبة هؤلاء المنافقين إن تركوا نفاقهم.

قال سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّ ذَٰلِكُم كَانَ يُؤذِي ٱلنَّبِيَّ فَيَستَحيِۦ مِنكُم﴾ [2]

الإعراب:(إنّ ذلكم) إنّ: حرف نصب وتوكيد مشبّه بالفعل، (ذا): اسم إشارة مبني على السّكون في محلّ نصب اسم إنّ، (كان يؤذي النّبيّ) الجملة الفعليّة في محلّ رفع خبر إنّ، (كان) فعل ماض ناقص مبني على الفتح، واسمها ضمير مستتر جوازا تقديره هو[3] يعود على (ذلكم)، (يؤذي) فعل مضارع مرفوع بالضمّة المقدّرة على الياء للثّقل والفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره هو، وجملة (يؤذي النّبيّ) خبر كان[4] في محلّ نصب.

ففي الآية الكريمة جملتان وقعتا خبرا:

جملة: (كان يؤذي النَّبيّ): في محلّ رفع خبر إنَّ.

وجملة: (يؤذي النّبيّ): في محلّ نصب خبر كان.

---

[1]انظر: برمان الدّين البقاعي، نظم الدّرر في تناسب الآيات والسّور: دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، دط، دت، ج15، ص: 331.

[2]سورة الأحزاب: الآية (53).

[3]الإعراب المفصّل لكتاب الله المنزّل، ص: 285.

[4]إعراب القرآن الكريم وبيانه، مج8، ص: 41.

دلالتها: المعنى: يقول الصابوني: (إنّ ذلكم كان يؤذي النَّبيّ) أي: صنيعكم هذا يؤذي الرّسول، ويضايقه ويثقل عليه، ويمنعه من قضاء كثير من مصالحه وأموره، (فيستحي منكم) أي فيستحي من إخراجكم ويمنعه حياؤه أن يأمركم بالانصراف، لخلقه الرّفيع، وقلبه الرّحيم.[1]

ويقول ابن عاشور: والتّكرير كناية عن الشدّة، وصيغ فعل (يَسْتَحِي) بصيغة المضارع لأنّه مفرغ على (يُؤذِي النَّبِيَّ) ليدلّ على ما دلّ عليه المفرع هو عليه.[2]

عبّر النّظم الكريم بـ(كان) الّتي تدلّ هنا على الماضي المستمرّ، وهو ما حدث مرّة وكان مستمرّا في حينه، وهو إيذاء النّبيّ صلى الله عليه وسلّم بالجلوس والمكوث بعد الطّعام، فكان يتحرّج من ذلك، ويستحي أن يأمرهم بالانصراف، فحقّقت الجملة الفعليّة هذا المعنى بعد مجيئها بهذه الصّورة.

وهنا نشير كذلك إلى ما ذكرناه في صفة الجملة من حيث التّركيب -في الفصل الأوّل- إلى جملة صغرى وكبرى، فنقول بأنّ كلاّ من الآية السّابقة: ﴿إنّ الله كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا﴾، والآية التي بين أيدينا ﴿إنَّ ذَلِكُمْ﴾ تعتبر جملة كبرى لأنّها اسميّة وخبرها جاء جملة فعليّة، وهي التي يسمّيها المحدثون الجملة المركّبة.

---

[1] الصابوني، صفوة التّفاسير، دار القرآن الكريم، بيروت، ط4، 1981، مج2، ص: 235.

[2] التّحرير والتّنوير، ج22، ص: 86.

ثانيا: الجملة المضاف إليها، والتّابعة لجملة ذات محلّ، والمفعوليّة، والحاليّة والتّابعة لمفرد (الوصفيّة)

قال عزّ من قائل: ﴿ وَإِذ أَخَذنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَٰقَهُم وَمِنكَ وَمِن نُّوح وَإِبرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ٱبنِ مَريَمَ وَأَخَذنَا مِنهُم مِّيثَٰقًا غَلِيظا (7) لِّيَسـَٔلَ ٱلصَّٰدِقِينَ عَن صِدقِهِم وَأَعَدَّ لِلكَٰفِرِينَ عَذَابًا أَلِيما (8) يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱذكُرُواْ نِعمَةَ ٱللَّهِ عَلَيكُم إِذ جَاءَتكُم جُنُود فَأَرسَلنَا عَلَيهِم رِيحا وَجُنُودا لَّم تَرَوهَا وَكَانَ ٱللَّهُ بِمَا تَعمَلُونَ بَصِيرًا (9) إِذ جَاءُوكُم مِّن فَوقِكُم وَمِن أَسفَلَ مِنكُم وَإِذ زَاغَتِ ٱلأَبصَٰرُ وَبَلَغَتِ ٱلقُلُوبُ ٱلحَنَاجِرَ وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا (10) هُنَالِكَ ٱبتُلِيَ ٱلمُؤمِنُونَ وَزُلزِلُواْ زِلزَالا شَدِيدا (11) وَإِذْ يَقُولُ ٱلمُنَٰفِقُونَ وَٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَض مَّا وَعَدَنَا ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ إِلَّا غُرُورا (12) وَإِذ قَالَت طَّائِفَة مِّنهُم يَٰٓأَهلَ يَثرِبَ لَا مُقَامَ لَكُم فَٱرجِعُواْ وَيَستَـٔذِنُ فَرِيق مِّنهُمُ ٱلنَّبِيَّ يَقُولُونَ إِنَّ بُيُوتَنَا عَورَة وَمَا هِيَ بِعَورَةٍ إِن يُرِيدُونَ إِلَّا فِرَارا (13) وَلَو دُخِلَت عَلَيهِم مِّن أَقطَارِهَا ثُمَّ سُئِلُواْ ٱلفِتنَةَ لَأَتَوهَا وَمَا تَلَبَّثُواْ بِهَا إِلَّا يَسِيرا (14) وَلَقَدْ كَانُواْ عَٰهَدُواْ ٱللَّهَ مِن قَبلُ لَا يُوَلُّونَ ٱلأَدبَٰرَ وَكَانَ عَهدُ ٱللَّهِ مَسـُٔولا (15) قُل لَّن يَنفَعَكُمُ ٱلفِرَارُ إِن فَرَرتُم مِّنَ ٱلمَوتِ أَوِ ٱلقَتلِ وَإِذا لَّا تُمَتَّعُونَ إِلَّا قَلِيلا (16) قُل مَن ذَا ٱلَّذِي يَعصِمُكُم مِّنَ ٱللَّهِ إِنْ أَرَادَ بِكُم سُوءًا أَو أَرَادَ بِكُم رَحمَة وَلَا يَجِدُونَ لَهُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَلِيّا وَلَا نَصِيرا (17) ۞قَد يَعلَمُ ٱللَّهُ ٱلمُعَوِّقِينَ مِنكُم وَٱلقَائِلِينَ لِإِخوَٰنِهِم هَلُمَّ إِلَيْنَا وَلَا يَأْتُونَ ٱلبَأسَ إِلَّا

قَلِيلًا (18) أَشِحَّةً عَلَيكُم فَإِذَا جَاءَ ٱلخَوفُ رَأَيْتَهُم يَنظُرُونَ إِلَيْكَ تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَٱلَّذِي يُغْشَىٰ عَلَيْهِ مِنَ ٱلمَوْتِ فَإِذَا ذَهَبَ ٱلخَوْفُ سَلَقُوكُم بِأَلسِنَةٍ حِدَادٍ أَشِحَّةً عَلَى ٱلخَيرِ أُوْلَٰئِكَ لَمْ يُؤْمِنُواْ فَأَحْبَطَ ٱللَّهُ أَعمَٰلَهُمْ وَكَانَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرا (19) يَحْسَبُونَ ٱلأَحْزَابَ لَمْ يَذْهَبُواْ وَإِن يَأْتِ ٱلأَحْزَابُ يَوَدُّواْ لَوْ أَنَّهُم بَادُونَ فِي ٱلأَعْرَابِ يَسأَلُونَ عَنْ أَنبَائِكُمْ وَلَوْ كَانُواْ فِيكُم مَّا قَٰتَلُواْ إِلَّا قَلِيلا (20) لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَة لِّمَن كَانَ يَرْجُواْ ٱللَّهَ وَٱليَوْمَ ٱلآخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرا (21) وَلَمَّا رَءَا ٱلمُؤْمِنُونَ ٱلأَحْزَابَ قَالُواْ هَٰذَا مَا وَعَدَنَا ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَصَدَقَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَمَا زَادَهُمْ إِلَّا إِيمَٰنا وَتَسْلِيما(22)﴾[1]

قال الله تعالى: ﴿ وَإِذ أَخَذنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـنَ مِيثَٰقَهُم وَمِنكَ وَمِن نُّوح وَإِبرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ٱبنِ مَريَمَ وَأَخَذنَا مِنهُم مِّيثَٰقًا غَلِيظا (7) لِّيَسأَلَ ٱلصَّٰدِقِينَ عَن صِدقِهِم وَأَعَدَّ لِلكَٰفِرِينَ عَذَابًا أَلِيما﴾ [2]

قوله سبحانه: ﴿ وَإِذ أَخَذنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـنَ...﴾

الإعراب: (وإذْ أخذنا): الواو استئنافيّة، إذ: اسم مبني على السّكون في محلّ نصب مفعول به بفعل محذوف تقديره اذكر، أو هو ظرف بمعنى (حين)، أخذنا: الجملة الفعليّة وما بعدها في محلّ جرّ بالإضافة وهي فعل ماض مبني على

---

[1] سورة الأحزاب، الآية: (7- 22).

[2] سورة الأحزاب، الآية: (7-8).

السّكون لاتّصاله بضمير التّفخيم المسند إلى الواحد المطاع سبحانه، و(أنا): ضمير متّصل مبني على السّكون في محلّ رفع فاعل.[1]

فجملة: (أخذنا) من الفعل والفاعل، وقعت مضافا إليه في محلّ جرّ، لإضافة إذ إليها.

دلالتها: يقول ابن عاشور: "و(إذ): اسم للزّمان مجرّد من الظّرفيّة، فالتّقدير: واذكر وقتا، وبإضافة (إذ) إلى الجملة بعده يكون المعنى: أُذكُر وقت أَخْذِنا ميثاقا على النّبيئين، وهذا الميثاق مجمل هنا بيّنته آيات كثيرة، جماعها أن يقولوا الحقّ ويبلّغوا ما أُمِرُوا به دون مُلاينة للكافرين والمنافقين، وخشية منهم..."[2]

قد جاء قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا﴾ جاريا على أسلوب ابتداء كثير من قصص القرآن في افتتاحها بـ(إذ) على إضمار (أُذْكُر).

وقد اختلف النّحاة في (إذْ) وما يأتي بعدها، إلّا أنّ الظّرفيّة هي موضع اتّفاقهم جميعا، حيث بيّن البيضاوي والنّفسي أنّ (إذ) هي أحد الأسماء الملازمة للظّرفيّة، وأنّها بُنِيَت لشبهها بالموصولات الحرفيّة، ووجبت إضافتها إلى الجمل، ومحلّها النّصب".[3]

وقوله سبحانه: ﴿وَأَخَذنَا مِنهُم مِّيثَٰقًا غَلِيظا لِّيَسـأَلَ ٱلصَّٰدِقِينَ عَن صِدقِهِم وَأَعَدَّ لِلكَٰفِرِينَ عَذَابًا أَلِيما﴾ .

---

[1] الشيخلي، بلاغة القرآن الكريم في الإعجاز، مج8، ص: 92.

[2] التّحرير والتّنوير، مج21، ص: 274.

[3] محمود أحمد الصغير، الأدوات النّحويّة في كتب التّفسير، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط1، 2001، ص: 161.

الإعراب: (وأخذنا): عطف على أخذنا السّابقة[1]، أي جملة فعليّة في محلّ جرّ، لأنّها معطوفة على جملة (أخذنا الواقعة مضافا إليه).

(وأعدَّ): الواو عاطفة، (أعدّ): فعل ماض مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو والجملة الفعليّة معطوفة على (أخذنا من النّبيئين)، أو على ما دلّ عليه (لِيَسْأَلَ الصَّادِقِينَ) على معنى: فأثاب للمؤمنين وأعدّ للكافرين.[2]

فجملتا: (أخذنا) الثّانية، و(أعدّ) معطوفتان على جملة (أخذنا) الأولى، فهنا واقعتان في محلّ جرّ، لأنّهما من الجمل التّابعة لجملة لها محلّ، كما أشرنا في عنصر الجملة التّابعة لجملة ذات حملّ، ومحلّ المتبوعة هنا الجر.

دلالتهما: يقول ابن عاشور: ﴿وَأَخَذنَا مِنهُم مِّيثَٰقًا غَلِيظا﴾: أعادت مضمون الجملة ﴿ وَإِذ أَخَذنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَٰقَهُم﴾ لزيادة تأكيدها، ولِيُبنَى عليها وصف الميثاق بالغليظ..."[3]

وقال الألوسي: في قوله سبحانه ﴿وَأَعَدَّ لِلكَٰفِرِينَ عَذَابًا أَلِيما﴾ :قيل: على (أخذنا) وهو عطف معنوي، كأنّه قيل: أكّد الله تعالى على النّبيئين الدّعوة إلى دينه لأجل إثابة المؤمنين وأعدّ للكافرين ...إلخ[4]

قال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱذكُرُواْ نِعمَةَ ٱللَّهِ عَلَيكُم إِذ جَاءَتكُم جُنُودٌ فَأَرسَلنَا عَلَيهِم رِيحا وَجُنُودا لَّم تَرَوهَا وَكَانَ ٱللَّهُ بِمَا تَعمَلُونَ بَصِيرًا﴾ [5]

---

[1]انظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه، مج7، ص: 603.

[2]الإعراب المفصّل لكتاب الله المرتّل، مج9، ص: 222.

[3]التّحرير والتّنوير، ج21، ص: 275.

[4]الألوسي، روح المعاني، ج21، ص: 155.

[5]سورة الأحزاب، الآية: (9).

الإعراب: (إذ جاءتكم جنود): إذ: ظرفيّة لما مضى من الزّمن متعلّق باذكروا، فهو بمثابة بدل الاشتمال من نعمة الله، والمراد بنعمة نصره في غزوة الأحزاب، وجملة (جَاءَتكُم جُنُودٌ): في محلّ جرّ بإضافة الظّرف إليها.

(فَأَرسَلنَا عَلَيهِم رِيحا وَجُنُودا لَّم تَرَوهَا) (فَأَرسَلنَا) عطف على (جَاءَتْكُم)، و(عَلَيْهِم) متعلّقان بأرسلنا، و(رِيحًا) مفعول به، و(جُنُودًا) عطف على (ريحًا)، وجملة لَم تروها: صفة لجُنُودًا.[1]

ففي الآية الكريمة ثلاث جمل لها محلّ من الإعراب:

فجملة: (جَاءَتْكُم) فعليّة في محلّ جرّ لإضافة الظرف إليها، وجملة (أَرسَلنَا): معطوفة عليها أخذت حكمها، وجملة (لَّم تَرَوهَا) فعليّة في محلّ نصب للموصوف (جُنُودًا)، وهي من الجمل التّابعة لمفرد.

دلالتهما: يقول ابن عاشور: "و(إذ) ظرف للزّمان متعلّق بـ(نعمة) لما فيها من معنى الإنعام، أي أُذكروا ما أنعم الله به عليم زمان جاءتكم جنود فهزمهم الله بجنود لم تروها.[2]

وقال الألوسي: (جُنُودا لَّم تَرَوهَا): وهم الملائكة عليهم السّلام وكانوا على ما قيل ألفا.[3]

وكذلك يقول ابن عاشور: فقوله تعالى: (إذْ جَاءَتكُم جُنُودٌ) ذُكر توطئة لقوله: (فَأَرسَلنَا عَلَيهِم رِيحا) إلخ لأنّ ذلك هو محلّ المنّة، والجنود التي لم يروها هي

---

[1] انظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه، مج7، ص: 606.

[2] التّحرير والتّنوير، ج21، ص: 277.

[3] الألوسي، روح المعاني، ج21، ص: 156.

جنود الملائكة الذين أرسلوا الرّيح وألقوا التّخاذل بين الأحزاب، وكانوا وسيلة إلقاء الرّعب في نفوسهم.[1]

ففي الآية الكريمة أمر من الله للمؤمنين بذكر نعمته، وهي أنْ مكّنهم من الأحزاب، لأنّ في ذكرها تجديد للاعتزاز بدينهم والثّقة بربهم والتّصديق لنبيّهم صلى الله عليه وسلّم.

ومجيئها جملا مضافة إلى الظّرف (إذْ) يجعلهم يُعاينون تلك الأحداث بقلوبهم ويصوّر لهم المشهد، حتّى كأنّهم يرونه بأعينهم، وقريب من هذا يقول بهاء الدين البقاعي: "ثمّ ذَكَرَ لهم وقت تلك النّعمة زيادة في تصويرها ليذكر لهم ما كان فيه منها، فقال: (إذْ) أي حين (إذْ جَاءَتكُم...)[2]

قال العزيز سبحانه: ﴿إِذ جَاءُوكُم مِّن فَوقِكُم وَمِن أَسفَلَ مِنكُم وَإِذ زَاغَتِ ٱلأَبصَٰرُ وَبَلَغَتِ ٱلقُلُوبُ ٱلحَنَاجِرَ وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا﴾ [3]

الإعراب: (إذْ جَاءَكُمْ): (إذْ): بدل من الأوّل في محلّ نصب، (مِّن فَوقِكُم) متعلّق بحال من فاعل جاؤوكم، وكذلك (مِن أَسفَلَ) فهو معطوف على الأوّل. (منكم): متعلّق بأسفل. (إذ): معطوف على إذ السابق. (بالله) متعلّق بـ(تظُنّون)، والألف في (الظّنُونَا) زائدة.

وجملة: (جَاءُوكُم..) في محلّ جرّ مضاف إليه.

وجملة: (زَاغَتِ ٱلأَبصَٰرُ) في محلّ جرّ مضاف إليه.

وجملة: (بَلَغَتِ ٱلقُلُوبُ) في محلّ جرّ معطوفة على جملة (زاغت).

---

[1] انظر: التّحرير والتّنوير، ج21، ص: 279.

[2] بهاء الدين البقاعي، نظم الدّرر في تناسب الآيات والسّور، ج15، ص: 296.

[3] سورة الأحزاب، الآية: (10).

وجملة: (تَظُنُّونَ) في محلّ جرّ معطوفة على جملة (زاغت).[1]

دلالتها:(إذْ جَاءُوكُم)، المعنى: حين جاءتكم غطفان من أعلى الوادي جهة المشرق وقريش من أسفله جهة المغرب[2]، (وَإِذ زَاغَتِ ٱلأَبصَٰرُ) جاء في صفوة التّفاسير: "أي حين مالت الأبصار عن سننها ومستوى نظرها حيرة وشخوصا لشدّة الهول والرّعب، (وَبَلَغَتِ ٱلقُلُوبُ ٱلحَنَاجِرَ): أي زالت عن أماكنها من الصدّور حتّى كادت تبلغ الحناجر".[3]

ويقول ابن عاشور: "وجملة (تَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا) يجوز أن تكون عطفا على جملة (زَاغَتِ ٱلأَبصَٰرُ)، ويجوز أن يكون الواو للحال وجِيء بالفعل المضارع للدّلالة على تجدّد تلك الظّنون بتجدّد أسبابها كناية عن طول مدّة هذا البلاء، وفي صيغة المضارع معنى التّعجيب من ظنونهم لإدماج العتاب بالامتنان."[4]

مازال التّصوير لمشاهد الواقعة والتّقرير بالنّعم متواصلا، فبعدما ذكّرهم سبحانه بمجيء الجنود الّذي هو سبب للخوف، ذكّرهم بذكر ظرفه أيضا مُفَخِّمًا لأمره لا لعطف فقال (وإذَا زَاغَتِ...).

ففي الآية الكريمة ثلاث جمل بصيغة الفعل الماضي، الذي يفيد حصول الأمر وانقضائه، وفعلا مضارعا، يدلّ على استمرار الأمر وتجدّده، وتعليقا على هذا يقول بهاء الدّين البقاعي: "ولمّا كانت هذه حالة عرضت، ثمّ كان من أمرها

---

[1]محمود صافي، الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه، دار الرّشيد، بيروت، دمشق، ط3، 1995، مج11، ص: 134.

[2]الشيخلي، بلاغة القرآن الكريم في الإعجاز، مج8، ص: 103.

[3]الصابوني، صفوة التّفاسير، مج2، ص: 514.

[4]التّحرير والتّنوير، ج21، ص: 281.

أنّها إمّا ما زالت وثبتت إلى انقضاء الأمر، عبّر عنها بالماضي، وتحقيقا لها ولما نشأ عنها تقلُّب القلوب، وتجدّد ذهاب الأفكار كلّ مذهب عبّر بالمضارع الدّال على دوام التّجدّد فقال: (وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ) الّذي له صفات الكمال"[1]

قال الله تعالى:﴿ وَإِذْ يَقُولُ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَض مَّا وَعَدَنَا ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ إِلَّا غُرُورا (12) وَإِذ قَالَت طَّائِفَة مِّنهُم يَٰٓأَهلَ يَثرِبَ لَا مُقَامَ لَكُم فَٱرجِعُواْ وَيَستَـٔذِنُ فَرِيق مِّنهُمُ ٱلنَّبِيَّ يَقُولُونَ إِنَّ بُيُوتَنَا عَورَة وَمَا هِيَ بِعَورَةٍ إِن يُرِيدُونَ إِلَّا فِرَارا﴾ [2]

الإعراب: الظرف متعلّق باذكُر محذوفا، وجملة (يقول) في محلّ جرّ بإضافة الظّرف إليها، والذّين عطف على (المُنَافِقُون)، و(فِي قُلُوبِهِم) خبر مقدّم. و(مَّرَض) مبتدأ مؤخّر، وجملة (مَّا وَعَدَنَا) مقول القول، و(الله) فاعل، و(رَسُولُه) عطف عليه، و(إلَّا) أداة حصر، و(غُرُورَا) صفة لمفعول مطلق محذوف أي إلّا وعدا غرورا، (وَإِذ قَالَت طَّائِفَة) عطف على ما تقدّم، و(قَالَت طَّائِفَة) فعل وفاعل، ومنهم صفة لطائفة، و(يا) حرف نداء، و(أهل يثرب) منادى مضاف، و(إلّا) نافية للجنس، و(مُقَامَ) اسمها المبنيّ على الفتح، و(لَكُم) خَبرها، (الفاء) فصيحة، أي إن سمعتم نصحي فارجعوا، والقائل هو أوس بن قنطي.

(وَيَستَـٔذِنُ فَرِيق...)(وَيَستَـٔذِنُ) الواو استئنافيّة، و(يَستَـٔذِنُ فَرِيق) فعل مضارع وفاعل، و(منهم) صفة لفريق، و(ٱلنَّبِيَّ) مفعول به، وجملة (يَقُولُونَ) حاليّة، وجملة (إنّ وما في حيّزها) مقول القول، و(الواو) للحال، و(ما) نافية حجازية، و(هي) اسمها و(الباء) حرف جرّ زائد، و(عَورَة) مجرور لفظا

---

[1] بهاء الدين البقاعي، نظم الدّرر في تناسب الآيات والسّور، ج15، ص: 302.

[2] سورة الأحزاب، الآية: (12- 13)

منصوب محلّا على أنّه خبر (ما)، و(إن) نافية، و(يريدون) فعل مضارع مرفوع، و(الواو) فاعل، و(إلّا) أداة حصر، و(فرارا) مفعول به[1]، و(يقولون) فعل مضارع مرفوع بثبوت، و(الواو) ضمير متّصل في محلّ رفع فاعل، وجملة (يقولون) في محلّ نصب حال من فريق أي (قائلين).[2]

ففي الآيتين الكريمتين سبع جمل:

فجملتا: (يَقُولُ ٱلمُنَٰفِقُونَ...) و(قَالَت طَّائِفَة..) وقعتا في محلّ جرّ لإضافة (إذ) إليهما.

والجمل: (مَّا وَعَدَنَا ٱللَّهُ..) و(جملة النّداء وجوابه) و(إِنَّ بُيُوتَنَا عَورَة) كلّها في محلّ نصب مقول القول.

وجملتا: (يَقُولُونَ..) و(مَا هِيَ بِعَورَةٍ...) في محلّ نصب حال، الأولى حال من (فريق)، والثانية من بيوت.

ويقول الألوسي: في قوله: (مَا هِيَ بِعَورَةٍ): "الواو فيه للحال، أي يقولون ذلك والحال أنّها ليست كذلك".[3]

وجملة ما هي بعورة فيها أكثر من وجه إعرابي، فبينما يعربها الألوسي حالا، يرى ابن عاشور أنها اعتراضيّة لا محلّ لها فيقول: "وجملة (مَا هِيَ بِعَورَةٍ) إلى قوله (مَسْؤُولا) معترضة بين جملة (يَستَـأذِنُ فَرِيق مِّنهُمُ) إلخ وجملة (لَنْ يَنْفَعَكُمْ الفِرَارُ) الأية.[4]

---

[1] انظر: الدّرويش، إعراب القرآن الكريم وبيانه، مج7، ص ص: 606- 607.

[2] الإعراب المفصّل لكتاب الله المرتّل، مج، ص: 222.

[3] الألوسي، روح المعاني، ج21، ص: 161.

[4] التّحرير والتّنوير، ج21، ص: 286.

في حين يرى بهاء الدين البقاعي كذلك أنّها حال فيقول: "وَلَمَّا قَالُوا ذلك – أي (إنّ بُيُوتَنا عَوْرَةٌ)- مؤكّدين له، ردّه الله تعالى مؤكّدا لردّه مبيّنا لما أرادوا فقال: (وما) أي والحال أنّها ما (هي) في ذلك الوقت الّذي قالوا هذا فيه، وأكّد النّفي فقال: (بِعَوْرَةٌ).[1]

وهنا يختلف المعنى باختلاف الإعراب، فقولهم أنّها حال تكذيب لهم في نفس الوقت الّذي قالوا فيه (إنّ بُيُوتَنا عَوْرَةٌ)، وأمّا قول ابن عاشور أنّها اعتراضيّة يُحيل إلى غير ذلك كالتّقوية والإيضاح، ويقول ابن جنّي في باب الاعتراض: "اعلمْ أنَّ هَذا العِلمَ كَثيرٌ، قد جاءَ في القُرآنِ، وفَصيح الشّعر ومنثور الكلامِ، وهو جارٍ عند العرب مجرى التّأكيد[2]، ولم يقترن هذا التّكذيب بمؤكّد لإظهار أنّ كَذِبَهُم واضحٌ غير محتاجٍ إلى تأكيد.

وفي قوله سبحانه: (إِذِ يَقُولُ) بصيغة المضارع يقول بهاء الدين البقاعي: "أشار إلى تكريرهم لدليل النّفاق بالمضارع فقال: (يَقول)أي مرّة بعد أخرى (ٱلمُنَٰفِقُونَ) أي الرّاسخون في النّفاق، لأنّ قلوبهم مريضة ملأى مرضا".[3]

ويقول في مجيء التّابع له بصيغة الماضي: "ولمّا ذكر ما هو الأصل في نفاقهم وهو التّكذيب، أتبعه ما تفرّع عليه، ولمّا كان تخذيلهم بالتّرجيع مرّة، عبّر

---

[1] بهاء الدين البقاع، نظم الدّرر في تناسب الآيات والسّور، ج15، ص: 308.

[2] ابن جنّي، الخصائص، تح: محمد علي النّجار، المكتبة العلميّة، دار الكتب المصريّة، د ط، دت، ج1، ص: 335.

[3] المرجع نفسه، ج15، ص: 304.

عنه بالماضي فقال: (وَإِذْ قَالَتْ) أنّثَ الفعل إشارة إلى رخاوتهم وتأنيثهم في الأقوال والأفعال".[1]

فالمعنى يتغيّر باختلاف صيغة الفعل، فَلِكلّ من الماضي والمضارع دلالته الخاصّة.

دلالتها: يقول الصابوني: "(وَإِذْ يَقُولُ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَض) أي: واذكر حين يقول المنافقون والّذين في قلوبهم مرض[2]، وقوله سبحانه: (مَّرَض مَّا وَعَدَنَا ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ إِلَّا غُرُورا) والمعنى كما يقول ابن عاشور ثأنّ الله وعدهم النّصر فكان الأمر هزيمة وهو يَعْتون الوعد العام، وإلّا فإنّ وقعة الخندق جاءت بغتة، ولم يروا أنّهم وُعِدُوا فيها بنصر، والّذين في قلوبهم مرض: هم الّذين كانوا متردّدين بين الإيمان والكفر فأخلصوا يومئذ النّفاق وصمّموا عليه".[3]

ويقول كذلك: "وجملة (وَيَسْتَأذن فريقٌ) عطب على جملة (قالت طائفة)، وجيءَ فيها بالفعل المضارع للإشارة إلى أنّهم يُحِلّون في الاستئذان ويكرّرونه ويجدّدونه".[4]

ويقول كذلك في (إِنَّ بُيُوتَنَا عَوْرَةٌ): والتّأكيد بحرف (إنّ) في قولهم (إِنَّ بُيُوتَنَا عَوْرَةٌ) تمويه لإظهار قوله (بُيُوتَنَا عَوْرَةٌ) في صورة الصّدق، ولمّا علموا

---

[1] المرجع نفسه، ج15، ص: 306.

[2] الصابوني، صفوة التّفاسير، مج02، ص: 514.

[3] التّحرير والتّنوير، ج21، ص: 284.

[4] المرجع نفسه، ص: 285.

أنّهم كاذبون وأنّ النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم يعلم كذبهم جعلوا تكذيبه إياهم في صورة أنّه يشكّ في صدقهم فأكّدوا الخبر".[1]

وورود جملة مقول القول (لَنْ يَنْفَعَكُم) على هذا النّسق البديع، فيه تأكيد لنفاذ أمر حتمي وهو الموت، ودحض لقولهم (إِنَّ بُيُوتَنَا عَوْرَةٌ) الّذي اتّخذوه ذريعة للفرار، لأنّ "لَنْ" حرف نفي ونَصْب واستقبال، وهنا أفادت تأكيد النّفي واستغراقه مستقبلا، يقول الزّمخشري في المفصّل: "و(لَن) لتأكيد ما تعطيه (لا) من نفي المستقبل، تقول: لا أبرح اليوم مكاني، فإذا وَكَّدْتَ وشدّدتَ: لنْ أَبْرَحَ اليومَ مكاني"[2]. وقد أفادت في هذا الموضع تأكيد النّفيّ ومجيئها مقولا للقول كأنّها جواب لسائل عن ماهية القول، فبهاء الدّين البقاعي يقول معقّبا على هذه الجملة: "وَلَمّا أتمّ سبحانهُ ما أَخْبَرَ بِه رسُولَهُ صلى الله عليه وسلّم كما دلّ عليه التّعبير بالنّبيّ، استأنف أمره بجوابهم جوابا لمن كأنّه قال: ماذا يُقَالُ لهم؟ وإجراء للنّصيحة على لسانه لما هو مجبول عليه من الشّفقة (قل) أي: لهم، وأَكِّد لظَنّهم نفع الفِرار: (لَنْ يَنْفَعَكُم) أي: في تأخير آجالكم في وقت من الأوقات (الفِرَارُ) أي: الّذي ما كان استئذانكم إلّا بسببه"[3]. وفي ذلك دفع لأسبابهم الواهية التي اتّخذوها وسيلة لدفع الموت.

قال سبحانه: ﴿قُل لَّن يَنفَعَكُمُ ٱلفِرَارُ إِن فَرَرتُم مِّنَ ٱلمَوتِ أَوِ ٱلقَتلِ﴾ [4]

---

[1] المرجع نفسه، ص: 286.

[2] الزّمخشري، المفصّل في علم العربيّة، تح: فخر صالح قدارة، دار عمار، عمان، الأردن، ط1، 2004، ص: 312.

[3] نظم الدّرر في تناسب الآيات والسّور، ج15، ص: 310.

[4] سورة الأحزاب، الآية: (16).

الإعراب: (قل) فعل أمر مبني على السّكون وحذفت واوه لالتقاء السّاكنين، الفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت، (لنْ) حرف نفي ونصب واستقبال، و(ينفعكم) فعل مضارع منصوب بلن، و(الكاف) مفعول له، و(الفرار) فاعل، و(إنّ) حرف شرط جازم يجزم فعلين، و(فررتم) فعل ماض في محلّ جزم فعل الشّرط، والجواب محذوف دلّ عليه ما قبله، (من الموت) متعلّقان (بفررتم).[1]

(لَنْ يَنْفَعَكُم الفِرَارُ): الجملة الفعليّة في محلّ نصب مقول القول.[2]

دلالتها: يقول ابن عاشور: "جواب عن قولهم (إِنَّ بُيُوتَنَا عَوْرَةٌ) أي: قد علم الله أنّكم ما أردتم إلّا الفرار جُبنا، والفرار لا يدفع عنكم الموت أو القتل، فمعنى نفي نفعه: نفي ما يقصد منه لأنّه نفع الشّيء هو أن يحصل منه ما يقصد له".[3]

قال تعالى: ﴿قُل مَن ذَا ٱلَّذِي يَعصِمُكُم مِّنَ ٱللَّهِ إِنْ أَرَادَ بِكُم سُوءًا أَو أَرَادَ بِكُم رَحمَة﴾ [4]

الإعراب: قل سبق إعرابها، (من) اسم استفهام مبتدأ، و(ذا) اسم إشارة في محلّ رفع خبر، و(الذي) بدل، وجملة (يَعْصِمُكُم مِنَ الله) صلة، و(إن) شرطيّة، و(أراد) فعل ماض في محلّ جزم فعل الشّرط، والجواب محذوف دلّ عليه ما قبله، أي فمن ذا الذي يعصمكم، و(سوءا) مفعول به، (أَو أَرَادَ بِكُم رَحمَة) عطف

---

[1] الدّرويش، إعراب القرآن الكريم وبيانه، مج7، ص: 615.

[2] الإعراب المفصّل لكتاب الله المرتّل، مج9، ص: 230.

[3] التّحرير والتّنوير، ج21، ص: 290.

[4] سورة الأحزاب، الآية (17).

على ما تقدّم، ولابدّ من تقدير محذوف: أي أو يصيبكم بسوء إن أراد بكم رحمة.[1]

والجملة الاسميّة (من ذَا الذي) في محلّ نصب مفعول به –مقول القول.[2]

دلالتها: قال ابن عاشور: " يظهر أنّ هذه الجملة واقعة موقع التّعليل لجملة (لَّن يَنفَعَكُمُ ٱلفِرَارُ إِن فَرَرتُم)، فكأنّه قيل: فمن ذا الذي يعصمكم من الله، أي فلا عَاصِمَ لكم من نُفُوذِ مُرادِه فيكم، وإعادة فعل (قلْ) تكرير لأجل الاهتمام بمضمون الجملة".[3]

ويقول أبو حيّان: "و(من ذَا) استفهام رُكِّبَت (ذا) مع (من) وفيه معنى النّفي، أي: لا أحمد يعصمكم من الله.[4]

ويقول الألوسي: استفهام في معنى النّفي: أي: لاَ أَحَدَ يَعصمكم من الله عزّ وجلّ وقدره جلّ جلاله، إنْ خيرًا وإنْ شرًا، فجعلت الرّحمة قرينة السّوء في العصمة مع أنّه لا عصمة إلّا من السّوء لما في العصمة من معنى المنع.[5]

قال الله تعالى: ﴿قَد يَعلَمُ ٱللَّهُ ٱلمُعَوِّقِينَ مِنكُم وَٱلقَائِلِينَ لِإِخْوَٰنِهِم هَلُمَّ إِلَيْنَا وَلَا يَأْتُونَ ٱلبَأسَ إِلَّا قَلِيلًا (18) أَشِحَّةً عَلَيكُم فَإِذَا جَاءَ ٱلخَوفُ رَأَيْتَهُم يَنظُرُونَ إِلَيْكَ تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَٱلَّذِي يُغْشَىٰ عَلَيْهِ مِنَ ٱلمَوْتِ فَإِذَا ذَهَبَ ٱلخَوْفُ سَلَقُوكُم بِأَلسِنَةٍ حِدَادٍ

---

[1] الدّرويش، إعراب القرآن الكريم وبيانه، مج7، ص: 615.

[2] الشيخلي، بلاغة القرآن الكريم في الإعجاز، مج8، ص: 105.

[3] التّحرير والتّنوير، ج21، ص: 292.

[4] أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، تح: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط1، 1993، ج7، ص: 213.

[5] الألوسي، روح المعاني، ج21، ص: 163.

أَشِحَّةً عَلَى ٱلۡخَيۡرِۚ أُوْلَٰٓئِكَ لَمۡ يُؤۡمِنُواْ فَأَحۡبَطَ ٱللَّهُ أَعۡمَٰلَهُمۡۚ وَكَانَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٗا﴾ [1]

الإعراب: (قَد يَعلَمُ ٱللَّهُ ٱلمُعَوِّقِينَ مِنكُم وَٱلقَائِلِينَ لِإِخۡوَٰنِهِم هَلُمَّ إِلَيۡنَا): كلام مستأنف مَسوق لتصوير حال المنافقين، و(قد) حرف تكثير وأصله للتّقليل إذا دخل على فعل المضارع، و(يَعلَمُ ٱللَّهُ ٱلمُعَوِّقِينَ) فعل وفاعل ومفعول به، و(منكم) حال، و(القائلين) عطف على ٱلمُعَوِّقِينَ، و(لإخوانهم) متعلّقان بالقائلين، و(هَلُمّ) اسم فعل أمر، و(إلينا) متعلّقان به.[2]

(وَلَا يَأۡتُونَ ٱلبَأسَ إِلَّا قَلِيلًا) الواو حاليّة، و(لا) نافية، و(يَأۡتُونَ ٱلبَأسَ) فعل مضارع مرفوع وفاعله ومفعول به أي: القتال، و(إلّا) أداة حصر، و(قليلا) مفعول مطلق أو ظرف زمان، (أَشِحَّةً) حال من فاعل يأتون، (الفاء) استئنافيّة، و(إذا) ظرف مستقبل متضمن معنى الشّرط، وجملة (جَاءَ ٱلخَوفُ) في محلّ جرّ بإضافة الظّرف إليها، وجملة (رأيتهم) لا محلّ لها لأنّها جواب شرط غير جازم، وجملة (يَنظُرُونَ إِلَيۡكَ) حال لأنّ الرّؤية هنا بصريّة، و(إليك) متعلّقان بينظرون، جملة (تدور أعينهم) حال من فاعل ينظرون وهو (الواو)، (فَإِذَا ذَهَبَ ٱلخَوۡفُ سَلَقُوكُم بِأَلسِنَةٍ) الفاء عاطفة، و(إذا) ظرف مستقبل متضمّن معنى الشّرط، وجملة (ذَهَبَ الخَوۡفُ) في محلّ جرّ بإضافة الظّرف إليها[3]، ففي الآيتين الكريمتين ستّ جمل لها محلّ من الإعراب، هي:[4]

جملة: (هَلُمَّ إِلَيۡنَا) في محلّ نصب مقول القول.

---

[1] سورة الأحزاب، الآية: (18- 19).

[2] انظر الدّرويش، إعراب القرآن الكريم وبيانه، مج7، ص: 617.

[3] انظر: المرجع نفسه، ص: 618.

[4] انظر: محمود صافي، الجدول في إعراب القرآن، مج11، ص: 143.

وجملة: (لا يَأتُونَ) في محلّ نصب حال.

وجملة: (جَاءَ ٱلخَوفُ..) في محلّ جرّ مضاف إليه.

وجملة: (يَنظُرُونَ...)في محلّ نصب حال من ضمير الغائب في (رَأَيْتَهُم).

وجملة: (تَدُورُ أَعْيُنُهُم) في محلّ نصب حال من فاعل (يَنْظُرُونَ).

وجملة: (ذَهَبَ الخَوفُ) في محلّ جرّ مضاف إليه.

دلالتها: لمّا أخبرهم سبحانه بما علم ممّا أوقعوه من أسرارهم، وأمر نبيّه صلى الله عليه وسلّم بوعظهم، فاستأنف الكلام محذّرا بدوام علمه لمن يخون منهم محقّقا ومقرّبا من الماضي ب(قد)، ومؤذنا بدوام هذا الوصف –أي العلم- له سبحانه فقال: (قَدْ يَعْلَمُ الله..).

يقول ابن عاشور: "و(هلُمّ): اسم فعل أمر بمعنى أقبل في لغة أهل الحجاز وهي الفصحى، والمعنى انخرلوا عن جيش المسلمين وأقبلوا إلينا".[1]

عرفنا من خلال النّماذج التي ساقها القرآن الكريم أنّ الجملة المحكيّة بالقول، قد ترد محكيّة بالفعل المضارع كقوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَقُولُ ٱلمُنَٰفِقُونَ وَٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَض مَّا وَعَدَنَا ٱللَّهُ﴾، وبالفعل الماضي كقوله سبحانه: ﴿وَإِذ قَالَت طَّائِفَة مِّنهُم يَٰأَهلَ يَثرِبَ﴾، وبفعل الامر كقوله جلّ شأنه: ﴿قُل مَن ذَا ٱلَّذِي يَعصِمُكُم﴾، وبالوصف -أي باسم الفاعل- كقوله تعالى: ﴿وَٱلقَائِلِينَ لِإِخْوَٰنِهِم هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾، وبالمصدر كقولك: يُعْجِبُنِي قَولُ المُؤَذّن: الله أَكبر.

[1] انظر: التّحرير والتّنوير، ج21، ص: 294.

ففي قوله سبحانه: (ولَا يَأْتُونَ البَأْسَ) يقول بهاء الدين البقاعي: "أي: والحال أنّهم (لَا يَأْتُونَ البَأْسَ) أي: الحرب أو مكانها"[1]، وهذا ممّا يدلّ على عدم تواجدهم في ساحة القتال، وأنّ كلامهم هذا قيل في حالة أمنهم.

ولمّا كان هذا مَقَالَهم في حال أمنهم، جاء بعد ذلك الكلام عن حالهم في مواطن الخوف ومجيء أسبابه، فقال سبحانه: (فَإِذَا جَاءَ الْخَوْفُ)، (إذا) بمعنى: فإذا جاء الخوف وقت الحرب[2]، وهي هنا ظرف لما يستقبل من الزّمان.

يقول بهاء الدين البقاعي: (فَإِذَا جَاءَ الْخَوْفُ) أي لمجيء أسبابه من الحرب ومقدّماتها، (رأَيْتَهُم) أيّها المخاطب (يَنْظُرونَ وبيَّنَ بعدهم حسًّا ومعنى بحرف الغاية فقال: (إليكَ).[3]

ويقول ابن عاشور عن قوله سبحانه: (يَنْظُرُونَ): وجِيء بصيغة المضارع ليدلّ على تكرّر النّظر وتجدّده، وجملة (تَدُورُ أَعْيُنُهُم)حال من ضمير (يَنْظُرُونَ) لتصوير هيئة نظر الخائف المذعور الذي يُحدّق بعينيه إلى جهات يحذر أن تأتيه المصائب من إحداها".[4]

ثمّ ذكر سبحانه خاصّة أخرى لبيان جُبنهم، بعد طهاب الخوف وأسبابه، فقال: (فَإِذَا ذَهَبَ الخَوفُ سَلقُوكم)، قال قتادة: إذا كان وقت قسمة الغنيمة بسطوا ألسنتهم فيكم يقولون: أعطونا أعطونا فَإِنَّا قد شَهدنا معكم ولستم أحقّ بها منّا"[5]،

---

[1] نظم الدّرر في تناسب الآيات والسّور، ج15، ص: 314.

[2] الشيخلي، بلاغة القرآن الكريم في الإعجاز، مج8، ص: 107.

[3] نظم الدّرر في تناسب الآيات والسّور، ج15، ص: 314.

[4] التّحرير والتّنوير، ج21، ص: 297.

[5] الصّابوني، صفوة التّفاسير، مج02، ص: 516.

وفي هذا بيان بانتهاء القتال، وانصراف الأحزاب عن المدينة وزوال الخوف الّذي كان سببًا في تجرّئهم وجمعهم وحمقهم ومخاصمتهم للمؤمنين.

قال سبحانه: ﴿يَحْسِبُونَ الأَحْزَابَ لَمْ يَذْهَبُوا﴾[1]

الإعراب: (يَحْسِبُونَ الأَحْزَابَ لَمْ يَذْهَبُوا): (يحسبون): فعل مضارع مرفوع. الواو: فاعل، و(الأحزاب): مفعول به أول، والجملة (لم يذهبوا): مفعول به ثانٍ.[2]

في الآية الكريمة جملتان: هما: (يحسبون) لا محلّ لها.

وجملة (لم يذهبوا): في محلّ نصب مفعول به ثانٍ لِـ (يحسبون).

دلالتها:

يقول الطبري في قوله تعالى: (يحسبون الأحزاب لم يذهبوا): يقول تعالى ذِكْرُهُ: يحسب هؤلاء المنافقون الأحزاب، وهم قريش وغَطَفَانُ، وقوله: (لم يذهبوا)، يقول: لم ينصرفوا، وإن كانوا قد انصرفوا جُبنًا وهَلَعًا منهم.[3]ويقول ابن عاشور: فتكون جملة (يحسبون) حالاً من ضمير الرّفع في (سلقوكم) أي فعلوا ذلك حاسبين الأحزاب محيطين بالمدينة ومعتزّين بهم فظهرت خيبتهم فيما قدروا.[4]

و(لم يذهبوا) تكون مفعولاً ثانيا على تقدير غير ذاهبين، والمعنى: يظنّون أنّ الأحزاب لم يغادروا المدينة، أي: مازالوا يحاصرونها.[5]

---

[1]سورة الأحزاب: الآية (20).

[2]الدرويش: إعراب القرآن الكريم وبيانه: مج 7، ص 621.

[3]الطبري، تفسير الطبري جامع البيان عن تأويل آي القرآن: ج19، تح: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، القاهرة، ط 1، 2001، ص 65.

[4]التحرير والتنوير: ج 21، ص 301.

[5] الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل: مج 9، ص 237.

ويقول الألوسي في قوله سبحانه: ﴿يَحْسِبُونَ الأَحْزَابَ لَمْ يَذْهَبُوا﴾: "الظاهر أنّه مأخوذ مِن قوله تعالى: ﴿والقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾ لدلالته ظاهرًا على أنّهم خارجون عن مُعَسكر رسول الله صلى الله عليه وسلّم يَحُثُّونَ إخوانهم على اللّحاق بهم، وكَوْنُ المراد هَلُمُّوا إلى رأينا ومكانِنَا الّذي هو في طَرَفٍ لا يصل إليه السّهم خلاف الظّاهر".[1]

ودلالة "لَمْ" هنا القطع والجزم، وذَكَرَ الرَّازي "أنّها حرف نفي يجزم المضارع، وأنّ سبب الجزم بها دون سائر حروف النفي يعود إلى قَلْبِ زمن الفعل بعدها من المضارع إلى الماضي، والماضي يَصِحُّ فيه القطع والجزم، فقال: "فإذا كان (لَمْ وَ لَمَّا) يقلبان اللفظ من الاستقبال إلى المضِي كانا يفيدان الجزم والقطع في المعنى، فجعل لهما تَنَاسُبًا بالمعنى، وهو الجزم لفظًا".[2]

فأفادت جملة "لَمْ يَذْهَبُوا" أن انهزام الأحزاب حَصَلَ عَلى حِينِ غَفْلَةٍ من المنافقين، أي وَقَعَ ذلك ولم يَشْعُر به المنافقون.

وعَبَّر بالحُسْبَان لأنّه ما تَقَعُ غَلَبَتُهُ – كَمَا قال الحَرَالِيُّ– فيمَا هو مِن نَوْعِ مَا فُطِرَ الإنسانُ عليه واستقرَّ عادَةً له، والظَّنُّ فيما هو من المعلوم المأخوذِ بالدّليل والعلم، قال: -يعني الحَرَاليُّ- فكان ضَعفُ علم العالم ظَنٌّ، وضَعْفُ عَقْلِ العاقِلِ حُسْبانٌ.[3]

قال سبحانه: ﴿وَلَمَّا رَءَا الْمُؤْمِنُونَ الأَحْزَابَ قَالُواْ هَذَا مَا وَعَدَنَا اللهُ وَرسُولُهُ وَصَدَقَ اللهُ وَرَسُولُهُ وَمَا زَادَهُمْ إِلاَّ إِيمَانًا وتَسْلِيمًا﴾.[4]

---

[1] الألوسي، روح المعاني، ج 1، ص 166.
[2] انظر: محمود أحمد الصغير، الأدوات النحوية في كتب التفسير: ص 367.
[3] نظم الدُّرر في تناسب الآيات والسور، ج 15، ص 321.
[4] سورة الأحزاب: الآية (22).

الإعراب: (ولما رأى المؤمنون...) لمَّا ظرفيّة حينيّة متعلّقة بقالوا. أو رابطة متضمّنة معنى الشّرط على كلّ حال، و(رأى المؤمنون الأحزاب) فعل ماض وفاعل ومفعول به، وجملة (قالوا) لا محلّ لها، و(هذا) مبتدأ، و(ما) خبر، والجملة مقول القول،[1] وجملة (وعدنا الله ورسوله صلة (ما)، وجملة (صدق الله) معطوف على مقول القول.[2]

ففي الآية الكريمة ثلاث جمل لها محلّ من الإعراب هي: [3]

جملة: (رأى المؤمنون...) في محلّ جرّ مضاف إليه.

وجملة: (هذا ما وعدنا الله...) في محلّ نصب مقول القول.

وجملة: (صدق الله...) في محلّ نصب معطوف على جملة مقول القول.

المعنى: الرّؤية في قوله تعالى: (لَمَّا رَءَا) على تقدير أمرين: إمّا قلبيّة فتنصب مفعولين وإمَّا بصريّة تنصب مفعولا واحدًا، وفي هذا يقول بَهْجَتْ عبد الواحد الشّيخلي: "المعنى: وحين رأى المؤمنون الآحزاب قادمين لمقاتلتهم والمحذوف هو مفعول (رأى) الثّاني على معنى (عَلِموا) أي هي (رأى) القلبيّة، بمعنى علموا بقُدومهم، أمّا إذا كان الفعل (رأى) بمعنى البصريّة فالجملة المحذوفة أو المقدرة في محلّ نصب حال، بمعنى: ولَمَّا أبصروهم يتقدّمون[4] فالتّقدير حسب ما يقتضيه الإعراب.

ويقول ابن عاشور: "فَفِعل (صَدَق) فيما حُكِي من قول المؤمنين (وصدق الله ورسوله) مستعمل في الخبر عن صدق مضى وعن صدقٍ سيقع في المستقبل

---

(1) الدرويش، إعراب القرآن الكريم وبيانه: مج 7، ص 622.

(2) أحمد بن محمد الخراط، المجتبى من مشكل إعراب القرآن الكريم: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف، المدينة المنورة، 1426، ص 966.

(3) محمود صافي، الجدول في إعراب القرآن: مج 11، ص 115.

(4) الشيخلي، بلاغة القرآن الكريم في الإعجاز: مج 8، ص 115.

محقَّقٌ وقوعه، بحيث يُجعل استقباله كالمضِيّ (مثل: أتى أمر الله) فهو مستعمل في معنى التّحقيق.[1] وتَكْرِيرُ "اللهُ وَرَسُولُهُ" كما قال السّمِينُ الحَلَبِيّ: "من تكرير الظاهر تعظيمًا".[2]

فجملة مقول القول "هَذَا مَا وَعَدَنَا اللهُ وَرَسُولُهُ" جملة اسميّة تدلّ على استقرار شيء وثباته في قلوب المؤمنين حِينما عَظُمَ الخَطْبُ وهو تصديق وَعْدِ اللهِ.

ومجيءُ المبتدأ اسم إشارة يدل على أنهم وَصَلُوا لدرجة الكمال من الإيمان، لأنهم سَمَّوْا المسَّ بالبأساء والضّراء، والابتلاء بأعداء الله على كثرتهم وَعْدًا، و"اسم الإشارة اسمٌ" مُظْهِر دَلَّ بإيماء على اسم حاضِرٍ حضُورًا عَيْنِيًّا أَوْ ذِهْنِيًّا".

وهم بعدما عاينوا هذه الشدائد حِسًّا بالعين، لم يهنوا، بل ثَبَتُوا ثَبَاتًا ناشِئًا عن قوة الإيمان قائلين: "هَذَا مَا وَعدَنَا اللهُ وَرَسُولُهُ"، فقد وعدهم بالنّصر والتَّمكين في الدّنيا، وبالجنة في الآخرة.

قوله تعالى: ﴿يَأَيّهَا الّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمَسُّوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُّونَهَا﴾.[3]

الإعراب: (من عدة تعتدّونها) حرف جرّ زائد لتأكيد النّفي. (عدة): اسم مجرور لفظا مرفوع محلاً على أنّه مبتدأ مؤخّر. (تعتدون): الجملة الفعليّة في محل رفع صفة لِعِدَّة على المحلّ، وفي محلّ جرّ على اللّفظ، وهي فعل مضارع

---

[1] التحرير والتنوير: ج 21، ص 304.

[2] السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تح: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ج 9، ص 109.

[3] سورةالأحزاب: الآية (49)

بثبوت النون لأنّه من الأفعال الخمسة، والواو ضمير متصل في محل رفع فاعل، و(ها) ضمير متّصل مبني على السكون في محلّ نصب مفعول به.[1]

فجملة (تعتدونها) فعلية في محل رفع أو جر صفة لـ (عدة).

دلالتها: يقول صاحب الدّرّ المصون: قوله: (تعتدّونها) صفة لـ (عِدَّةٍ)، و(تعتدّونها): تَفْتَعِلُونَهَا: إمّا من العدد، وإمّا من الاعتِدادِ أي: تحتسبونها أو تستوفون عددها من قولك: عدَّ الدّراهم فاعتدّها، أي: استوفى عددها.[2]

ويقول ابن عاشور: ومعنى (تعتدّونها) تَعُدّونها عليهِنّ، أي تعدّون أيامها عليهن، كما يقال: اعتدت المرأة، إذا قضت أيام عدّتها، فصيغة الإفْتِعَالِ ليست للمطاوعة، ولكنّها بمعنى الفِعل، مثل: اضطُرّ إلى كذا، ومحاولة حمل صيغة المطاوعة على مَعْرُوفٍ معناها تكلف.[3]

---

[1] الشيخلي، بلاغة القرآن الكريم في الإعجاز: مج 8، ص 150.

[2] السمين الحلبي، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون: ج 9، ص 131.

[3] التحرير والتنوير: ج 22، ص 61.

ثالثا: الجملة الواقعة جوابا لشرط جازم مقترنة بالفاء

قال سبحانه وتعالى: ﴿ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللهِ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا ءَابَاءَهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيكُمْ﴾.[1]

الإعراب: (فإن لم تعلموا): الفاء: استئنائية، إن: حرف شرط جازم. لم: حرف نفي وجزم وقلب. تعلموا: فعل مضارع مجزوم بِلَمْ وعلامة جزمه حذف النون لأنّه من الأفعال الخمسة، والفعل في محلّ جزم بإن لأنه فعل الشرط والواو: ضمير متّصل في محلّ رفع فاعل والألف فارقة بمعنى: فإن لم تعرفوا.

(ءاباءهم فإخوانكم): مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة. و(هم) ضمير متّصل –ضمير الغائبين- مبني على السكون في محلّ جرّ بالإضافة. الفاء: واقعة في جوال الشرط. (إخوانكم): خبر مبتدأ محذوف تقديره (هم) مرفوع بالضمة. الكاف ضمير متّصل-ضمير المخاطبين مبني على الضّم في محلّ جرّ بالإضافة. والميم علامة جمع الذكور. الجملة الاسميّة (فَهُم إخوانكم) جواب شرط جازم مقترن بالفاء في محلّ جزم.[2]

فجملة (فهم إخوانكم) وقعت جوابا لشرط جازمٍ وهو (إن) واقترنت بالفاء، فهي في محل جزم.

دلالتها: يقول ابن عاشور: "وارتفاع (إخوانكم) على الإخبار عن مبتدأ محذوف هو ضمير الأدعياء، أي: فَهُم لا يَعْدُونَ أَنْ يُوصَفُوا بالإخوان في الإسلام إن لم يكونوا مواليَ أو يُوصَفوا بالموالي إن كانوا مواليَ بالحلف أو بولاية

---

[1] سورة الأحزاب: الآية (5).

[2] الشيخلي، بلاغة القرآن الكريم في الإعجاز: مج 8، ص 89.

العتاقة، وهذا استقراء تام، والإخبار بأنّهم إخوان وموالٍ كناية عن الإرشاد إلى دعوتهم بأحد هذين الوجهين".[1]

ويقول الطبري: يقول تعالى ذكره: فإن أنتم أيها الناس لم تعلموا آباء أدعيائكم من هم، فتنسبوهم إليهم، ولم تعرفوهم، فتلحقوهم بهم (فإخوانكم في الدين). يقول: فهم إخوانكم في الدّين، إن كانوا من أهل ملّتكم.[2]

كانت هذه مجموعة من بعض النماذج التي وردت في سورة الأحزاب التي استوفت جميع أنواع الجمل التي لها محلّ من الإعراب، بما يتعبها من آراء النّحاة والمفسرين فيها من الجانبين النّحوي والدّلالي، وإلا فما سُقْناه من الآراء يبقى مجرَّدَ غيضٍ من فيض مِمّا قال به المفسرون في شأن هذه السّورة من تفسير وإعراب وتحليل.

واتّضح لنا من خلال ما تعرّضنا له من الأمثلة أن القرآن الكريم كلام بديع ومتناسق ومُحْكَمٌ في تراكيبه وألفاظه، فمهما اختلفت الألفاظ فهي متّفِقَةٌ، ومهما تفرّقت فهي مجتمعة، فتارة يأتي بالكلمة مفردة لتؤدّي غرضً ومعنًى، وتارة تأتي مركّبة لتؤدّي معنًى آخر من مقاصد الكتاب العزيز، وكلٌّ جاء تلبية لما يستدعيه المقام، يقول الرافعي: "وما عسى أن تقول في كلام ترى لِلَفْظٍ من الألفاظ فيه معنى، ثم ترى كأن لهذا المعنى في التّركيب معنى آخر، هو الذي يفيض على النّفس ويتّصل بها فكأنه كلام متداخل وكأنّ اللّغة فيه لغتان.[3]

أمّا تعدّد الأوجه الإعرابية، فما هو إلاّ حصيلة خِلافٍ وقع بين النّحاة والمفسرين في إعراب كلمة أو جملة، وهذا الخلاف تسبّب في تعدّد المعاني

---

[1] التحرير والتنوير: ج 21، ص 262.

[2] الطبري، تفسير الطبري: ج 19، ص 12.

[3] مصطفى صادق الرافعي، إعجاز القرآن والبلاغة النبوية، مكتبة الصفا ،القاهرة، ط 1، 2016، ص 193.

واختلافها، ومرَدُّ ذلك كلّه إلى اختلاف نظرة كل مفسّر ونحويّ إلى القرآن وفهمه له، واختلاف مذاهبهم ومشاربهم سواء من ناحية عقديّة أو نحويّة أو غير ذلك، وبدون الإعراب تختلط المعاني ولا يَتَبَيَّنُ المقصود، وإلاّ فإنّ القرآن كتاب أنزله الله وأوْدَعَ فيه مقاصد هذه الشّريعة السّمحاء في معاني ودلالات لا بدّ لكلّ من أراد أن يقف على معانيه ويكشف مقاصده أن يكون خبيرا بالنّحو عالما بأصوله.

خاتمــة

خاتمـــة

في خاتمة هذا البحث نورد جملة من النّتائج على النّحو الآتي:

1- من أهمّ الموضوعات التي ينبغي على الباحث النّحوي أن يحيط بحقائقها الجملة العربيّة، لأنّها الحلقة التي يجتمع فيها الكلام وما يتألّف منه.

2- اختلفت آراء النّحاة القدماء في حدّ الجملة بين مفهومين:

فمنهم من عبّر عنها بأنّها كلام مفيد، وهؤلاء لم يفرّقوا بينها وبين الكلام.

في حين يرى آخرون من القدماء المتأخّرين كابن هشام الأنصاري أنّ بين الجملة والكلام عموما وخصوص، وأنّ الجملة أعمّ من الكلام لأنّها لا تتقيّد بشرط الإفادة، أمّا الكلام فلابدّ أن يكون مفيدا، وتبعهم في ذلك جماعة من المحدثين، وبذلك يصبح كلّ كلام جملة ولا عكس.

3- تعدّد آراء النّحاة واختلافها أدّى إلى صعوبة إيجاد مصطلح ثابت للجملة العربيّة.

4- مهما اختلفت تقسيمات النّحاة للجملة باعتبار التّسمية والصّفة والمحلّ، يبقى التّقسيم الذي لا يضارب للآراء فيه، وهو كون الجملة العربيّة قسمان: اسميّة وفعليّة، وما بقي من اعتبارات داخل تحت هذين القسمين.

5- الحدّ الأدنى الّذي تنعقد به الجملة العربيّة من ناحية بنائها، ويكتمل معناها به، ركنان أساسيان هما: المسند والمسند إليه.

6- للجملة العربيّة حكمان إعرابيّان: الأوّل لها محلّ من الإعراب، وهي التي تؤوّل بمفرد، والثّاني لا محلّ لها من الإعراب وهي الّتي لا يمكن تأويلها بمفرد.

7- تنحصر الجمل الّتي لها محلّ من الإعراب عند جمهور النّحاة في سبع جمل باستثناء: (المستثناة والمسند إليها).

8- سورة الأحزاب من السور الزاخرة بالجمل الّتي لها محلّ من الإعراب، ومعظم هذه الجمل جاء جملة فعليّة، وأغلب هذه الجمل الفعليّة جاء بصيغة المضارع الّذي يدلّ على الحال والاستقبال والتّجديد والاستمراريّة.

9- تضمّنت سورة الأحزاب بعض الكلمات والجمل والآيات التي كانت موضع خلاف بين مُعْرَبي القرآن ومُفَسّريه، فكلٌّ منهم يرى الوجه الإعرابي الصّحيح الموافق والمبين لمعنى الآية.

10- تنوّع أنماط الجمل وتغيّر أشكالها وجه من أوجه الإعجاز في القرآن الكريم، فكما أنّ مجيء اللّفظة مفردة يؤدّي معنى مقصودا في المكان الّذي أُقيمت فيه، فكذلك مجيئها في حال تركيبها وهي جملة، يؤدّي معنى قد لا تؤدّيه المفردة، وكذلك الامر مع الجملة، تتغيّر تراكيبها وأجزاؤها عند تغيّر الغرض، ووفق المعاني التي يريد النّظم الكريم أن يعبّر عنها في صورة يتجسّد فيها مراد الله.

11- يرتبط المعنى بالإعراب مباشرة، فشرط كمال الجانب الدلالي صحّة الإعراب، وشرط كمال الإعراب صحّة الجانب الدّلالي.

12- تعدّد المعاني التّفسيريّة للآية أو الجملة الواحدة بعد ظهور هذا الاختلاف في الأوجه الإعرابيّة راجع إلى طبيعة السّياق أو التّركيب القرآني ونظم كلماته في الوجوه المختلفة التي يتصرّف فيها على حسب ما يقتضيه المقام.

وإن يرى البعض أنّ في ذلك كسرٌ وخرمٌ للقاعدة النّحويّة أو غير ذلك، فإنّ كسر القرآن لهذه القاعدة إنّما يأتي لتأدية مقصد من مقاصد السّورة، وهذا إن دلّ

على شيء فإنّما يدلّ على إعجاز القرآن الكريم وثراء مادّته، وفيض معانيه وعجائبه التي لا تنقضي.

ولذلك، نقول بأنّ القرآن الكريم لا يخضع للقاعدة النّحويّة، وإنّما القاعدة النّحويّة هي التي تخضع للقرآن في مواطن شتّى منه، كيف لا وهو أوّل مصدر يُستَشهدُ به في القضايا النّحويّة.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم

المعاجم

1) أحمد مختار عمر وآخرون، المعجم العربيّ الأساسي للنّاطقين بالعربيّة ومتعلّميها، المنظمة العربيّة للتّربية والثّقافة والعلوم، (لاروس)، 1989.

2) الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 2002.

3) عبد الغني الدقر، معجم القواعد العربيّة في النّحو والتّصريف، دار القلم، دمشق، ط1، 1986.

4) الفيروزي آبادي، القاموس المحيط، تح: مكتب تحقيق التّراث في مؤسّسة الرّسالة، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ط8، 2005.

5) مجمع اللّغة العربيّة، معجم الوسيط، مكتبة الشّروق الدّولية، مصر، ط4، 2004.

6) ابن منظور، لسان العرب، م11، دار صادر، بيروت، دط، دت.

الكتب

1. إبراهيم أنيس، من أسرار اللّغة، مكتبة الأنجلو المصريّة، القاهرة، ط2، 1966.

2. أحمد الحسين ابن الخباز، توجيه اللّمع، تح: فايز زكي محمد دياب، دار السّلام، القاهرة، ط1، 2002.

3. أحمد بن محمد الخراط، المجتبى من مشكل إعراب القرآن الكريم: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف، المدينة المنورة، 1426.

4. أحمد مختار عمر، علم الدّلالة، علم الكتب، القاهرة، ط5، 1998.

5. الأشموني، شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك، تح: محمد علي محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1955.

6. الأصفهاني، شرح اللّمع، تح: إبراهيم بن محمد أبو عبادة، إدارة الثّقافة والنّشر بالجامعة، السّعوديّة، 1990.

7. الألوسي، روح المعاني، دار إحياء التّراث العربي، بيروت، لبنان.

8. برهان الدين البقاعي، نظم الدّرر في تناسب الآيات والسّور، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، 1970.

9. بهجت عبد الواحد الشيخلي، بلاغة القرآن الكريم في الإعجاز، مكتبة دنديس، عمان، ط1، 2008، مج 8.

10. بهجت عند الواحد صالح، الإعراب المفصّل لكتاب الله المنزّل، دار الفكر للنشر، مج9.

11. ابن جنّي، الخصائص، تح: محمد علي النّجار، المكتبة العلميّة، دار الكتب المصريّة، د ط، دت.

12. الحسن مرداس السّباعي، القبس النّحوي في شرح نظم الزواري، دار الكلم الطيّب، دمشق.

13. أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تح: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1998، ص: 1618.

14. أبو حيّان الأندلسي، التّذييل والتّكميل في شرح كتاب التّسهيل، تح: حسن هنداوي، دار كنوز إشبيليا، الرياض، ط1، 2010.

15. ابن حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، تح: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط1، 1993.

16. خالد بن عبد الله الأزهري، موصل الطّلاب إلى قواعد الإعراب، تح: أبو بلال الحضرمي، خالد بن عبود با عامر، دار الآثار، صنعاء، ط4، 2018م.

17. ابن الخشاب، المرتَجَل في شرح الجمل، تح: علي حيدر، مجمّع اللّغة العربيّة، دمشق، 1972.

18. رجب عبد الجواد إبراهيم، دراسات في الدّلالة والمعجم، دار غريب، القاهرة.

19. الزّجاج، إعراب القرآن، تح: إبراهيم الأنباري، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1982.

20. الزّمخشري، المفصّل في علم العربيّة، تح: فخر صالح قدارة، دار عمار، عمان، الأردن، ط1، 2004.

21. سبويه، الكتاب، تح: عبد السّلام محمد هارون، مكتبة الغانجي، القاهرة، ط3، 1988.

22. السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تح: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.

23. السيّد أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة، دار ابن الجوزي، القاهرة، ط1، 2009.

24. السّيوطي، الإتقان في علوم القرآن، تح: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرّسالة ناشرون، دمشق، ط1، 2008.

25. السّيوطي، الأشباه والنّظائر في النّحو، تح: غازي مختار طليمات، مجمّع اللّغة العربيّة، دمشق.

26. الشّريف الجرجاني، معجم التّعريفات: باب (ج)، تح: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، دط، دت.

27. الصابوني، صفوة التّفاسير، دار القرآن الكريم، بيروت، ط4، 1981، مج2.

28. صَفيّ الدّين الحِلّي، نتائج الألمعيّة في شرح الكافية البديعيّة، تح: عبد الرّشيد عبد الرحمن العبيدي، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ط1، 2000.

29. الطّاهر بن عاشور، التّحرير والتّنوير، الدّار التّونسية للنّشر، تونس، 1984.

30. الطبري، تفسير الطبري جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تح: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، القاهرة، ط 1، 2001.

31. عباس حسن، النّحو الوافي، دار المعارف بمصر، القاهرة، ط3،دت.

32. عبد الحميد كشك، في رحاب التّفسير، المكتب الحصري الحديث، دط، دت.

33. عبد الرحمن بن خلدون، تاريخ العلّامة ابن خلدون، م2، دار الكتاب اللّبناني، بيروت، ط2، 1981.

34. عبد الرؤوف مخلوف، الباقلاني وكتابه إعجاز القرآن دراسة تحليليّة نقديّة، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، 1978.

35. عبد السّلام محمد هارون، الأساليب الإنشائيّة في النّحوالعربي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط5، 2001.

36. عبد الله بن أحمد الفاكهي، شرح كتاب الحدود في النّحو، تح: المتولي رمضان أحمد الدّميري، دار لتّضامن للطّباعة، القاهرة، 1988.

37. عبد الله بن يعقوب السلاوي، شرح نظم المجرادية في الجمل، تح: عبد الكريم قبول، المكتبة العصريّة، بيروت، ط1، 2004.

38. عبده الراجحي، التّطبيق النّحوي، دار المعرفة الجامعيّة، الإسكندريّة، ط2، 1998م.

39. علي أبو المكارم، المدخل إلى دراسة النّحو العربي، دار غريب، القاهرة، ط1، 2006.

40. علي أبو المكارم، مقوّمات الجملة العربيّة، دار غريب، القاهرة، ط1، 2006م.

41. علي أيو المكارم، الجملة الفعليّة، مؤسسّة المختار، القاهرة، ط1، 2007.

42. فاضل صالح السّامرائي، الجملة العربيّة تأليفها وأقسامها، دار الفكر، عمان، الأردن، ط2، 2007.

43. فاضل صالح السامرائي، معاني النّحو، دار الفكر، عمان، الأردن، ط1، 2000.

44. فتحي عبد الفتاح الدّجني، الجملة النّحوية نشأة وتطوّرا وإعرابا، مكتبة الفلاح، الكويت، ط2، 1987.

45. فخر الدين قباوة، إعراب الجمل وأشباه الجمل، دار القلم العربي، حلب، ط5، 1989م.

46. محمد ألتنوخي، الجامع في علوم البلاغة المعاني البيان البديع، دار العزّة والكرامة للكتاب، وهران، الجزائر، ط1، 2013.

47. محمد الساخي، ضالة الطّلاب في شرح نظم الزّواوي لقواعد الإعراب، دار البشير: الجزائر، مؤسسة الحسنى: المغرب، ط1، 2010.

48. محمد بن أبي بكر الدماميني، شرح الدّماميني على مغني اللّبيب، تح: أحمد عزو عناية، مؤسسة التّاريخ العربي، بيروت، لبنان، ط1، 2007.

49. محمد بن حسن الصايغ، اللّمحة في شرح الملحة، تح: إبراهيم بن سالم الصاعدي، الجامعة الإسلامية فهرس مكتبة الملك فهد الوطنيّة، المدينة المنوّرة، ط1، 2004.

50. محمد بن مصطفى القوجوي، شرح قواعد الإعراب، تح: إسماعيل إسماعيل مروة، دار الفكر المعاصر، بيروت، دط، دت.

51. محمد حماسة عبد اللّطيف، العلامة الإعرابيّة في الجملة بين القديم والحديث، كلية دار العلوم، القاهرة، دط، 1984.

52. محمد فاضل السّامرائي، النّحو العربي، دار ابن كثير، بيروت، ط1، 2014.

53. محمد محي الدين عبد الحمي، أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، دار الفكر، بيروت، دط، دت.

54. محمود أحمد الصغير، الأدوات النّحويّة في كتب التّفسير، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط1، 2001.

55. محمود صافي، الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه، دار الرّشيد، بيروت، دمشق، ط3، 1955، مج11.

56. محي الدين الدرويش، إعراب القرآن الكريم وبيانه، دار الإرشاد للشّؤون الجامعيّة، حمص، سورية، ط3، 1992، مج:7.

57. محي الدين الدرويش، إعراب القرآن الكريم وبيانه، دار بن كثير، دمشق، بيروت، ط3، 1992، مج7.

58. محي الدين الكافيجي، شرح قواعد الإعراب لابن هشام، تح: فخر الدين قباوة، دار طلاس، دمشق، ط1، 1989.

59. مصطفى الغلاييني، جامع الدّروس العربيّة، دار ابن الجوزي، القاهرة، ط1، 2009.

60. مصطفى صادق الرافعي، إعجاز القرآن والبلاغة النبوية، مكتبة الصفا، القاهرة، ط 1، 2016.

61. مهدي المخزومي، في النّحو العربيّ نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1986.

62. ابن هشام الأنصاري، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب: تح: مازن المبارك وآخرين، دار الفكر، دمشق، ط1، 1964.

63. ابن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تح: محمد أبو فضل عاشور، دار إحياء التّراث العربي، بيروت، لبنان، ط1، 2001.

64. يحيا بن محمد بن أحمد السوسي البعقيلي، المنهل العذب الحاوي في شرح أرجوزة الزواوي، دار الفرقان، الدّار البيضاء.

65. ابن يعيش، شرح المفصّل، تح: مشيخة الأزهر المعمور، إدارة الطباعة المنيريّة، مصر، دط، دت.

الفهـرس

الفهرس

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	
إهداء	
مقدمة	أ
تمهيد	07
الفصل الأول: حقيقة الجملة العربية وأقسامها	
المبحث الأوّل: بيان الجملة العربية	16
- حقيقة الجملة	16
- الجملة لغة	16
- الجملة في اصطلاح القدماء والمحدثين	16
المبحث الثاني: أقسام الجملة العربيّة	26
- الجملة باعتبار التّسمية	26
- الجملة باعتبار الصّفة	30
- الجملة باعتبار المحلّ	33
الجمل التي ليس لها محلّ من الإعراب	34
المبحث الثالث: الجمل التي لها محلّ من الإعراب	41

- الواقعة خبرا	41
- الواقعة حالا	44
- الواقعة مفعولا به	47
- المضاف إليها	51
- الواقعة جوابا لشرط جازم	57
- التّابعة لمفرد.	61
- التّابعة لجملة لها محلّ.	64
الفصل الثّاني: الجمل الّتي لها محلّ من الإعراب في سورة الأحزاب	
المبحث الأوّل: تعريف سورة الأحزاب	67
المبحث الثاني: دراسة إحصائيّة للجمل التي لها محلّ من الإعراب في سورة الأحزاب	71
المبحث الثالث: دراسة تطبيقيّة لنماذج من الجمل الّتي لها محلّ من الإعراب في سورة الأحزاب.	91
- الجملة الواقعة خبرا.	91
- الجملة المضاف إليها والتّابعة لجملة ذات محلّ، والمفعوليّة والحاليّة والتّابعة لمفرد (الوصفيّة).	95
- الجملة الواقعة جوابا لشرط جازم.	118
خاتمة	122

قائمة المصادر والمراجع	
الفهرس	
الملخّص	

الملخّص

إنّ أهميّة أيّ بحث تتعلّق بأهميّة ما يتعلّق به من علوم، وتعدّ الجملة العربيّة من أهمّ الموضوعات التي تناولها الدّرس النّحوي العربي قديما وحديثا، كونها الرّكيزة الأساسيّة في اللّغة العربيّة.

كان هذا كفيلا أن يدفع بنا إلى دراسة موضوع الجمل التي لها محلّ من الإعراب في سورة الأحزاب دراسة نحويّة دلاليّة لما تحمله هذه السّورة من أسرار لغويّة ومقاصد تشريعيّة وأحداث هامّة.

وبما أنّ الموضوع يتعلّق بالقرآن الكريم وعلم التّفسير الذي يوضّح معانيه، وبعلم النّحو الذي يضبط ألفاظه ويعين على الكشف عن هذه المعاني، كان لابدّ من الاعتماد على مجموعة من التّفاسير التي عنيت بالجانبين النّحوي والدّلالي للوصول إلى إيجاد العلاقة بينهما من خلال الجمل الواردة في السورة، والذي أدّى بدوره إلى تعدّد الأوجه الإعرابيّة للجملة الواحدة.

وتعدّد الأوجه الإعرابيّة أبرز لنا شخصيّا ما في الآيات من معاني قد تخفى على متدبّر القرآن، وهذا يكشف عن أمر مهمّ، ألا وهو: إبراز الدّور الذي يلعبه كلٌّ من الجانب النّحوي والدّلالي للكشف عن مراد الله في آيات الذّكر الحكيم.

الكلمات المفتاحيّة: القرآن، النّحو، الدّلالة، الإعراب، الجملة، المعنى، المحلّ الإعرابي، الكلام.

Summary

The importance of any research is related to the importance of the sciences related to it, and the Arabic sentence is one of the most important topics dealt with in the Arabic grammatical lesson, in the past and in modern times, as it is the basic pillar in the Arabic language.

This was enough to push us to study the subject of "sentences that have inflections in a surah" a grammatical study because of the linguistic secrets that this surah carries, legislative purposes and important events.

Since the topic is related to the Holy Qur'an and the science of interpretation that clarifies its meanings, and the science of grammar that controls its expressions and helps to reveal these meanings, it was necessary to rely on a group of interpretations that dealt with the grammatical and semantic aspects, in order to reach finding the relationship between them through the sentences contained in the surah. This in turn led to the multiplicity of syntactic aspects of one sentence.

The multiplicity of syntactic aspects highlighted to us personally the meanings in the verses that may be hidden from the contemplator of the Qur'an.